

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1984/30
8 February 1984
ARABIC
Original: ENGLISH



الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان

الدورة الأربعون

٦ شباط/فبراير - ١٦ آذار/مارس ١٩٨٤

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الانسان وحياته الأساسية في أى جزء
من العالم مع اشارة خاصة الى البلدان والأقاليم المستعمرة
وفيرها من البلدان والأقاليم التابعة

تقرير عن حالة حقوق الانسان في غواتيمالا أعده المقرر الخاص
الفايكاوت كولفيل أوف كولروس عملاً بالفقرة ٩ من قرار لجنة حقوق الانسان
١٩٨٣/٣٧ المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٨٣

المحتويات

<u>الفقرات</u>	
١ — مقدمة	١ — ١ — ١ — ١٩
٢ — الصكوك الدولية	٢ — ١ — ٢ — ٣
٣ — الخلفية التاريخية	٣ — ١ — ٣ — ١٨
٤ — النزاع الحالي	٤ — ١ — ٤ — ١٤
٥ — ادخال الاصلاحات	٥ — ١ — ٥ — ١٢
٦ — دلائل المظالم غير المحسومة	٦ — ١ — ٦ — ٦
٧ — اهتمامات عامة فيما يتعلق بادعاء حدوث انتهاكات لحقوق الانسان	٧ — ١ — ٧ — ٥
٨ — الاستنتاجات والتوصيات	٨ — ١ — ٨ — ١٠

المرفقات

- الأول — القرار ١٩٨٣/١٠٠ •
- الثاني — الخلفية التاريخية ١٩٥٤ — ١٩٨٢ •
- الثالث — خط السير الذي اتبعه المقرر الخاص في غواتيمالا •
- الرابع — خط السير الذي اتبعه المقرر الخاص في ولاية تشياباس الواقعة في المكسيك •
- الخامس — خط سير المقرر الخاص في غواتيمالا ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ •
- السادس — جدول يبين مراحل تنفيذ المشاريع الريفية •

١ - مقدمة

١-١ نظرت لجنة حقوق الانسان في الحالة في فواتيمالا في دورتها الخامسة والثلاثين ، عند ما اعتمدت المقرر ١٢ (د-٣٥) الذي قررت بمقتضاه ارسال برقية الى حكومة فواتيمالا بشأن اغتيال الدكتور البرتو فوينتس مور ، الذي كان نائبا في كونغرس فواتيمالا ، ووزيرا سابقا للخارجية وموظفا سابقا في الأمانة العامة للأمم المتحدة . وذكرت البرقية ان اللجنة ترحب بتزويد ها بمعلومات بشأن المسألة .

٢-١ وفي الدورة السادسة والثلاثين للجنة كان معروضا عليها للنظر فيه عدد من الوثائق تتضمن تقارير عن حالات اغتيال أخرى حدثت في ذلك البلد وردود حكومة فواتيمالا . وفي ١١ آذار/مارس ١٩٨٠ ، اتخذت اللجنة ، القرار ٣٢ (د-٣٦) المعنون " حالة حقوق الانسان والحريات الأساسية في فواتيمالا " ، الذي أعربت فيه عن بالغ قلقها ازاء حالة حقوق الانسان وحثت الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة الاحترام الكامل لحقوق الانسان لشعب فواتيمالا .

٣-١ ولا حظت اللجنة بارتياح قرار الحكومة دعوة لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الانسان لزيارة البلد واعداد تقرير عن حالة حقوق الانسان . وقررت اللجنة ان تبقي الحالة قيد الاستعراض في دورتها السابعة والثلاثين على أساس ما تتلقاه من معلومات من جميع المصادر ذات الصلة .

٤-١ وكان معروضا على اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين وثيقة (E/CN.4/1439) تتضمن معلومات واردة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري والمصادر الخاصة ، فاختذت اللجنة القرار ٣٣ (د-٣٧) . وفي هذا القرار ، رجت اللجنة من الأمين العام ان يواصل الجهود التي يبذلها لاقامة اتصالات مباشرة مع حكومة فواتيمالا وجمع معلومات عن هذا الموضوع من جميع المصادر ذات الصلة .

٥-١ ونظرت الجمعية العامة ، في دورتها السادسة والثلاثين ، في تقرير للأمين العام (A/36/705) يتعلق بالجهود التي يبذلها لاقامة اتصالات مباشرة مع حكومة فواتيمالا . وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، اتخذت الجمعية العامة المقرر ٣٦/٤٣٥ وبمقتضاه (أ) رجت من الأمين العام مواصلة جهوده (ب) ورجت من حكومة فواتيمالا زيادة التعاون مع الأمين العام .

٦-١ ونظرت لجنة حقوق الانسان ، في دورتها الثامنة والثلاثين ، المعقودة في شباط/فبراير ١٩٨٢ ، في المعلومات التي جمعت عن حالة حقوق الانسان في فواتيمالا (E/CN.4/1501) ورجت من رئيس اللجنة ان يعين ، بعد التشاور مع المكتب ، مقرا خاصا لاجراء دراسة شاملة لحالة حقوق الانسان في فواتيمالا تعرض على اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين (القرار ٣١/١٩٨٢) .

٧-١ ودعت الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، حكومة فواتيمالا والأطراف المعنية الأخرى الى التعاون مع المقرر الخاص ، ورجت من لجنة حقوق الانسان ان تدرس بغناية تقرير مقررها الخاص وان تنظر ، في ضوء ذلك التقرير ، في اتخاذ المزيد من الخطوات لتأمين حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع في فواتيمالا (القرار ٣٧/١٨٤) .

٨-١ واتخذت لجنة حقوق الانسان بتاريخ ٨ آذار/مارس ١٩٨٣ ، في دورتها التاسعة والثلاثين القرار ٣٧/١٩٨٣ . وأعربت اللجنة عن خيبة أملها لأنه لم يكن في وسع مقرر خاص للجنة اجراء دراسة شاملة لحالة حقوق الانسان في فواتيمالا ، ورجت مرة أخرى ان يقوم الرئيس بأقل ما يمكن من

التأخير ، وبعد التشاور مع المكتب ، بتعيين مقرر خاص للجنة تكون ولايته اجراء دراسة شاملة لحالة حقوق الانسان في فواتيمالا ، على أساس جميع المعلومات التي قد يراها / تراها مناسبة ، بما في ذلك أية تعليقات أو معلومات قد ترغب حكومة فواتيمالا في تقديمها •

٩-١ وقرر الرئيس ، بعد مشاورات أجراها مع المكتب ، تعيين الفايكاونت كولفيل أوف كولكروس ، مستشار الملكة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، مقرا خاصا بموجب القرار المذكور عاليه • وقد أعلن نبأ هذا التعيين في الجلسة ٥٧ للجنة في ١١ آذار / مارس ١٩٨٣ •

١٠-١ وقد تلقى الرئيس في هذا الصدد الرسالتين التاليتين : رسالة من اللورد كولفيل يعرب فيها عن استعداده للعمل كمقرر خاص ، ورسالة من الممثل الدائم لغواتيمالا في جنيف ، جاء في الجزء المتصل بالموضوع منها ما يلي :

"أود ، وفقا للتعليمات التي تلقيتها من وزارة الخارجية في فواتيمالا أن أبلغكم ان حكومة فواتيمالا تقبل بسرور تعيين الفايكاونت كولفيل أوف كولكروس ، مستشار الملكة مقرا خاصا للجنة ، وانه سيتم تزويده بجميع التسهيلات وأوجه التعاون أثناء تأديته لولايته " (E/CN.4/1983/61 ، الفقرة ٣ (ب)) •

١١-١ وعملا بالفقرة ٩ من القرار ٣٧/١٩٨٣ ، يرجى من المقرر الخاص ان يقدم تقريراً مؤقتاً الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين وتقريراً نهائياً الى اللجنة في دورتها الأربعين •

١٢-١ وهكذا دخلت الى مسرح الأحداث ، بعد ان استمعت الى ترحيب ممثل فواتيمالا المقرر بتلك الفقرة من منطوق القرار ٣٧/١٩٨٣ التي أدت الى هذا التعيين •

١٣-١ وبما ان القرار السابق لم يؤد الى تعيين مقرر خاص ، فقد رأيت ان من الأفضل ان أقبل ترحيب فواتيمالا بي في أقرب وقت ممكن • لذا قمت بزيارة فواتيمالا في الفترة من السبت ٢٥ حزيران / يونيو الى الثلاثاء ٥ تموز / يوليه ١٩٨٣ • وحدث بعد هذه الزيارة التخيير في الحكومة الذي وقع في الثامن من آب / أغسطس • ولم يتسن سوى ادراج بعض تعليقات أولية للغاية عن أثر هذا التخيير في التقرير المرحلي (A/38/485) • وكان من الواضح دائما ان وضع تقرير يعتمد على المواد التي تم جمعها في صيف ١٩٨٣ ، سيكون مختلفا عن مواكبة أغراض اللجنة • وعلاوة على ذلك فقد كانت أنشطة الحكومة الجديدة تستدعي الانتباه الملائم • وبناء عليه فقد زرت فواتيمالا مرة ثانية من الخميس ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر حتى الثلاثاء ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ • ثم توجهت الى نيويورك حيث قدمت للتقرير المرحلي بعرض موجز للتطورات المهمة التي حدثت • واستمعت الى جزء من المناقشة التي تلت ذلك ودرست نصوص الكلمات الأخرى ذات الصلة • وفي أعقاب ذلك أصدرت الجمعية العامة القرار ١٠٠/١٩٨٣ ، الذي يرد نصه في المرفق الأول •

١٤-١ وفي الزيارتين معا قد ثبت ان ترحيب حكومة فواتيمالا كان صادقا بالفعل • فقد وجدت الأبواب كلها مفتحة ، ورغبة في المناقشة الصريحة لجميع جوانب الحالة التي هي بدون شك مخيفة ، وتقبلا لرفبتي في أن أتقل بحرية في مناطق النزاع بحد أدنى من الوجود العسكري ، وأن أזור الأماكن التي كنت أختارها بنفسى • ونتيجة لذلك ، حظيت بالوصول الى أية ادارة من ادارات الحكومة شئت وبتعاون العسكريين الكامل • وبالطبع ذهبت كذلك بالفعل الى أماكن معينة أخرى حيث تتفقد الحكومة مشاريع رغبت في أن أراها • وهكذا ، فقد أمكن في الزيارتين معا ، على الرغم من ضيق الوقت المحدد ، الوصول الى مناطق وقرى يتعذر جدا الوصول اليها ، بغية استكشاف الحالة على

الطبيعة • وتبين الخرائط الواردة في المرفقات الى أى حد كان من المستطاع زيارة الأماكن النائية • وأنا على ثقة من ان هذه طريقة عظيمة القيمة في السعي الى وضع تقييم •

د- ١٥ لقد كان اللاجئين في ولاية تشيباس المكسيكية - التي تقع عبر الحدود مباشرة في شمالي غواتيمالا - موضع اهتمام في جميع أنحاء العالم • وانني لمدين بقدر كبير الى اللجنة المكسيكية لمساعدة اللاجئين ، وهي الوكالة المكسيكية الرسمية المعهود اليها برعاية اللاجئين • وليس من السهل الوصول الى المخيمات ، ناهيك عن الخروج منها • ولتعلم المعنيون صدق امتنانني لمساعدتهم لي •

١٦-١ وقد ناقشت مختلف جوانب المشاكل الحالية لغواتيمالا ، ومصادرها ، مع عدد كبير من الناس في بلدان متعددة • ولا بد من ان أخص بالذكر أعضاء لجنة غواتيمالا لحقوق الانسان لأنهم نسقوا لعدد كبير من الناس الذين أرادوا ان يعرضوا خالتهم بأنفسهم ، الأمر الذي كان ذا فائدة كبيرة لي ، كما انهم تجشموا عناء كبيراً لتقديم يد المساعدة • ومع ذلك فاني أقدر دون تمييز جميع ما تلقيتهم من مشورة وآراء • وقد وضعت في الاعتبار بصفة خاصة الملاحظات التي أبدتها وفود موقرة في اللجنة الثالثة وفي الجمعية العامة ، وكذلك بعض المناقشات غير الرسمية الأخرى التي تناولت التقرير المرحلي مع عديد من الأشخاص في نيويورك في أوائل كانون الأول /ديسمبر •

١٧-١ ان تقرير لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الانسان المستند الى زيارة لمدة ثمانية أيام في أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ لم يتح لي قبل زيارتي الأولى الى غواتيمالا • وقد سنحت لي الفرصة بعد ذلك لكي أقرأ التقرير ، وكذلك تعليقات وزارة خارجية غواتيمالا عليه • وألاحظ ان اللجنة أجرت دراسة تقنية كاملة للحالة كما عرضت عليها في ذلك الحين ؛ وقد رجعت الى تحليل سابق لدراسة ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٦٥ ثم انتقلت الى اجراء دراسة بشئ من التفصيل لقانون الحكومة الأساسي - المرسوم بقانون ٢٤-٨٢ والمراسيم اللاحقة ، ولا سيما المرسوم المتعلق بحالة الحصار وانشاء المحاكم الخاصة •

١٨-١ وقد بينت أدناه انه كانت هنالك سلسلة من الدساتير السابقة في غواتيمالا ، يرجع تاريخ آخرها الى سنة ١٩٦٥ ؛ وكذلك فقد لخصت التشريع ذا الصلة الذي أصدرته الحكومة التي يرأسها الرئيس ريوس مونت • وعلى كل حال ، فلاغراض التقريرين اللذين وضعتهما ، فقد اتبعت سياسة النظر ملياً في حقيقة الحالة على الطبيعة • ولا يمكن انكار ان المقارنة بين المراسيم الدستورية الأساسية والمعايير الدولية المقبولة مسألة كبيرة الفائدة والأهمية • الا انه يبدو لي في هذا المجال ان ما يهم المجتمع الدولي بدرجة أكبر هو ان تبين له الطريقة التي تتبع بها السياسات المعلنة • وقد أوجد انهاء حالة الحصار في ٢٣ آذار /مارس ١٩٨٣ حالة قانونية تختلف كلياً عن تلك التي عرضت على لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الانسان • وكذلك يوجد الآن التغيير الذي حدث في الحكومة ، الى جانب بعض الاصلاحات الفورية وبيانات أخرى لا اعلان السياسة تبعت ذلك • لذلك فان منهج هذا التقرير هو التعرف على الخلفية التاريخية والسياسية التي ينبغي النظر في ضوءها الى السياسات الجديدة ؛ ومحاولة قياس المدى الذي بلغه التقدم المحرز ؛ وتذكير القراء بأن الاصلاحات بالحجم الذي تجرى المطالبة به الآن لا يمكن تحقيقها ، كما قالت جميع الأطراف ، بين عشية وضحاها •

١٩-١ ان مثل هذه الزيارة لا تجدى دون اعداد وكفاية في الترتيبات وأخذ للملاحظات ،
وقد كلفت الفرق المصاحبة لي بمهمة ضخمة * وأود ان أثني أمام سلطات الأمم المتحدة على مبادرتهم
ولطفهم وتحملهم وكفائتهم *

٢ - الصكوك الدولية

٢-١ لقد صدقت غواتيمالا على اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس وقمعها ، واتفاقية حقوق المرأة السياسية ، واتفاقية جنسية المرأة المتروجة ، واتفاقية الحق الدولي للتصحيح كما وقعت غواتيمالا على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وعلى الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، والاتفاقية التكميلية لإلغاء الرق وتجارة الرقيق والنظم والمارسـات المشابهة للرق * وقد صدقت أيضا ، في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٩ ، على الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ، مع تحفظ على المادة ٤٠ وفي مجال العمال ، صدقت غواتيمالا على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات وحماية الحق في التنظيم المبرمة في سنة ١٩٤٨ (رقم ٨٧)، واتفاقية المنظمة الخاصة بالحق في التنظيم والمساومة الجماعية المبرمة في سنة ١٩٤٩ (رقم ٩٨) *

٢-٢ وأصدرت غواتيمالا أيضا المرسوم بقانون ٨٣-٣٤ ، المؤرخ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٣ ، الذي أقرت بموجبه الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين والمؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٥١ ، والبروتوكول المتعلق بمركز اللاجئين المؤرخ في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧ *

٢-٣ ولأسباب فنية لم تصدق غواتيمالا على أى من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان • ومع ذلك ، لم يحصل خلاف على القول بأن المعايير التي يضعها العهدان هي أساس سليم لهذا التقرير • ويمكن ان يكون هذا الأمر بناءً بالنظر الى العهدين لا يستعملان فقط بوصفهما أساسا للشكاوى ، بل هما ، من ناحية أكثر ايجابية ، يمكنان المجتمع الدولي من تقديم التوجيه لحكومة متقبلة لذلك •

٣ - الخلفية التاريخية

١-٢ ان غواتيمالا مجتمع ريفي بصورة أساسية • ويعيش أكثر من ثلاثة أرباع مجموع سكانها ، الذي يبلغ ٧ مليون نسمة ، في مجتمعات صغيرة متفرقة في الجبال والوديان • ومن السكان نسبة تربو على ٥٠ في المائة تتكون من أبناء قبائل المايا المحلية ، الذين يتكلمون ٢٣ لغة مختلفة ولهم ثقافتهم الخصبة والمتنوعة •

٢-٣ ورغم ان معيشة معظم سكان غواتيمالا تعتمد على الزراعة ، فان أغليبيتهم يعيشون في المرتفعات حيث الحيازات من الأرض الزراعية الجيدة صغيرة جدا ، وجزء من الأراضي ، على كل حال ، ليس بصالح • أما مناطق الأراضي المنخفضة الخصبة الواقعة في الوديان الساحلية وفيها من الأماكن فهي غير كثيفة السكان ويستحوذ عليها ملاكون على شكل وحدات كبيرة جدا ، تعرف باسم " الضياع " •

٣-٢ وتقع المساحات ذات الكثافة السكانية العالية في المرتفعات الغربية والوسطى • أما المساحات ذات الكثافة المنخفضة فهي توجد في الأراضي المنخفضة الواقعة في المناطق الساحلية على المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي وفي سهول البيتين في الشمال • وقد بقيت هذه الصورة الديموغرافية ثابتة طوال تاريخ غواتيمالا • وكانت الإدارات المتتابعة على علم بهذا لتفاوت القائم بين توزيع السكان والموارد • وقد كان لمحاولات الحكومات لتنفيذ برامج للإصلاح الزراعي وأحداث تغييرات اجتماعية نجاحها المشهود كما كان لها فشلها الذريع •

٣-٤ وهناك فترة واحدة من الإصلاح ، من ١٩٤٤ الى ١٩٥٤ ، يشار إليها باستمرار بوصفها أنصع فترة في تاريخ غواتيمالا • فأولا تم خلع الرئيس خورجي أوبيكو في سنة ١٩٤٤ وخلفه الرئيس خوان خوزيه أريفالو برميخو • وفي أثناء حكمه أدخلت بعض الإصلاحات الأساسية • وأقر في سنة ١٩٤٥ دستور جديد ، متحرر في طبيعته ويشتمل على إصلاحات سياسية واقتصادية وعملية طموحة •

٣-٥ وقد سن في سنة ١٩٤٧ قانون عمالي مسهب (ما زال نافذا مع تعديلات يمنح العمال الحق في التنظيم ، والمساومة الجماعية ، والاضراب ، وتلقي تعويض التسريح عند فصلهم دون سبب عادل • وشجعت حرية الكلام وحرية الصحافة وسمح بتنظيم الأحزاب السياسية وممارستها العمل • ولقي الرئيس أريفالو في تنفيذ هذه الإصلاحات قدرا كبيرا من المعارضة • ومع ذلك فقد أتم فترة ولايته البالغة ست سنوات • وكان أرجح المرشحين لخلافته فرانسيسكو أرانا د خاكوبو أرينز فوزمان • وقد اغتيل أرانا وأصبح أرينز فوزمان العرش الرسمي • وتم انتخابه ، بدعم يسارى ، فهزم الجنرال ميغيل أيد يغوراس فوينتس ، وتولى مهام منصبه في آذار/مارس ١٩٥١ •

٣-٦ وفي أثناء إدارة أرينز فوزمان أصبح حزب العمل الشيوعي الغواتيمالي قانونيا في سنة ١٩٥١ • وكانت قوة الحزب في الكونغرس محدودة لأنه لم يحتل سوى ٤ مقاعد من أصل ٥٦ • ومع ذلك لعب زعماء حزب العمل الشيوعي دورا نشطا في الإصلاح الزراعي وفي تشكيل نقابات العمال وجمعيات الفلاحين • وسن قانون الإصلاح الزراعي في حزيران/يونيه ١٩٥٢ • وبموجب هذا القانون ، تقرر نزع ملكية " الحيازات الكبيرة " غير المستعملة (الضياع) وتوزيعها في شكل قطع صغيرة من الأرض لاستعمال قطاعات السكان التي لا تملك أرضا • وكان الإصلاح الزراعي معتدلا فلم يمس الا أجزاء المزارع غير المستغلة التي تزيد مساحتها على ٢٥ ر٩٠ هكتار • واستفادت من نزع

الملكية ١٠٠ ٠٠٠ أسرة من الفلاحين منحت ٦٠٧ ٠٠٠ هكتار من الأرض الزراعية • وفي شباط / فبراير ١٩٥٣ ، بدأت حركة لنزع ملكية ٢٥ ٠ ٦٥ ٠ ٩١ هكتار من أصل ٣٣ ٠ ٧ ٠ ١٢ ١ ٤ هكتار ملكها وتستغلها شركة الفواكه المتحدة التي يملكها الأمريكيون ، وتقرر دفع التعويض حسب القيمة المعلنة الخاضعة للضريبة • ونشأت احتجاجات بشأن دستورية هذا القانون ، عندما لجأ مواطن بمفرده ، تضرر بهذا الاجراء ، الى المحاكم لاستصدار حكم يحول دون نزع الملكية • وأصدرت المحكمة العليا حكما اجتزائيا يحول دون تطبيق القانون الزراعي ريثما تجرى دراسة هذا القانون بصورة اكمل • فعزل قضاة المحكمة العليا بحجة انعدام الكفاءة وعين بدلا لهم فورا • وتبين انه نشأ تهديد مباشر لمصالح الشركات القوية • وازداد ذلك ، استولى العمال والفلاحون على الممتلكات بصورة غير مشروعة ، فأدى ذلك الى منازعات علنية بين ملاك الأرض والعمال ، كان من الصعب في غالب الأحيان السيطرة عليها • وفي ٢٧ حزيران / يونيه ١٩٥٤ أجبر الرئيس ارنيز غوزمان على الاستقالة وتسلم الكولونيل كارلوس انريке دياز دي ليون ، قائد القوات المسلحة ، المنصب وبقي في السلطة حتى ٣ تموز / يوليه ١٩٥٤ •

٣-٧ ويمكن الرجوع في المرفق الثاني الى موجز للأحداث التي جرت فيما بين ١٩٥٤ وأوائل ١٩٨٢ • ويسرد ذلك الموجز الأحداث في الفترة التي بدأ فيها التمرد لأول مرة في ١٩٦٠ ، الى ان تزايد ليصبح عصيانا على نطاق كامل ترافقه عمليات قتل مكثفة للمقاتلين والمدنيين على السواء • وينبغي ان يؤخذ في الاعتبار أيضا ، انه قد ظلت في البلد باستمرار منذ ١٩٦٣ ، حكومة عسكرية في واقع الأمر • ولا يمكن فهم الحالة الراهنة الا في ضوء هذه الخلفية • وسوف أستأنف السرد التفصيلي للأحداث التي أفضت الى انقلاب ١٩٨٢ • ويبدو من المنطقي بدء تقييم حالة حقوق الانسان في فواتيمالا اعتبارا من استلام الحكومة للسلطة في ذلك الوقت ، فقد قبلت أولا تعيين مقرر خاص ؛ وكان هناك وزراء وأشخاص معينون مستعدون أثناء زيارتي الضيفية لأن يشرحوا لي الأحداث والسياسات بناء على غلمهم •

٣-٨ ففي ١٩٨١ ، دعت الحكومة الى اجراء انتخابات • وأجريت هذه الانتخابات في ٧ آذار / مارس ١٩٨٢ • وكان المرشح الرسمي هو وزير الدفاع ، اللواء انيبال غوفيرا • أما المرشحان الآخران فكانا ماريو ساندوفال الاركون (حركة التحرير الوطني) واليخاندرو مالدونادو اغوييرا ، (الحركة الديمقراطية المسيحية الخواتيمالية) • ومرة أخرى كان الكونغرس صاحب الكلمة النهائية • ففي ١٣ آذار / مارس ١٩٨٢ ، اجتمع الكونغرس وانتخب اللواء غوفيرا رئيسا بأغلبية ٣٩ صوتا مقابل ١٣ ، بيد ان ١٤ عضوا من بين ٦٦ عضوا في الكونغرس لم يشتركوا في التصويت •

٣-٩ وفي ٢٣ آذار / مارس ١٩٨٢ ، قامت مجموعة من صغار الضباط باحداث انقلاب • فشجبوا الانتخابات بوصفها مزيفة و " نظام حكم الأقلية الفاسدة القائم على الارهاب " • ودعت هذه المجموعة اللواء ريوس مونت الى تولي زمام السلطة ووضع الأساس لنظام ديمقراطي حقيقي •

٣-١٠ وفي الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه اللواء ريوس مونت أعاد الى الأذهان انه منع من تولي الرئاسة قبل ثماني سنوات خلت نتيجة التزييف • وأكد كذلك انه حدث تزييف في الانتخابات الرئاسية لعامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ •

٣-١١ وفي ٣٠ آذار / مارس جرى تعيين مجلس وزراء او مجلس حاكم جديد يتألف من خمسة من الضباط العسكريين وستة من المدنيين • وترأس هذه المجلس اللواء ريوس مونت ، وتولى أيضا منصب وزير الدفاع •

١٢-٣ وفي ٢٧ نيسان /ابريل قام المجلس العسكري الحاكم باستئان المرسوم رقم ٢٤-٨٢ • وبدأ سريان هذا المرسوم في اليوم الذي تلا • وتحمل هذه الوثيقة العنوان التالي : " القوانين الأساسية للحكومة " ، وتتألف من ١٢٠ مادة صفت في ١٧ فصلا • ووفقا للمادة ٢ تنظم الدولة " مؤقتا " بموجب أحكام هذا القانون الأساسي ووصف بأنه " قانون أسمى " وبالتالي " لا يجوز لأي قانون ان يناقض أحكامه " • وتنص المادة ٣ على ان " تمارس السلطة العامة من قبل مجلس عسكري حاكم ، يتألف من رئيس وعضوين " • وخولت لهذا المجلس السلطات التشريعية والتنفيذية (المادة ٤) •

١٣-٣ وقد تغير هيكل السلطة في ٩ حزيران /يونيه عندما حل الفريق أول ريوس مونت المجلس العسكري وتولى السلطة العليا في جميع الشؤون المدنية والعسكرية •

١٤-٣ ويكفل النظام الأساسي استقلال القضاء (المادة ٦) ويعد احترام حقوق الانسان أحـد مبادئ النظام الداخلي لغواتيمالا وعلاقتها الدولية •

١٥-٣ وقد اعتمدت فيما بعد المراسيم بقوانين التالية :

١ — المرسوم بقانون ٨٢-٣٣ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٢ والمرسوم بقانون ٨٢-٣٤ المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٢ ، اللذان يشكلان قانون العفو عن " الجرائم السياسية والجرائم غير السياسية المرتبطة بها " • وقد سرى القانون لفترة ٣٠ يوما (حزيران /يونيه) •

٢ — المرسوم بقانون ٨٢-٤٦ المؤرخ في ١ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، الذي أنشأ محاكم خاصة ، ويمكن لهذه المحاكم ان تحكم بعقوبة الاعدام " للأعمال الارهابية " كما هي محددة في المادة ٤ من المرسوم بقانون • وتنص المادة ٧ على ان أعضاء هذه المحاكم سيعينون بواسطة رئيس الجمهورية • وقد وضع المرسوم بقانون اجراءات مختصرة وخفض الضمانات بعدم اجازة دعاوى الاستئناف ضد قرار المحكمة الخاصة (المادة ٣٣) •

٣ — المرسوم بقانون ٨٢-٦٥ المؤرخ في ١٧ آب/اغسطس ١٩٨٢ ، الذي أنشأ مجلس الدولة كهيئة ذات مركز استشاري •

٤ — المرسوم بقانون ٨٢-١١١ المؤرخ في ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ وشـرّع اجراءات حق اللجوء الى استئناف عقوبة الاعدام التي نصت عليها المادة ٤ من المرسوم بقانون ٨٢-٤٦ المؤرخ في ١ تموز/يوليه ١٩٨٢ كنتيجة للتوصيات التي أصدرتها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الانسان وقامت بعثة منها بزيارة لغواتيمالا في أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ •

١٦-٣ وفي رسالة مؤرخة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٣ قدم ممثل البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة بجنييف المعلومات التالية : في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٣ رفعت " حالة الحصار " في لغواتيمالا وأصدرت فضلا عن ذلك ثلاثة قوانين جديدة " تعد ذات أهمية قصوى وبالغة للمسرح السياسي الوطني " منها :

المرسوم التشريعي رقم ٣٠-٨٣ ، القانون التنظيمي للمحكمة الانتخابية العليا المؤرخ
في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٣ • أنشأ هذا القانون محكمة انتخابية عليا دائمة ذات استقلال
ذاتي وذات اختصاص يشمل جميع أنحاء البلد • وهو يحكم تنظيم وسير عمل وصلاحيات
المحكمة الانتخابية العليا •

المرسوم التشريعي رقم ٣١-٨٣ ، قانون سجل المواطنين ، المؤرخ في ٢٣ آذار/مارس
١٩٨٣ ، ينشئ هذا القانون سجل المواطنين بوصفه إدارة تقنية تابعة للمحكمة الانتخابية
العليا •

١٧-٢ وفي ٨ آب/أغسطس ١٩٨٣ أغفى مجلس القوات المسلحة الرئيس ريوس مونت من منصبه وعين
الفريق أول أوسكار همبرتو ميچيا فيكتوريس رئيسا ووزيرا للدفاع ، والأخير هو المنصب الذي كان
يتولاه من قبل • ويؤكد الاعلان ، من بين أشياء أخرى تصميما على القضاء على الفساد على جميع
المستويات ؛ والعزم على استمرار العودة الى الدستورية الديمقراطية بتعاون جميع قطاعات المجتمع ؛
وقد صدر وعد باتخاذ تدابير اصلاحية جديدة وكذلك بالكفاح المستمر ضد التخريب " الماركسي
اللينيني " •

١٨-٢ وقد سرت اعلانات عفوا عام متعاقبة منذ آذار/مارس ١٩٨٢ ؛ وتم ابلاني في تشرين الثاني /
نوفمبر ان العفو العام المعمول به آنئذ سيستمر حتى ١٧ آذار/مارس ١٩٨٤ (٦) • وقد افتمت
فرصة هذه الاعلانات أعدادا كبيرة جدا من الأشخاص ، بما في ذلك بعض المغاورين النشطين
الى جانب بعض الفلاحين الذين تبعوهم الى الجبال • وتعتبر الحكومة العفو العام فعلا جدا في
محاربة المغاورين •

(١) أنظر المرسوم بقانون ٨٤-١ ، ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ •

٤ - النزاع الحالي

١- في ظل التاريخ القديم والمظالم الحاضرة وخيبة الأمل منذ عام ١٩٥٤ نشأت الحركة الثورية • وهناك أحزاب عريقة تنادي بالاصلاح بالوسائل الدستورية ، مثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، وذلك لأسباب ليس أقلها ، كما لاحظت تلك الأحزاب في مؤتمرها المعقود في شباط/فبراير ١٩٨٣ ، أن ٢٠ سنة من النزاع المسلح لم تحرز نجاحا على نحو خاص •

٢- وحمل آخرون السلاح يأسا ، كما يقولون ، من ايجاد أى سبيل آخر لتحقيق الاصلاحات • ووحدت المجموعات الثورية الرئيسية صفوفها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ داخل الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا ؛ والمباحثات مستمرة بهدف جذب بعض الجماعات المنشقة المتبقية من الحزب الشيوعي التقليدي داخل الاتحاد • وترفض منظمة أخرى وهي حركة الشعب الثورية (MRP-IXIM) ، عضوية الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا وظلت تعمل مستقلة منذ تموز/يوليه ١٩٨٢ • وأبلغني زعماء الاتحاد بايجاز ، أنهم يسعون جاهدين من أجل احترام الحق في الحياة والحقوق الواردة في العهدين الدوليين ؛ والتحول الاقتصادي ، بما في ذلك الاصلاح الزراعي ؛ والحصول على ضمانات المساواة بين السكان الأصليين والسكان المخلطين (الذين هم من جنس مختلط أو الأشخاص من السكان الأصليين الذين تركو نمط حياتهم التقليدي) والسكان الذين هم من أصل أوروبي وجميع القطاعات الديمقراطية للمجتمع بما في ذلك جميع العناصر المسيحية •

٣- أولئك هم المغاورون • وهذه الحركة ، وفقا لجميع الشواهد ، تكاد تكون محلية النشأة بالكامل مع تأثير او مشاركة أجنبية ضئيلة جدا • ويضم الزعماء أشخاصا مثقفين تثقفا كافيا من أصل أوروبي ؛ ويبدو أن قلة من الضباط قد تلقوا تدريبهم في الخارج وأن بعض أسلحتهم ترد من سوق دولية • ولكنهم يدعون في نشراتهم ، الاستيلاء على أسلحة وذخائر من الجيش الغواتيمالي (ونشرت المنظمة الثورية للشعب المسلح Organizacion Revolucionaria del Pueblo en Armas (ORPA) ، التي تعمل في جنوب وغرب غواتيمالا وثيقة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ تضم في جملة أمور قائمة بالأسلحة والذخائر التي تم الاستيلاء عليها في الـ ١٢ شهرا السابقة) • وتتألف معظم القوى النشطة من السكان الأصليين والمخلطين • وهذا ليس ادعاءهم وحدهم ، كما يرد على سبيل المثال في نشرات منظمة E.G.P (جيش مغاوري الفقراء) ، ولكنه يتفق تماما مع كل ما يقوله اللاجئون في الداخل والمغاورون السابقون الذين استفادوا من العفو العام والذين تحدثت اليهم أثناء زيارتي الاثنتين •

٤- وقد ظلت هذه القوات تعمل بصفة رئيسية في الريف ، ولوانه عثر على مخبأ سرى للحزب الشيوعي التقليدي ، ليس هو الأول من نوعه ، في غواتيمالا سيتي في ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٣ • ولدى أيضا أدلة واضحة على انهم كانوا يعملون الى حد ما ، عبر الحدود المكسيكية ، وأن لم يكن فيما أعتقد ، من مخيمات اللاجئين نفسها • ويتعارض هذا تماما مع سياسة الحكومة المكسيكية التي فرضت رقابة صارمة على بيع الأسلحة ، والتي تبذل كل محاولة ممكنة لتفادي استخدام أراضيها كملأذ • وبالرغم من ذلك فإن مناطق طويلة جدا من الحدود بين غواتيمالا ، في شمال مقاطعتي هوهوتيناغو والكيشي ، وبين ولاية شياباس المكسيكية لا تحدد لها علامات ، وتقع في قابة مطيرة نائية وغير مطروقة يحتمل ألا تؤدي أشق الجهود التي تبذلها المكسيك الى السيطرة عليها • وأحد المصادر العديدة لهذه المعلومات التفاصيل التي زودني بها اثنان من المغاورين السابقين كانا

قد أسرهما الجيش والتقيت بهما في مدينة هو هويتناغو؛ ثم حظيا بميزة العفو عنهما * وثمة مصدر آخر وهي الرواية التي سمعتها في قرية أغوا زاركا (المرفق الثالث، رقم ١٧) التي تبعد حوالي كيلومتريين من الحدود المكسيكية - وهي قرية منها جدا حتى ان القرويين يقومون بشراء حاجياتهم من المكسيك * وقد تعرضت القرية في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٣ للهجوم من جانب مجموعة كبيرة من الرجال المسلحين عددها نحو ٨٠ فردا، واستمعت الى تفاصيل المعركة من أفراد دورية الحراسة المدنية الذين اشتركوا فيها وخسروا ٤ من أفراد الدورية، الى جانب ضابط جيش * وكل الوقائع تشير الى ان هذه المجموعة قد جاءت عبر الحدود ولوانهم في الاقلب من سكان فواتيما الاصليين.

٥- وفي أثناء زيارتي الثانية أشار كل من رئيس الدولة ووزير الخارجية الى ان حجم الأنشطة التخريبية قد تم حصره في مناطق صغيرة ومحددة؛ وان بعض جهود المغاورين يجري الآن توجيهها الى عمليات اجرامية للحصول على الأموال * وفي المقابل نشر المغاورون مواد تؤكد استمرار هجماتهم المسلحة، مع تفاصيل عن الكمائن والمواجهات التي استمرت في خريف ١٩٨٣ * وتتوافر خرائط تبين مجالات نفوذ الفصائل الثلاث من الاتحاد الثوري الوطني لغواتيما لا * فقد كان هناك على سبيل المثال كمين أسفر عن وقوع اصابات بين العسكريين في مقاطعة سولولا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، وبناء على تقارير واسعة النطاق، فقد كان الجيش منهمكا في الشهر نفسه في عملية كبيرة في سلسلة جبال شاما، شمالي مقاطعتي الكيشي وألتا فيراباز؛ وقد تليقت تأكيداً بذلك أثناء توقي في تشرين الثاني/نوفمبر في لانستيلو (المرفق الخامس، رقم ٣) في الطرف الجنوبي لتلك المنطقة * وهم يجولون الآن، كما كانوا من قبل، منطقة الريف النائية الكبيرة الأجرأ في شمال وشمالي غرب القطر وأماكن أخرى الى حد ما حيث يعتمدون اعتمادا كبيرا على السكان المحليين الذين يرد وصف نمط حياتهم أدناه * فتمط أنشطتهم متناسق الى حد كبير، وقد أمكن لي أن أسمع عنه بصورة مباشرة من مجموعة من الناس، في جميع أنحاء التبلانو ممن انتهى بهم الأمر الى ان أصبحوا لاجئين داخليين حتى عادوا الى مختلف مراكز القرى واعدة التوطين المحمية التي يرد وصفها في الفقرات ٧-٣ الى ٧-٢.

٦- وفي بعض الحالات بدأوا باستخدام القرى الريفية كقواعد، وكان القرويون يعتنون بهم ويمدونهم بالغذاء * وكلما تنبه الجيش الى وجودهم بدرجة تهدد بالخطر، أو في حالات أخرى دون أي مبرر كهذا، فانهم يضطرون القرويين الى اصطحابهم الى الجبال، حيث يقتضي الأمر منهم ان يشتغلوا بزراعة الأذنية بينما تقوم النسوة بغسل ملابس المغاورين واعداد الوجبات لهم * كما كانوا يضطرون الى المشاركة الفعالة في العمليات الهجومية ضد الجيش، مثل الانضمام الى الهجمات أو على الأقل الاشتراك في صنع الألغام من طراز كلايمور المضادة للأفراد التي ظلت تستخدم كثيرا في الصراع * ولا يقرأ أحد فعلا بالقيام بذلك، ولكن من الواضح انهم كانوا في حالات كثيرة يعرفون هذه الألغام * وقال زعيم مجموعة قوامها ٧٠ فردا من السكان الأصليين كنت قد رأيته في كوبان (المرفق الثالث، رقم ٩)، بعد يوم من عودتهم من الغابات حيث أمضوا ١٣ شهرا، انه اضطر الى تولي قيادة المجموعة والادلاء بأحاديث سياسية لها * وقال ان المغاورين قد حصلوا على مساعدة هذه المجموعات أو اضطروا اليها عن طريق الوعود بأنهم سيهزمون الجيش، ويحصلون على السلطة وينشئون مجتمعا أكثر عدلا * وكانت خطبهم، على ما يبدو، ذات محتوى ايدولوجي هزيل * وفي حالات كثيرة، ان لم يكن في كل الحالات، كانوا يضيفون العنف والارهاب الى وعودهم : فقد يحرقون القرى، أو يقتلون زعماء المجتمعات المحلية على التوالي * وعندما يصل القرويون الى الجبال فانهم يخضعون للتهديدات بقتلهم ان حاولوا الهرب : وكان هذا التهديد

ينفذ في حالات كثيرة • وكانوا يقولون أيضا للناس ان الجيش سيقتلهم ان هم استسلموا • ونظرا لأن الكثير من هذه المجموعات كان في الجبال منذ أوائل عام ١٩٨٢ على الأقل ، فان موقف وأنشطة الجيش من تلك الفترة وقبلها لا بد ان يكون أمرا معروفا تماما لهم ، بحيث ان ما كان يقوله المغاورون يتفق مع ما كانوا يخشونه أنفسهم • وهكذا ، وبالرغم من المشقة الكبيرة ، والعرض ونسبة الوفيات التي بلغت ٥٠ في المائة ، فقد ظلوا في الجبال مع المغاورين •

٧- وهذا النمط ، مع اختلافات ضئيلة ، سردهته مجموعات مختلفة كثيرة غالبا ما تكون قد وصلت حديثا ، تنتشر على مساحة جغرافية واسعة • ومن المستحيل على ما يبدو التشكك في القول بأنهم قد حصلوا على تعاون نسبة كبيرة من السكان الريفيين على انه اختلاق ، لاسيما انه يؤيد زعم المغاورين أنفسهم بأنهم قد كانوا يتلقون هذا التعاون حتى عهد قريب على الأقل •

٨- وفي مواجهة هذه الدرجة من نجاح المغاورين ، يبدو ان الجيش قد اتخذ تكتيكات لا هواة فيها • وحتى بدء التنفيذ الفعلي على الأقل للسياسة الجديدة التي يساعد الجيش بمقتضاها سكان الريف فقد كان الجيش يشتهه في وجود ميول تخريبية لدى أغلب سكان الريف على الأقل الأدنى • ونظرا لأن المغاورين نادرا ما يرتدون زيا موحدا خلال النهار ، فقد كان تمييزهم مستحيلا تقريبا • ومن المفيد الاشارة الى ان سكان شوتالون (أنظر المرفق الثالث ، رقم ٢٢) في بلدية سان مارتن جيلوتيك المعروفة جيدا والواقعة في شمال شيمالتيانغو ، قد أقروا لسيان القرية جميعها قد لجأت الى أعمال التخريب في فترة ما • ولم يكن الأمر مسألة عمليات تافهة بقدر ما كان حربا أهلية كاملة • وقد استخدم المغاورون ، ومازالو يستخدمون ، كل أنواع البنادق والمدافع وكذلك الألغام من طراز كلايمور المذكورة آنفا • فهذه الألغام التي تخبأ على مستوى ارتفاع الكتف الآدمي تقريبا داخل شجرة أو صخرة أو جدار يفجرها مقاتل مختبئ عندما تمر احدى الدوريات ، فتنتشر شظايا الانفجار في جميع الاتجاهات • وتشمل الوسائل الأخرى الحفرة العميقة المألوفة التي تحفر في طريق ثم تملأ بالخوازيق المدببة وتموه • كل ذلك يجري ، وقد رأيت ضحايا هذه الأسلحة والأساليب في المستشفيات في بلانيا فراندي (المرفق الثالث ، رقم ٦) ، وفي مدينة فواتيمالا (المرفق الثالث ، رقم ١) • وبينما كنت في طريقي الى نيباج في حزيران/يونيه وقعت احدى دوريات الجيش في كمين ، أسفر عن مقتل جنديين وجرح اثنين آخرين أحدهما بجراح بليغة جدا • وقبل ذلك بحوالي ١٨ يوما كان الجيش قد قتل ١٤ من المغاورين في نفس المنطقة ، وجرح ثلاثة جنود •

٩- وهذا النشاط العسكري المستمر يعطي مصداقية كاملة لما يزعمه المغاورون من انه لم يهزموا • ومازال هذا يبدو صحيحا كما أشير أعلاه • بيد انني خرجت بانطباع مفاده انه في نهاية عام ١٩٨٢ ، كسر الجيش سيطرة المغاورين على سكان الريف • واستمر اعلان عمليات العفو ، وبدأت حملة نشطة لاقناع اللاجئين الداخليين بالعودة الى الجبال • وكانت المجموعات التي تفعل ذلك متفقة على ان اسقاط المنشورات من الجو والنشرات الاذاعية قد بدأت تحدث أثرها • وبالإضافة الى ما كانت تلاقيه هذه المجموعات من صعاب ، فقد كانت أيضا تتعرض في بعض الحالات لتخليبي المغاورين عنها : فعودهم لم تتحقق • وفي حالات أخرى كان رأى المغاورين ان النشرات الاذاعية ان هي الا أكاذيب ، حتى ان احدى النشرات ، على سبيل المثال ، التي أذيعت باللغة الاكسيلية كانت تسجيلا على شريط حيث انهم كانوا قد قتلوا المذيع (وفي الحقيقة انه كان يقف بجانبه بينما تروى القصة في مهبط الطائرات الكائن في نيباج (المرفق الثالث ، رقم ١٢)) وقد أرسل الكشافة الى المراكز السكانية ، وما ان تلتبس مجموعة ما للجوء في هذه المراكز ، حتى تقوم بالاغلاق عن

المجموعات الأخرى التي مازالت مختبئة * وفي الزيارة الأولى التي قمت بها الى كوبان (المرفق الثالث ، رقم ٩) ذكرت التقارير نبأ وجود مجموعة كهذه * وأرسلت جماعة للبحث عنها * ولدى عودتي بعد ذلك بثلاثة أيام كانوا قد وجدوها وأحضروها * ووجدت مجموعات أخرى أو أسرت من قبل الجيش او الدوريات المدنية * وقال الجميع انهم كانوا مروعين مما كان سيحدث لهم وانهم دهشوا لما لا قوه من استقبال *

١٠- وهذا يقودنا الى الجانب الآخر من الموضوع وهو ما يتعلق بالأسباب التي أتاحت للمخاورين ان يستغلوا بنجاح خوف السكان من الجيش * وقد علمت من ضابط أقدم في هوهويتانغر (المرفق الثالث ، رقم ١٦) ان الجيش لم تكن لديه فكرة واضحة حتى عام ١٩٨٢ عن الاستراتيجية المستخدمة * ولقد غير الجيش أساليبه بعد ان أدرك ان استراتيجيات العصابات تستهدف السيطرة على السكان * ولم يكن مفهوم مساعدة السكان موجودا قبل عام ١٩٨٢ * ولا بد من القول ان الأدلة تشير الى ان الجيش لم يغير كله تكتيكاته على الفور حتى بعد ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٢ *

١١- ولا أعترم التعليق على الأحداث التي سبقت تولي الرئيس ريوس مونت رئاسة الجمهورية الا بالقدر اللازم لتفسير وضع اللاجئين في المكسيك * (أنظر الفقرات ٤٤ و ٤٥ الى ١٢-٧ الى ١٢-٢٠) * ورغم ذلك فما زالت ثمة ادعاءات بأن الجيش ارتكب بعض المذابح * ولقد بذلت كل ما في وسعي للتأكد من صحة ما ذكره شاهد عيان عن وقوع مذبحه في شيشويك في باجا فيراباز * وما كان يحتمل لهذا الشاهد ان يعلم ان التفاصيل الصغيرة والأدلة الظرفية تؤيد ما ذكرته المصادر المختلفة في هذا الصدد * وكذلك فبعد ان قابلت السيد ريكاردو فاللا تأكدت من صحة ما رواه عن ارتكاب جرائم القتل في سان فرانسيسكو ، وننتون في هوهويتانغو * وفوق ذلك فقد احتوت روايته على بعض التفاصيل الصغيرة قليلة الأهمية التي لا يعقل لأحد فيما يبدو ان يفكر في اختلاقتها *

١٢- بيد ان هذا لا يعني انه ينبغي تصديق كل ادعاء من هذا النوع * ولا يسعني الا ان أقتبس تعليقات السيد فاللا على هذه الروايات المفزعة :

" وهناك سبب آخر يقتضي التحقيق المتعمق في أمر مذبحه سان فرانسيسكو وهو أنها كانت الدافع الرئيسي لهروب نحو ٩٠٠٠ لاجئ من هوهويتانغو الشمالية الى المكسيك (في تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٨٢) * وان تتبع هذا النبأ من القرية ذاتها الى القرى المجاورة * * * ومنها الى مخيمات اللاجئين والصحف الرئيسية يتيح لنا ان نرى كيف تتغير الأخبار في تناقلها من شخص لآخر * وبالرغم من وقوع اختلافات فان الحقائق الأساسية تبقى ثابتة * فبعض الشهادات يتناقلها مصدر ثان وثالث ولكنها لا ينبغي استبعادها للخطأ في بعض البيانات او لتغير الأرقام " *

اني أؤيد هذا الرأي ، بل وأضيف اليه ان بعض الروايات تكون انتقائية عمدا لأسباب لن أخوض فيها * وقد زعم انه وقعت مذبحه لمذنبين علمت بها من شاهد عيان تبين ، بعد مزيد من التحقيق ، انها حالة قرويين في منطقة ، اشتهرت بالأعمال التخريبية وجدوا أنفسهم وسط نيران متبادلة من الجانبين نقل بعدها الجرحى من المدنيين والعسكريين الى المستشفى بواسطة طائرات الهليكوبتر العسكرية * وكذلك ، جاء في أنباء واسعة الانتشار ان الجيش ارتكب مذبحه رهبية ضد المدنيين في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ في قرية تسمى براكستوت في كيشي الخربية * وقد حدث ان قامت بعثة للجنة حقوق الانسان للبلدان الأمريكية بزيارة لهذه القرية في ايلول/سبتمبر * ويقال ان ٣٥٠ شخصا

قتلوا في كانون الأول / ديسمبر ولكنني لدى وثيقة الآن أعدها مدني مجرب في حزيران / يونيو ١٩٨٣ توصل بعد مناقشة مستفيضة مع السكان في الموقع الى ان هذه الرواية مختلقة تماما ولم يسبق أن تحقق من صحتها أي محرر صحفي خارجي قبل نشرها • على ان هناك ادعاءات أخرى تفيد ان بعض الأشخاص قد قتلوا في هذه القرية ذاتها ، على الأرجح ، في خمس مناسبات في أوائل ١٩٨٢ ، ولكن لا يبدو ان أحدا قد حقق في هذه المسألة أيضا • ومرة أخرى فان هذا التقرير يثير بعض المشاكل • فقد وقعت هذه الحوادث قبل زيارة لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ولكن من الواضح ان القرويين لم يذكروها لأعضاء اللجنة ، وان تكن حادثة سابقة وقعت في ١٩٨٠ قد تم وصفها لهؤلاء الأعضاء •

١٣- وبناء على هذا ، لا يمكنني ان أوصي بقبول جميع الروايات المتوفرة على علاقتها • وكمثال آخر ، تروى تقارير مختلفة ان الجيش يستعمل سنجة البندقية لقتل الأطفال • ولقد رأيت بنفسني ان الجيش لا يحمل سنجاً كما لا يحمل أسلحة يمكن ان تتركب عليها سنج • ولهذا كله لا بد من أن أخلص الى انه حتى تحت رئاسة الجنرال ريوس مونت ارتكبت أعمال وحشية تتعارض مع أي مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان الأساسية • وينشأ الآن السؤال عما اذا كانت مثل هذه الممارسات مستمرة أم لا في ظل حكومة الجنرال ميخيا • وهناك في القوات المسلحة لكل بلد أشخاص يرتكبون جرائم كبيرة أو قليلة الخطر • وينطبق الشيء نفسه على الوحدات غير النظامية من النوع الذي تمثله الدوريات الغدنية في غواتيمالا • والأمر الذي يتسم بأهمية حاسمة لموضوع حقوق الإنسان هو مدى تطبيق النظام الكفيل بمنع اساءة استخدام السلطة على هذا النحو ، والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بوقوع أي منها ، ومعاملة من يتضح انهم مسؤولون عنها • وسأعود الى هذا الموضوع في الفقرة ١٦ أدناه •

١٤- وثمة هدف ثانوي لزيارتي للمناطق الواقعة على الحدود المكسيكية او المتاخمة لها وهو تبين ما اذا كانت هناك دلائل مرئية على سياسة " الأرض المحترقة " أو " النطاق الصحي " في تلك المنطقة • وكانت الدلائل الوحيدة على الحريق هي مناطق صغيرة قليلة في كيشي الشمالية حيث كانت أساليب " قطع النباتات وحرق بقاياها " تتبع في زراعة المحاصيل ، وهي طريقة لا تقتصر على ذلك الجزء من التبلانو ، وقد أدت الى احراق بعض أجزاء من الأرض • ولقد شاهدت بنفسني أيضا احدى القرى مهجورة ولو انها لم يصبها سوء في منطقة اكسيكان (المرفق الثالث ، رقم ٧) • وفيما عدا ذلك تبدو المنطقة قليلة السكان على أي حال وبها غابات كثيفة • ولذا لا يمكنني أن أسجل أي أدلة تفيد هذا الادعاء • وفي هوهويتانغو الشمالية الغربية في قرية اغوزاركا (المرفق الثالث ، رقم ١٧) التي تبعد مسافة كيلومترين عن الحدود ، كان ثمة ما يدل على ان سكان منطقة الحدود في تلك البقعة على الأقل توفر لهم الاغالة والدعم (أنظر الفقرة ١٥-٤) •

٥ - ادخال الاصلاحات

٥-١ ترجع نشأة المتاعب في غواتيمالا بدرجة كبيرة جدا ، كما أشير من قبل ، الى المعاملة - المجحفة الطويلة الأمد للسكان الاصليين . وقد وصلت هذه في ذاتها الى حرمان أساسي من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وعلى الرغم من أن الاصلاحات التي تبدأ الآن أو التي تجرى مناقشتها ترمي الى أن ينتفع بها جميع المواطنين الغواتيماليين ، الا أنها تشدد بصفة خاصة على الأهالي الأصليين .

٥-٢ وهؤلاء الأهالي هم من نفس العرق الذي أنشأ حضارة المايا العظيمة . وقد قابلت عددا كبيرا منهم وتركوا لدى الانطباع بأنهم قوم ودودون ، صبورون على المشاق ، ويعانون من زمن طويل . واستطاع الذين يحتلون منهم مراكز المسؤولية أن يثبتوا قدرتهم مثل السكان الأصليين الأعضاء في مجلس الدولة السابق ، أو العمدة المحليين ، أو المحاسب الشاب (وهو مخلط ladino بالتوصيف التقني) الذي أطلعني على مشروع زراعي حكومي تجريبي . ولا بد من سرد شيء عن تاريخهم . وروى لي رجل دولة غواتيمالي متقاعد أن البابوين كليمانت السابع وبولس الثالث قد أعلنوا ، في النصف الأول من القرن السادس عشر ، أي منذ أن احتل الفاتحون الأسبان البلد ، انه يجدر اعتبارهم بشرا بكل معنى الكلمة . ومع ذلك ، فقد ساد ازاءهم ، قرابة ٤٥٠ سنة ، موقف يمكن وصفه ، في شكله المتطرف ، بالقول : " ليس قاتل الهندي مجرم " . وليست كلمة " هندي " مستخدمة في مكان آخر من هذا التقرير لأن هذه الكلمة من شأنها أن تنطوي بالاسبانية على ايهاءات تحقيرية . وقد هاجر عدد كبير منهم الى ضواحي المدن الكبرى ، غير أن لدى الباقين أراض صغيرة ذات تربة فقيرة ، أو ليس لديهم أي أرض . فهم يلاقون عنتا شديدا في البقاء على قيد الحياة . وتنمو الذرة ، وهي القوت الرئيسي للسكان ، على منحدرات شديدة الميل ، ويمكن زراعتها في الأماكن التي تكون فيها الأحراج قد قطعت وأحرقت . وينجم عن ذلك تآكل التربة ، غير أن عملية تدريج المنحدرات على شكل مصاطب ليست جزءا من ثقافة السكان الأصليين (وان تكن تدخلها الآن بوصفها احدى التقنيات - أنظر ذلك فيما يلي) .

٥-٣ وقد تعود هذا الجزء من السكان ، نتيجة الفقر ، على الهجرة مرة أو مرتين في السنة للعمل في الأراضي الساحلية أو غيرها من الأراضي الواسعة بغية كسب قليل من المال يكفل له البقاء . ولما كانت هذه الأراضي تختص ببعض المحاصيل ، كالبن والسكر والقطن التي تستلزم استخدام العمال اليدويين بصورة مكثفة وعلى أساس موسمي ، فما زال من الجوهرى الحصول على عمال مهاجرين . وتنعكس هذه الحالة في تشريع العمل الذي يرجع بتاريخه الى عام ١٨٧٧ ، المسمى " Reglamento de Jornaleros " والمتعلق بالتنظيمات العامة لعقود العمل ، الذي نقح عام ١٨٩٤ ، ولكنه ظل ساري المفعول مع تغييرات طفيفة حتى عام ١٩٣٤ . ووفقا لهذا القانون ، يقسم العمال الزراعيون الى ثلاث فئات واسعة : " Colonos " و " Jornaleros habilitados " و " Jornaleros no habilitados " . وكان الأساس المعتمد لهذا التمييز مدة العقد وما اذا كان العامل الزراعي يعيش في المزرعة أم لا . وكان الأمر يستلزم من جميع العمال قانونا أن يحملوا " libretos " ، أي دفاتر يسجل فيها رب العمل الديون والائتمانات . وقد أدت أمية معظم العمال الى نشوء كثير من الظلم والاستغلال فكان يحتفظ ببعضهم في حالة المديونية بصورة دائمة ، ويلزمون بالتالي قانونا بالعمل بصورة مستمرة في المزرعة . وأصدر فيما بعد ، عام ١٩٣٤ ، قانون التسكع ، الذي بموجبه

كان على كل فرد لا يحترث أرضاً ذات أبعاد محددة ان يعمل مدة عدد معين من الأيام ، كحد أدنى ، لشخص آخر . وكان العمال يحملون معهم دائماً بطاقة يسجل فيها أرباب العمل عدداً للأيام التي عملوا فيها . فإذا لم يعمل العامل العدد الأدنى اللازم من الأيام فيمكن معاقبته بوصفه متسكعاً . وتغير ذلك كله بصورة جذرية بدستور عام ١٩٤٥ ، إذ أدرجت فيه مبادئ جديدة — بالاعجاب بتعلق بحقوق العمال ، بما في ذلك الأجور الدنيا وإنشاء محاكم للعمل كهيئة قضائية مستقلة لتسوية المنازعات المتعلقة بالعمل . وورد ذلك بوضوح أشد وتفصيل أكبر بكثير في قانون العمل لعام ١٩٤٧ .

٥-٤ ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم ، مازالت تسرى ، في العادة ، بعض التقييدات الجديدة في مسائل مثل تشكيل النقابات العمالية في الريف (وفي أماكن أخرى) وما زالت تقدم باستمرار شكاوى من أن الحد الأدنى للأجور لا يدفع في واقع الأمر ، كما أن الظروف التي يعيش فيها العمال المهاجرون في الضياع قد انتقدت انتقاداً شديداً . وقد ثبتت لي بصورة حية إمكانية تقويم كل ذلك بزيارة لمزرعة تنتج السكر وتسمى بنتاليون وتقع في اسكوينتلا (المرفق الثالث ، رقم ٢) . فالقوة العاملة الدائمة تجد مأوى لها ، بصورة تدريجية ، قرب الضيعة وفي ممتلكات يمكنها شراءها بشروطيسيرة . ولا يلزم العمال بعد ذلك بأن يظلوا عاملين في الضيعة . وقد وفرت لهم العناية الصحية والمرافق الرياضية والاجتماعية ، ولا يمكن القول بأي حال ، بالقياس الى ظروف السكن في " التيلانو " ، ان سكن العمال الموسمين غير مناسب . ومن المؤكد أن المعايير التي وضعتها الأسرة المستنيرة التي تدير هذه الضيعة ليست واسعة الانتشار ، وأن يكن أثرها الاقتصادي يتبدى بالتأكيد في اجتذاب اليد العاملة المهاجرة . وتبدو هذه الحالة شديدة الصلة بالمادة ٧ وبالفقرة ١ من المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٥-٥ وترتبط بهذه المشكلة مشكلة التوزيع المجحف للأراضي . فستون في المائة من أراضي الملكية الخاصة يملكها ٢ في المائة من السكان ، كما أن جزءاً من الأراضي في الضياع الواسعة غير مزروع البتة . وباستثناء الإصلاح الزراعي الذي بدأ خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٤ و ١٩٥٤ ، كان هذا المبدأ ، الى حد بعيد ، موجوداً بصورة نظرية لا في الواقع العملي . وتوجد منطقة غنية تمتد من شمال " كيشيه " عبر جنوب " البتين " ومن شمال " التافيراباز " الى شاطئ البحر الكاريبي ، وتدعى فرانجا ترانسفيرسال ديل نورته . وهذه المنطقة وجدت فيها موارد من النفط والنيكل كما أن أراضيها خصيبة ، وتملك الدولة معظمها .

٥-٦ وقد بذلت وعود في السبعينات تقول ان الأراضي ستوزع على بعض السكان الريفيين مع فتح أبواب المنطقة بإنشاء شبكة جديدة من الطرق ، غير أن الوعود لم تصدق — مما أدى الى رد فعل مريع — فالضياع الواسعة أصبحت في حوزة أعضاء السلطة الحاكمة .

٥-٧ ومن الجواب الهامة لحكم ريوس مونت الاقرار الصريح بالحالات الشاذة الكثيرة التي عانى منها طيلة أجيال السكان الأصليون ، وكذلك المختلطون " اللادينوس " بوصفهم قد تعرضوا هم كذلك لهذه الأمور . والحالة الهامشية لهذا القطاع من السكان في الميدان الاقتصادي ، فضلاً عن المجال السياسي ، هي مشكلة تتجه الى حلها ، بصورة محددة ، الاصلاحات المتوخاة حالياً . فخطاب الرئيس ميخيا ، في ٨ آب / أغسطس ١٩٨٣ ، يشير الى كلا الجانبين بوصفهما موضعاً لسياسات تستوجب متابعة نشطة . وهي تسير جنباً الى جنب مع الخطط الواسعة لاعادة تعمير البلد واعادة

توطئتين السكان النازحين ، هذه الخطط التي تناقش في الفصل التالي ، والتي سمعت عنها ورأيت المزيد منها أثناء زيارتي في تشرين الثاني / نوفمبر .

٨-٥ ولقد كانت العمد الثلاثة لسياسة حكومة ربوس مونت هي قمع العصيان ، وتحقيق قدر من المشاركة الديمقراطية في اختيار الحكومة ، يحتمل أن يكون أوسع بكثير مما ساد في أى وقت مضى ، وإيجاد مجموعة كبيرة من التدابير التي ترمي إلى إعادة بناء بلد عصف به العنف ، مع البدء في الوقت نفسه في الحد من أوجه التباين في مستويات المعيشة وفي جميع الفرص الأخرى فيما بين قطاعات المجتمع المختلفة . وتتبع الحكومة الجديدة بنشاط معظم هذه السياسات ، وإن يكن بقدر من التنوع .

٩-٥ ولا داعي إلى التأكيد على استصواب السلم باعتباره أساسا لتحسين حقوق الإنسان فلا بد من وقف تشريد السكان ، وتدوير المدارس ومباني البلديات والمرافق الأساسية الأخرى ، وغير ذلك من ضروب الشقاء أيضا قبل أن يمكن إحراز أى تقدم . وقد تم تحقيق بداية على الطريق ولكنه من المحتمل أن يظل المستقبل مشكوكا فيه طالما استمر العنف . ومن أمثلة ذلك أن أعمال لجنة التعمير الوطنية في مقاطعة البيتين الشمالية الشاسعة يعطلها الآن النشاط التخريبي .

١٠-٥ الانتخابات الديمقراطية : المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

١٠-١-٥ سبقت الإشارة إلى المرسوم بقانون ٣٠-٣٨ ، الذى أنشئت بمقتضاه المحكمة الانتخابية العليا المستقلة . وقد كانت الخطوة الأولى هي قيام رئيس المحكمة العليا السيد ريكاردو ساغاستوني فيدوري بتعيين لجنة ترشيحات من ٧ أشخاص تتألف من قيادات جامعية محترمة ومستقلة . وقدم هؤلاء في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٣ إلى أعضاء المحكمة العليا أسماء ٢٠ من رجال القانون ، كان على المحكمة العليا أن تختار منهم ٥ أعضاء . وفي ٢٣ أيار/مايو تم انتخاب التالية أسماءهم ، وجميعهم من القضاة :

أرتورو هيزبرغر أستورياس (رئيسا)

غونزالو مينينديز دى لاريفا

مانويل روانو ميجيا

ريكاردو رينيه بوكارو سالافيريا

خوليو سيزار أوردونيز بولانكو

وقد شكلت المحكمة بصفة رسمية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٣ (برقم اعلان حالة الانذار) .

١٠-٢-٥ ولهذه المحكمة ثلاث مهام عاجلة رئيسية ، أن تنظم تصنيف سجل انتخابي جديد ؛ وأن تشرف على العملية التي تؤهل اللجان بمقتضاها على النحو الصحيح للعمل كنواة للأحزاب السياسية المستقلة التي ستشارك في الانتخابات ؛ وأن تعد قانونا انتخابيا كاملا لتقديمه إلى رئيس الدولة . ولدى اجتماعي مع المحكمة في ٢٥ تشرين الثاني /نوفمبر ، وفي أعقاب ذلك مباشرة ، كان التقدير الذى تحقق كما يلي :

٥-١-٢-١ كانت الادارة السابقة قد طلبت نظاما الكترونيا متقدما ، أصبح في ذاته موضع شك خطير باعتباره تعديا محتملا على الحرمة الشخصية^(٢) . واتضح أن هذا الجهاز لن يكون باهظ التكاليف فحسب ، ولكن تسليمه غير مؤكد أيضا ، وقد ألغي الطلب . ويسرى الآن بدلا من ذلك نظام يعتمد على بطاقة الهوية العادية التي يحملها المواطنون (Cedula de vecindad) ولدى تقديم هذه البطاقة يسجل الشخص في دائرته أو دائرتها البلدية كناخب أو ناخبة . والمتعلم مطالب بتسجيل نفسه ولكن التسجيل اختياري بالنسبة للأمي .

٥-١-٢-٢ ونظرا للتاريخ المتعلق بتزوير الانتخابات ، فقد تعرض هذا الترتيب أيضا للانتقاد لاحتمال تكرار التسجيل . ويقال ، على سبيل المثال ، ان بطاقات الهوية الخاصة بالموتى يمكن تقديمها لا تاحة اسم وصوت اضافيين . وأحد الضمانات هو أن بطاقات الهوية تتضمن صورة فوتوغرافية .

٥-١-٢-٣ وترجع مشكلة خطيرة أخرى الى العنف الذى ساد في السنوات الأخيرة . حيث فقد كثير من الأشخاص بطاقات هوياتهم ، أو انتزعها منهم المفاورون ، كما يقال . ويمكن الحصول على بدل للبطاقة عن طريق تقديم شهادة ميلاد . وتستخرج هذه الشهادات من مقر البلدية . ولكن مباني البلديات كانت ، كما يقال ، هدفا للهجمات التخريبية ، وقد احترق الكثير منها ، والتهمت النيران السجلات . ووصف لي هذه المشكلة وصفا حيا في تشرين الثاني /نوفمبر عمدة سان اندريس سيميتاباج : في مقاطعة سولولا (المرفق الخامس ، رقم ١) وهناك وعد من الحكومة المركزية بتقديم المساعدة . وكانت مباني البلدية قد احترقت في هذه المدينة منذ عامين . وهي مشكلة واسعة الانتشار .

٥-١-٢-٤ وقد بدأ التسجيل في العاصمة وغيرها من المناطق الحضرية . وذكر بيان صحفي صادر في ١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٤ ان عملية التسجيل تسير بشكل مرض ، وأن ٢١٠ ٠٠٠ مواطن قد تم تسجيلهم . ويجرى فتح مراكز التسجيل في المناطق النائية ، وتقع المقاطعات التالية التي سيشملها التسجيل حول العاصمة وجنوبها . وستستخدم الاذاعة لتقديم التفاصيل وللتأكيد على ضرورة التسجيل . ومعظم الناس ، حتى في أقصى أرجاء فواتيمالا ، لديهم أجهزة راديو ترانزستور . ويذكر آخر البيانات الصحفية أن عدد المسجلين قد وصل في نهاية ١٩٨٣ الى ٢٠٥ ٥١٩ في مقاطعة فواتيمالا ، و ٦٢٤ ٥٢ في ساكاتيبكيز و ٦٣١ ٣٥ في جالابا ، و ٢٤٤ ٤٩ في زاكابا و ٢٨ ٧٦٠ في البرجريسو .

٥-١-٢-٥ وقد مت اللجان طلبات لتسجيلها باعتبارها أساس الأحزاب السياسية . وليس من الواضح تماما العدد الذى استوفى الشروط منها : فقد اقترحت الحكومة انه بين ٢٥ و ٣٠ ولكن بيان المحكمة الانتخابية ذكر أنه ١٢ . ويقول أحد المصادر المستقلة ان ٣٤ جماعة قد نظمت نفسها في لجان . ومن الواضح أن الطلبات التي وردت تشمل نطاقا سياسيا عريضا بما فيه الكفاية . ويجدر أن يلاحظ أن العروض ما زالت تقدم الى عدد من الأحزاب للمشاركة ، ومن بينها الحزب الاشتراكي الديمقراطي .

٥-١-٢-٦ وأصبح مشروع قانون الانتخابات جاهزا ، كما نص عليه المرسوم ٨٤-٣ .

(٢) أنظر A/38/485 ، الفقرة ١٤٠ (١٠) .

٥-١٠-٣ وستكون للمحكمة الانتخابية العليا في الوقت الملائم مهمة نهائية * فسوف تتصرف بصفة قضائية للبت في أى نزاع ينشأ عن العملية الانتخابية * وانتظارا لهذا الدور فانها تقصر أنشطتها وبياناتها العلنية على التفاصيل التقنية المتعلقة بعمليات التسجيل والانتخاب * وهي لا تزعم السعي الى تشجيع الغواتيماليين في الوقت الحالي على الانخراط في الأنشطة السياسية، أو حتى على التصويت ، حيث أن ذلك متروك للأحزاب نفسها *

٥-١٠-٤ والجدول الزمني للعودة الى الديمقراطية محدد كما يلي ، ومنصوص عليه جزئيا في المرسوم بقانون ٣ - ٨٤ :

(أ) اجراء انتخابات دستورية في آذار/مارس ١٩٨٤ أو قبل ذلك ، لانتخاب ٦٥ نائبا على أساس الدوائر و ٢٣ نائبا على أساس وطني (وتبدي المحكمة الانتخابية العليا اهتماما بشأن مثل هذا النظام المختلط في مجلس واحد) ؛

(ب) انتخاب جمعية تأسيسية ، في ١ تموز / يوليه ١٩٨٤ ؛

(ج) تجتمع الجمعية التأسيسية في موعد أقصاه ٣١ آب / أغسطس ١٩٨٤ (أو قبل ذلك اذا ما تم تجنب أو حل أى دعاوى قانونية) ، وذلك لوضع مشاريع لدستور جديد ، وقانون انتخابي ، وقوانين انفاذ الحقوق الدستورية (amparo) وبيان أسباب القبض على المتهم (habeas corpus) ودستورية القوانين ؛

(د) تنصيب حكومة دستورية جديدة في موعد لا يتجاوز ١ تموز / يوليه ١٩٨٥ (ولا يرد هذا في المرسوم بقانون ٣ - ٨٤) *

وكان الایحاء العام أنه سيجرى التكبير بهذه التواريخ اذا أمكن (ولكن مع عدم الاخلال باتاحة الفرص الكاملة للأحزاب السياسية لتشكيل أنفسها) * ويبدو أن هذا هو النمط الذى يتبلور *

٥-١١ مجلس الدولة

٥-١١-١ أنشأت حكومة ريوس مونت مجلسا للدولة * وكان عبارة عن هيئة معينة ولكن عضويتها تغطي مجالا واسعا جدا من التمثيل * وكانت احدى السمات البارزة هي ضم عدد من ممثلي السكان الأصليين ، لأول مرة في تاريخ البلد ، وذلك دون التهمين من شأن الأعضاء الآخرين على أى نحو * وقد قضيت عدة ساعات في حزيران / يونيه مع المجلس المنعقد * وكان هناك تأييد عام لبرنامج " البقول والبنادق " (أنظر أدناه) ، واتفق على أن " الانفتاح السياسي " هو أفضل شيء حدث في غواتيمالا ، رغم أنه تم التأكيد على ضرورة التثقيف السياسي في المناطق الريفية * ولا يهدف هذا التأييد لبعض السياسات الحكومية الى الإيحاء بأن المجلس كان مجرد العوبة شكلية * فقد كان الأعضاء يعبرون بصراحة وينتقدون أشياء أخرى * وكان الواجب المعلن للمجلس هو وضع اقتراحات أولية للمحكمة الانتخابية العليا * وقد فعل ذلك ، وأدرجت هذه الاقتراحات ، كما لوحظ من قبل ، في المرسوم بقانون ٣٠-٨٣ * ولكن بحلول صيف ١٩٨٣ ، كان الأعضاء ، ولم يتخلف عن ذلك السكان الأصليون قد بدأوا في اقامة اتصالات مع " ناخبي دوائرهم " *

٥-١١-٢ وقد ألغت الحكومة الجديدة المجلس في آب / أغسطس ١٩٨٣ على أساس أنه أنجز مهمته ، وأنه أصبح عبئا ماليا * ولم يسع رئيس الدولة أن يؤكد لي سوى أن السكان الأصليين يشتركون في الوقت الراهن في عملية الحكم عن طريق شخصي رئيس الهيئة الوطنية التي تفصل في

ملكية الأراضي وتمنح حق ملكيتها ، وموظف أقدم في وزارة الاقتصاد ، وكلاهما من السكان الأصليين أو ينتميان لهم بالنشأة .

١١-٥-٣ وينبغي أن أقول أنني آسف لالغاء مجلس الدولة ، نظرا لطول العملية اللازمة لاقامة حكم ديمقراطي . وهو لم يكن مجلسا منتخبا ولم يكن يؤدي سوى دور استشاري ، ولكن يبدو أنه كان يعمل كهزمة وصل نافعة بين الناس والحكومة .

١٢-٥ الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية

لقد كتبت ما يلي بعد زيارتي الأولى لغواتيمالا :

١٢-٥-١ لن يكون من الصواب الشرود أكثر مما ينبغي في الميدان الاقتصادي الصرف ، ولكن غواتيمالا تعتمد بشدة على الواردات من مواد أساسية عديدة مثل السلع المعدنية المصنعة من كل نوع ، بما فيها الألواح الموجة للسقوف ، ونصال المناجل ولم يكن ميزان المدفوعات والنتاج القومي الاجمالي في حالة غير مرضية الا منذ عهد قريب جدا ، حين انخفضت الأسعار العالمية بشكل حاد بالنسبة للمنتجات الزراعية التقليدية المعدة للتصدير كالبن والقطن والسكر . وأما النفط والنيكل فليس في متناول اليد الآن ، فالأسعار العالمية منخفضة ومستوى الضرائب على الشركات التي ترغب في استغلال هذه الثروات موضع خلاف كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى . وهكذا فان المؤسسات التي ستكسب المال من أجل البلد ذات صلة وثيقة بكمية النقد الذي سيكون متاحا لتنفيذ مشاريع اصلاح الاجتماعي والنهوض بالبلد . ومن الأمور المشجعة أننا تمكنا من اجراء مناقشات جد بناءة عن المواقف تجاه هذه المشاكل ، مع العديد من الناس ، وبخاصة مع مثلي في غرفة الزراعة والتجارة والصناعة والمال . وهناك دلائل على أنه في الامكان زيادة التنوع في المنتجات التي تكسب القطع الأجنبي ، وذلك عن طريق المؤسسات الخاصة وتشجيع التعاونيات بما في ذلك مرافق النقل . ويهتم الناس الآن بزراعة حب الهال ، والثوم ، والبطاطس ، والفلفل الأحمر ، والازهار . وتوجد سوق في الولايات المتحدة الامريكية للخضر ، ولا سيما اذا ثلجت . وقد شاهدت مزرعة تجريبية على حدود مقاطعتي سوشيتيكوبز (المرفق الثالث ، رقم ٣) وريتا لهوليو (المرفق الثالث ، رقم ٤) حيث تجرى زراعة بذور النخيل وتجهيز ثمره ، وتنمية محاصيل أخرى جديدة أو محسنة . وتدير هذه المشاريع وزارة الزراعة . وللحسل الغواتيمالي شهرة عالمية (وتوجد مناحل على جانبي الطريق في ولاية شيا باس المكسيكية ، بل وعلى ضفاف نهر لا كانتوم) . والمطلوب ايجاد شبكة طرق أفضل واجراء تدريب تقني على التسويق والتوزيع . وثمة مادة أخرى للتصدير من شأنها أن تنجح في الأسواق العالمية وهي الخشب الصلب مثل خشب المغنة (المهورني) الذي ينضج بصورة سريعة تلفت النظر في المناخ دون الاستوائي في عرض منطقة Franja del Norte ويوجد مستنبت تجريبي في شيزيك (المرفق الثالث ، رقم ١٠) .

١٢-٥-٢ والنقطة هنا ، بناء على شهادة السكان الأصليين كأولئك الذين يقيمون في مخيمات اللاجئين المكسيكيين في بورتوريكو (المرفق الثالث ، رقم ٤) وشايول (المرفق الثالث ، رقم ٥) أن أهالي غواتيمالا على استعداد للتخلي عن طريقة معيشة الكفاف التقليدية في قراهم والانتقال للالتحاق بالمؤسسات التعاونية التي تتيح الفرصة لاضافة محصول نقدى الى انتاجهم العائلي الأساسي من الأغذية . وثمة أمثلة أخرى ، كما يجرى في سان اندريس سيميتاباج وفي كويزالتيانغو وفي

مناطق أقرب إلى العاصمة • ومن الثابت أن هذا النوع من التنمية يفضي إلى المعايير المقررة في المادة ١١ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية •

٥-١٢-٣ ان مبادرات الحكومة ذاتها تلتقي على أحسن وجه مع هذه المشاريع • فلشعارات من قبيل (البقول والبنادق) أو (البيت، العمل، الغذاء) ينبغي أن لا تخفي منجزات وتطلعات الوزارات والهيئات المعنية، فهناك في الواقع سياسة متكاملة، نجحت بعض أجزائها واستمرت منذ منتصف السبعينات نظرياً وتنفيذياً • وكما قال لي وزير الداخلية في ذلك الحين "لقد أدركنا ظهورنا لمناطق السكان الأصليين طوال تاريخ غواتيمالا • وأعمال التخريب هي التي نبهتنا إلى وجودها، ولا يسع الحكومة أن تتجاهل هذه الحقيقة بعد الآن" •

٥-١٢-٤ ويلتقي البرنامجان في خطة عملية أكبر تقوم على التعمير والدفاع الذاتي من قبل كل فرد، مع كل ما يمكن أن توفره الحكومة المركزية والمحلية من امدادات ودعم تقني • وثمة حاجة ملحة إلى المواد الغذائية الأساسية في الأماكن التي تركز فيها السكان ووطن فيها اللاجئين الداخليون (ولو في البداية على الأقل) ويقال ان البقوليات والحبوب، والدقيق واللبن، والأسماك، والشوم توزع على بعض السكان، ومصدر اللبن والأسماك من برنامج الأغذية العالمي • غير أن محتوى الأكياس التي رأيتها بنفسني في معظم الأماكن هو الذرة والبقول الأسود، وهما الغذاء الأساسي للألتيلانو (Altiplano) • ويتولى الجيش تسليمها بصورة منتظمة عبر الطرق الرديئة إلى حدود غير معقولة، وحيث يوجد سكان، أو عن طريق الجو في الأماكن الأخرى • وأنه لأمر غريب بالنسبة للسكان الأصليين أن يتوقعوا للعمل، فمجموعة أرامل الحرب اللائي اجتمعت بهن مع أطفالهن في نيباج (المرفق الثالث، رقم ١٢) ألحن، حتى ولو كن طاعات في السن، على تعلم مهارات جديدة، فبوسعهن زراعة منتجات غذائية لأسرهن، وحياسة ملابسهن التقليدية • وعندهن في الأصل رقاع أرض، وان لم يوجد لديهن النقد اللازم لشراء مواد الحياكة • وهكذا فان توزيع الأرض هو المشكلة العاجلة، كما أكدت ذلك لجنة التعمير الوطنية • وتقوم السياسة على البدء بأراضي الدولة، لأنه كما قال لي وزير الداخلية في ذلك الحين، من الأفضل أن تعالج حكومة منتخبة ديمقراطياً المشكلة الرئيسية وهي إعادة توزيع الأراضي في قطاع الملكية الخاصة • والهيئة التي عهد إليها بتوزيع الأراضي التي تملكها الدولة هي المعهد الوطني للتحويل الزراعي • وقد أنشئ هذا في الأصل سنة ١٩٦٢، لكنه الآن عرضة لتعديلات عديدة • وله سلطة القضاء في موضوع ملكية الأرض، وهناك ثمانية أنواع مختلفة للحكم في هذا المجال، ثلاثة للحيازات الفردية وخمسة للجماعية • وقد ظم حتى الآن بتنفيذ خطة تجريبية في مقاطعتي فيراباز، الهدف منها افادة ٣٥٠٠ أسرة ويقوم الآن بتنفيذ برنامج عبر مقاطعة Franja Transversal del Norte، من ايكسكان (المرفق الثالث، رقم ٧) في شمال كويشي إلى ليفينغستون في ايزابال، شاهدت جزءاً منه في شيزيك (المرفق الثالث، رقم ١٠)، ويشتمل هذا البرنامج على التدريب الزراعي • وتوجد احصاءات كثيرة، كما أن للمعهد الوطني للتحويل الزراعي أهداف مرموقة: تحسين المستوى الاقتصادي للمزارعين المستأجرين للأرض، ووضع تشريع للملكية العقارية، وتنمية محاصيل مربحة، ودعم البنى الأساسية، مع دعم كل ذلك ببرامج تدريبية • ولا بد من الاشارة بهذا النشاط كليا، بالرغم من أن قسماً كبيراً منه يقع خارج نطاق التقرير الذي يكتب عن حقوق الانسان • ويبدو أن أشد الحاجات إلحاحاً، كما دل على ذلك المثال عن الحالة في شيزيك، تحقيق لأغراض توفير الحق في مستوى معيشة مناسب، بما في ذلك الغذاء الكافي، والتحسين المستمر في ظروف المعيشة، هو التعجيل في عملية الفصل القضائي في حق ملكية الأرض، وإلى أن يتم انجاز ذلك، ليس لدى الأسر الأمن الكافي لتنمية الانتاجية التامة للأرض •

٥-١٢-٥ بالنسبة الى الفقرة ٢ من المادة ١١ من العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أوضح وزير الزراعة حينذاك أن ثمة برنامجين ينفذان فعلاً، وهذان جاءا بعكس الطريقة السابقة في التخطيط لأن رغبات السكان المحليين ومشاركتهم هي المنطلق هنا في اختيار المشروع، وبعد اختياره يخصص له ما يكون ضرورياً من الموارد الوطنية والمساعدة التقنية. والخطوة الأولى هي اعطاء الأولوية الى المشاريع التي تشبع الحاجات الغذائية الأساسية، وإلى إنشاء مشاريع جماعية لانتاج الخضار والفاكهة، والحيوانات الصغيرة والأسماك، وما إلى ذلك، لزيادة البروتينات والفيتامينات في الوجبة الغذائية. وهناك ١٤ مشروعاً من هذا النوع في مختلف أرجاء القطر، ينتفع بها فعلاً ٦٠٠ ١ من السكان الريفيين. وكان الوزير حينذاك يقوم أيضاً بإعداد مشروع قانون يضع في متناول كبار ملاك الأرض مجموعة من الطرق الاختيارية لبيع الأرض، بثمن عادل، إلى الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً، أو مشاركة هؤلاء الفلاحين في مشاريع زراعية مشتركة. وقال انه يلقى بعض الاستجابة لهذه الأفكار: ومن المؤمل أن تحظى هذه المبادرة بمزيد من المتابعة.

٥-١٢-٦ وعلى هذا فما يسمى بمفهوم "البقول" هو مجموعة مدروسة من المشاريع ولكنها ما زالت في مراحل التنفيذ الأولى. ويرتبط هذا المفهوم بـ"مركز السكان والعمل في الخطة الثلاثية المسماة الـ "Three T's" وإلى أن يتم استئناس الإنتاج الزراعي وتحسينه يحصل السكان على الطعام المجاني بالعمل في عدد من المشاريع المختلفة. ولم ينبهني أحد إلى وجود أية معارضة لهذه الفكرة، وقد ذكر الرجل الثاني في قيادة منطقة هو هوتيناغو العسكرية (المرفق الثالث، رقم ١٦) انه كان ثمة رد فعل ايجابي جداً من السكان. وفيما يتعلق بالسكان فإن لجنة التعمير الوطنية تقوم بتوفير أعدة الأركان والأسقف كما تتولى عملية الإشراف، ويساعد الجيش أيضاً في ذلك. أما عملية البناء نفسها فتقوم بها الأسرة التي يتعين عليها عندئذ أن توفر المواد اللازمة لبناء الجدران وهي لا تكون أبداً بكميات كبيرة في غواتيمالا.

٥-١٢-٧ أما فيما يتعلق بمشاريع العمل، فإن هذه المشاريع لا تكفي بأن تهنيء للأشخاص المعاد توطينهم سبيلاً لكسب عيشهم بل انها تساعد أيضاً على تخفيف حدة المشكلة الخطيرة، مشكلة البطالة في غواتيمالا، وهذا يتفق في الحالتين مع المادة ٦ من العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد اعتمد برنامجان كبيران، كما قال وزير العمل، في إطار خمس خطط مدروسة. ويستهدف بذلك توفير العمل لـ ٥٤ ٠٠٠ شخص، في المجالات التالية:

- (أ) بناء الطرق المحلية؛
- (ب) توفير الري لـ ٤٠ ٠٠٠ هكتار؛
- (ج) صون التربة لـ ٦٧ ٠٠٠ هكتار، بما في ذلك تصطيب المناطق المنحدرة وتهيئة المراعي وشرق الأقيسة؛
- (د) إعادة تحريج ٣٠ ٠٠٠ هكتار، في ١٢ دائرة من إقليم ألتيلانو.

ومشاريع العمل مقابل الغذاء تشمل بناء طرق جديدة، وتحسين الطرق الموجودة، ويقوم الآن المنظمون التابعون للجيش ودوائر حكومية أخرى بالعمل مباشرة في بناء الطرق للوصول إلى المناطق النائية، كالمنطقة الواقعة شمال نيتون (المرفق الثالث، رقم ١٨)، حيث شاهدت أعمالاً هندسية ضخمة. هذا فضلاً عن أن من الآثار غير المباشرة لهذه التحسينات في الهياكل الأساسية أنها تجعل من الممكن تحسين مستوى المعيشة لسكان هذه المناطق النائية.

٥-١٦ هذا وقد خرجت بالانطباع بأن البرامج ، ما عدا الطرق التي أنجز منها الكثير فعلا ، هي في مرحلة مبكرة نسبيا من مراحل التنفيذ .

٥-١٦-٩ ومن ناحية أخرى ، فإن لجنة التعمير الوطنية ، التي عملت حتى الآن تحت ثلاث إدارات قبل الإدارة الحالية ، تستطيع أن تعرض نتائج تدعو إلى الإعجاب من حيث المشاريع المنجزة . فبالإضافة إلى مسؤوليتها العامة عن برنامج " البقول " فقد قامت بتنفيذ العديد من المشاريع العمرانية الصغيرة في القرى الريفية ، وفقط للأولويات التي حددتها السكان أنفسهم . وأن مخطط سير العمل الوارد في المرفق الثالث من التقرير الأولي ^(٣) يبين بحسب المناطق ، الأعمال التي أنجزت في بناء المدارس والمراكز المجتمعية والمستوصفات وشبكات تمديد المياه والكنايس والطرق ومهابط الطائرات ، والسقوف ، وقام بالعمل السكان المحليون وقد تمت اللجنة الاشراف الفني . وكان لهذا أهمية خاصة في حالة المدارس ، إذ كان الكثير منها أول مدارس على الإطلاق تتوفر في القرى المعنية . وكمثال للحاجة حتى إلى التعليم الأولي فإن المعلومات عن مقاطعة هوموتيناغو تقول ان ٩٠ في المائة من المدارس أغلقت نتيجة لأعمال التخريب . وتبين من تعداد السكان في عام ١٩٨٢ أن عدد الأطفال هو ٣٠ ٠٠٠ طفل ، أما الآن فهذا الرقم هو ٦٨ ٠٠٠ . وقد عاد الآن غالبية المعلمين ولكن لا يوجد سوى ١٥٢ مدرسة أصلية أضيفت إليها حديثا ٣٦ مدرسة جديدة . وفي نينتون (المرفق الثالث ، رقم ١٨) أعيد بناء المدارس الأولية كلها بعد أن تهدمت . ولقد سمعت شكاوى تقول انه لا توجد حرية تعليم في غواتيمالا ، لأن المنهاج الدراسي تنظمه وزارة التربية (وان هذه ليست حالة فريدة من نوعها) . على أي حال ، فإن الفقرة (أ) من المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، تنص على ان يكون التعليم الابتدائي الزاميا ومجانيا للجميع . وحيث ان هناك نقصا حادا في الأبنية المدرسية والمدارسين وحتى (كما سمعت في نيباج) في الأقلام والدفاتر والكتب المدرسية ، فيبدو من الصواب أن تجعل الحكومة من أولوياتها سد هذه النواقص .

٥-١٦-١٠ ويلزم الآن استيفاء هذا العرض . تؤكد الحكومة أنه يجري تنفيذ مجمل العمل الذي يتضمن إعادة التوطين وما يتلوها من تحسين لأحوال السكان الريفيين في إطار خطة من ثلاث مراحل . وتلك هي خطة العمل من أجل مناطق النزاع . وقد بدئ فيها من تموز / يوليه ١٩٨٢ ولا تزال سياسة رسمية . وتوخت هذه الخطة تحقيق النهوض من كبوة الآثار المضاعفة لسنوات العنف على أساس ان ذلك يتطلب ما يلي :

- (أ) مرحلة البقاء ، ويتم خلالها استقبال اللاجئين الداخليين بعد فرارهم إلى الريف ، حيث يقدم لهم الغذاء والكساء وبتاح لهم العمل ، في ظل الحماية العسكرية ؛
- (ب) النقل ، أما إلى قراهم الأصلية أو إلى تجمعات سكانية أكبر ، بناء على رغبات الأشخاص ، مع اتخاذ تدابير للأمن ؛
- (ج) التنمية ، وتشعر فيها المؤسسات الداعمة في الدولة بما في ذلك الخبراء من داخل الجيش ، في البناء وتقديم الدعم التقني في مجال البنية الأساسية والزراعة .

ومن المهم النظر الى عدد من المسائل ، بما في ذلك ما يطلق عليها " القرى النموذجية " (انظر الفقرة ٧ — ٣ أدناه) ، في نطاق هذا المخطط الشامل .

١١-١٢-٥ وقد أدخلت تغييرات تنظيمية لتحسين تنفيذ هذه الخطة . وأصبحت عملية التنمية تتجه الى أن تشمل البلد بأكمله . ومنذ حزيران / يونيه ١٩٨٣ أصبح لكل مقاطعة ضابط عسكري هو ، في الواقع ، بمثابة حاكم لها . ولكن لجنة التعمير الوطنية اكتسبت في الفترة الأخيرة دورا رئيسيا في عملية التنمية . وهذه الهيئة ، التي أنشئت لأول مرة في ١٩٧٦ ، مسؤولة مباشرة أمام رئاسة الجمهورية . وقد أنشأ أمر حكومي مؤرخ في ١٨ آب / أغسطس ١٩٨٣ لجنة تنسيق مشتركة بين المؤسسات على الصعيد الوطني ، وصعيد المقاطعة ، والصعيد المحلي . وتتعاون الآن جميع الادارات والمؤسسات الحكومية ، بقدر عملها في المنطقة ، الى جانب أى منظمات غير حكومية تقدم المعونة ، تحت توجيه لجنة التعمير الوطنية . ويجرى تقييم لاحتياجات كل مقاطعة . وكمثال على هذا التنسيق فإنه يجري الآن بناء ١٧ مدرسة و ٣ مراكز صحية في مقاطعة شيكويولا ، على الحدود مع هندوراس ، بينما تنفذ خطة لزيادة انتاج صغار المزارعين في تلك المنطقة بالاشتراك مع غرفة الزراعة والتجارة والصناعة والمال (الهيئة الخاصة الوطنية التي تمثل تلك الأنشطة) . وهناك أيضا في مقاطعة زاكابا المجاورة مشروع لرى ٨٥٠ فدانا (أكرا) ، من شأنه أن يسفر عن ظهور مزرعة تعاونية تضم ٤٠٠ عضو . وتجري زراعة العنب بصفة تجريبية وقد ثبتت صلاحية زراعة ٨٠ من ١٦٠ نوع تمت تجربتها . ويرد عدد وأنواع المشاريع التي أنجزت في الفترة من حزيران / يونيه الى تشرين الثاني / نوفمبر حسب المقاطعة باعتبارها المرفق السادس . وهناك مشروعان لهما صفة خاصة ، هما القريتان الجديدتان في سان خوان آكول بالقرب من نيباج ، في كيشي ، وباليجوكس ، في آلتافيراباز (انظر الفقرة ٧ — ٣ ، أدناه) ، وهما يرقيان الى درجة تجميع واعادة تكوين مجتمعات محلية كاملة . وقد وردت الأموال في الحالة الأولى من تمويل مركزي وفي الحالة الثانية من أموال لجنة التعمير الوطنية ، الى جانب الأصول التي قدمها القرويون أنفسهم . وتشترك في مشروع آكول ١٥ وكالة .

١٢-١٢-٥ ويجري الآن اعداد مشاريع أكبر ، يتعلق أولها بمساحة ٥٠٠٠ هكتار ، وهي ضيعة يملكها المعهد الوطني للتحويل الزراعي في شوكون ، في الجزء الداخلي من ليفينجستون في مقاطعة ايزابال الأطلنطية . ويبلغ عدد السكان ١٣ ٥٠٠ ، وبعضهم على الاقل من الكيشي الذين هاجروا من مناطق غربية أبعد . وأهداف المشروع هي اتقان ممارسة التنسيق بالاشتراك مع المجتمع المحلي ، لا اختبار انتاجية المنطقة وضمان كفاية أكبر في المواد الغذائية الأساسية . وفي مناطق الغابات توضع خطط لانتاج محاصيل مثل المطاط ، وأشجار الجوز (carozo) وأشجار الهال . وتفيد لجنة التعمير الوطنية أن التقنيات الزراعية المحسنة يمكن أن ترفع غلة المحاصيل على النحو التالي (بالطن للهكتار) :

التقنية المحسنة	التقنية التقليدية	
٤ر٥	١ر٠٤	الأرز
٣ر٩	١ر٣	الذرة
١ر٤	٠ر٦	البقول

وستشمل الدورة المحصولية شجيرات الأشيت التي ينتج من ثمارها فيتامينات أساسية * ومن الواضح أن مستوى معيشة السكان المحليين سيتحسن بدرجة كبيرة مع تحسين التسويق والاتصالات واستحداث مرافق الامداد بالمياه والتعليم والصحة *

١٢-١٣ وزير الزراعة ، الذي كان قد تولى منصبه لتوه في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ علم بالتربة ، يحتل كرسي الأستاذية في جامعتين * وقد أيد الوزير هذا البرنامج الريفي المتكامل والمشاريع المتعلقة بالتسويق والرى ، وكل هذا أيضا من شأنه أن يشجع تنويع المحاصيل * ولم يكن ينتهج خطط سلفه الأسبق (في ظل النظام السابق) والمتعلقة بالسعي الى تنفيذ مخطط طوعي من نوع ما ، يمكن بمقتضاه لأصحاب الملكية الخاصة للأراضي ان يقتصموا جزءا من أراضيهم مع الريفيين الذين لا يملكون أرضا * وكان أميل الى الاعتقاد بضرورة استخدام الأراضي التي تملكها الدولة لا عادة توطين السكان بصفة دائمة * وقيل لي ، كما أنني قرأت في الصحف أن المعهد الوطني للتحويل الزراعي كان يصدر وثائق ملكية لمثل تلك الأرض ، في شيزيك وايزابال على سبيل المثال *

٦ - دلائل المظالم غير المحسومة

١-٦ المحاكم الخاصة (Tribunales de Fuero Especial)

١-٦-١ سبق وصف نشأة هذه المحاكم في تقريرى المرحلي * وقد كانت تبدو ضرورية في نظر الرئيس آنذاك ريبوس مونت بسبب اغتيال أكثر من ٨٠ قاضيا إلى جانب التهديدات الرهيبة التي وجهت إلى غيرهم وإلى موظفي المحاكم * وأنشئت هذه المحاكم بمقتضى المرسوم بقانون ٣٦ - ٨٢ في تموز / يولييه ١٩٨٢ ، وأضاف المرسوم بقانون ١١١ - ٨٢ اجراء متعلق بالاستئناف في اثر توصية من لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الانسان * واستمرت هذه المحاكم ١٣ شهرا إلى أن ألغاه المرسوم بقانون ٩٣ - ٨٣ ، اعتبارا من ١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ * وتقرر أن تستمر جميع الدعاوى المنظورة فيها بتاريخ ٨ آب / أغسطس ، غير أنه تقرر حالة الأشخاص الآخرين الذين قبض عليهم بسبب جرائم تقع في ولاية تلك المحاكم إلى المحاكم العادية * وليس من دليل على أن هناك قضايا قد أحيلت على هذا النحو ، ومن ناحية أخرى فقد انتهت المحاكم الخاصة بسرعة أثناء آب / أغسطس عددا من القضايا والقضايا المستأنفة *

١-٦-٢ وتعرضت المحاكم الخاصة للنقد الشديد منذ بدايتها * وقد استقصيت اجراءاتها بدقة في حزيران / يونيه وتموز / يولييه ، حين تحدثت إلى شخص مربط لعملية بأسرها وأنهى الفترة المحكوم عليه بها ، وهو محام ذو خبرة في تمثيل الدفاع كما تحدثت إلى عدد من المحتجزين الذين كانوا ينتظرون المحاكمة في مقر الفيلق الثاني للشرطة ، سمح لي بأن أجرى معهم مناقشة حرة تماما بعيدا عن مسمع أى مسؤول * وتحدثت أيضا مع ثلاث هؤلاء المحتجزين * وقد توصلت إلى نتيجة مؤداها ان النقد له ما يبرره تماما * ويشار أدناه بصفة خاصة إلى ظاهرة حالات الاختفاء الملامزة *

١-٦-٣ وقد نشرت صحيفة Prensa Libre في ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ أسماء الأشخاص الذين حكم عليهم ، مصحوبة بالجرائم المنسوبة لهم * وتورد القائمة أسماء ٦١ شخصا ، يقال ان اثنين منهم قد أطلق سراحهما * وتكشف الدراسة عن بعض المظالمات ، ومن أمثلة ذلك أن شقيقين يردان بالقائمة تذكر ، مصادرا أخرى ، انه قد أطلق سراحهما ، على حين أن اسم شخص آخر أخبرتني الحكومة أنه قد حكم عليه ثم أفرج عنه ، لا يرد بالقائمة ، كما لا ترد اشارة إلى شخصين آخرين أخبرتني أسرتاهما انه قد حكم عليهما ، وشخص قابلته في حزيران / يونيه في مقر فيلق الشرطة الثاني * ويوجد الاشخاص المحكوم عليهم في سجن La Granja Penal de Pavon بالقرب من العاصمة * وتشير قضاياهم بعض المشاكل التي تحتاج إلى حل عاجل * وتتسأ هذه المشاكل من العوامل التالية :

١- كانت ولاية المحاكم الخاصة في المقام الأول تتعلق بجرائم التخريب والعنف ، وحمل السلاح والمؤامرات المقتربة بذلك * ولكن المحاكم الخاصة كانت لها سلطة مد نطاق التجريم متجاوزة نطاق القانون الجنائي ، إلى مدى غامض وغير محدد - بحكم المادتين ٣ (ثانيا) و (ثالثا) و ٣٩ من المرسوم بقانون ٣٦ - ٨٢ * فإذا كان ذلك قد حدث في أى قضية فقد تكون هناك الآن حجة في صفا عادة النظر فيها ؛

٢٣٠ ان احدى سمات الاحتجاز بسبب التهم الداخلة في اختصاص المحاكم الخاصة
شهد بها المحتجزون على نطاق واسع ، وتمثل انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان .
فقد كانوا يحتجزون ، بعد القبض عليهم ، لاستجوابهم في أماكن مختلفة ، وكانت
السلطات أثناء ذلك تنكر أى علم لها بمكان وجودهم . وكان من الممكن أن تمتد
هذه الفترة من ستة أسابيع الى ثمانية أو ربما اكثر من ذلك . وأشار البعض الى
أنهم قد عذبوا . ولم يكن من الممكن ان تعلن السلطات عن وجودهم الا بعد
التوقيع على اعتراف ، ويبدو أن مثل هذه الاعترافات (التي تم التوقيع عليها ،
كما قل لي أحد الأشخاص ، على الاعتقاد أنه سيكون بوسعه أن يقدم دليلا
يدحضها) ، يبدو أنها كانت تمثل صلب المحاكمات ، ومصدقية الاعترافات التي
تم الحصول عليها بهذه الكيفية موضع شك جاد ؛

٢٣١ كانت الاجراءات تجعل مهمة الدفاع شاقة للغاية . كما أن القضايا المستأنفة
كانت تنظر سرا وتخضع لاجراء غير دقيق (أنظر المادة ١٤ من العهد الخاص
بالحقوق المدنية والسياسية) ؛

٢٣٢ يجعل القانون الغوا تيمالي من المستحيل من الناحية التقنية على المحكمة العليا
أن تراجع هذه القضايا عن طريق اعادة الاستماع بالكامل الى الوقائع والقانون .
وأبلغني رئيس المحكمة العليا ، انه قد تم في قضيتين تقديم طلب في موعده لانفاذ
الحقوق الدستورية (amparo) ، في آب / أغسطس عندما ظل حكم الادانة ومدة
الحكم اللذان أصدرتهما المحكمة الخاصة دون تصديق ، وأدى هذا الى تعطيل
حسم المسائل أن ألغيت المحكمة الخاصة ، بحيث أحيلت القضية الى محكمة
استئناف عادية . وبخلاف ذلك ، لا تستطيع المحاكم الجنائية سوى مراجعة الأحكام ،
على أساس مبدأ وجوب تطبيق القانون الأكثر رأفة ، وهذا جار بالفعل .

ولمثل هذه الأسباب فاني أؤكد بالحاح مبادرة نقابة المحامين المتعلقة بالتشريع الخاص الضروري
لتمكين جميع الأشخاص الذين أدينوا بمقتضى هذا النظام من أن تعاد محاكمتهم من البداية .
وقد دعاني المسجونون الى زيارتهم لمناقشة تفاصيل اجراء المحاكم الخاصة . وآسف لأنه ، لم يكن
لدى وقت في هذه المناسبة الأخيرة للتوجه الى السجن . والواقع ، كما أشير أعلاه ، أنني تلقيت
كثيرا من المعلومات عن الطريقة التي أجرت بها المحاكم الخاصة محاكمتها . والأمر الأهم ، هو
أن المحكمة العليا قد فصلت في أمر ولايتها هي في مراجعة اجراءات المحكمة الخاصة ، فقررت أنه
لا يسعها في الواقع سوى ان تفعل القليل جدا . وبناء على ذلك ، فواقع الحال هو أنه لا بد وأن
ينص تشريع جديد على اجراء محاكمة جديدة (ان كان هذا مطلوبا) وفقا للاجراء العادي . ويبدو
أن هذا هو أنسب علاج .

٢٣٦ حالات الاختفاء

٢٣٦-١ في الوقت الذي قمت فيه بزيارتي في حزيران / يونيه كان هناك عدد كبير من حالات
الاختفاء المبلغ عنها في ظل ادارة الرئيس ريوس مونت . وكان ذلك استمرارا لمثل هذه البلاغات
التي ترجع الى عدد من السنين . وتشكل حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي انتهاكا لعدد كبير
من حقوق الانسان . ويمكن الرجوع الى التفاصيل في الفصل الخامس من كل من تقرير فريق اللجنة

العامل المعني بهذا الموضوع E/CN.4/1435 و E/CN.4/1492 و E/CN.4/1983/14 • ويمكن
الاطلاع على الأرقام الحالية في التقرير الراجع للفريق العامل الذي سيقدّم إلى الدورة الأربعين
للجنة (٤).

٢-٢-٦ وبعد أن قدمت في حزيران / يونيه قائمة بعينة من الحالات التي حدثت في الأشهر
الاثني عشر السالفة بين الأشخاص التابعين لجامعة سان كارلوس، ردت الحكومة بمعلومات تفيد
أن قليلا من هؤلاء يحتجزون، أو أنهم كانوا محتجزين، لكي يحاكموا أمام المحاكم الخاصة • ونظرا
للنظام الموصوف في الفقرة ٦-١-٢٠٣ أعلاه، فقد سجلت في تقريرى الأولي أن إلغاء المحاكم
الخاصة من شأنه أن يجلو عددا من الحالات المتعلقة من الاختفاءات المزعومة • ولكنه لم يسفر
عن ذلك • فإن عدد الأشخاص الذين تم الاقرار في وقت سابق من العام بأنهم محتجزون لجرائم
تدخل في نطاق ولاية المحاكم الخاصة يتجاوز بكثير عدد ٦١ شخصا (وأخشى أن يكون هذا العدد
ذاته غير كامل) والذي نشرته صحيفة Prensa Libre • ولا زالت هناك شائعات تسرى في غواتيمالا عن
أشخاص محتجزين سرا، في Cuartel General de Matamorros (وهي قلعة قديمة) أو فسي
أقسام الشرطة •

٢-٢-٦ وفي تشرين الثاني / نوفمبر نفى لي رئيس الدولة نفيا قاطعا أن هناك أى شخص محتجز
في مركز للاعتقال السرى أو أن هناك وجودا لمثل هذه الأماكن • وأبلغني نائب وزير الداخلية
أن حالات الاختفاء هي نتيجة للعنف، وأنها كانت تحدث في السنوات السابقة، وأن الشرطة لم
تدخر جهدا للبحث عن الضحايا، وتحاول الحكومة منع هذه الحالات • وقال إن بعضها، ما لم
يكن معظمها، ينطوى على جنايا سياسية، وإن المسؤول في كثير من الأحيان هو اليمين المتطرف
واليسار المتطرف •

٢-٢-٦ ولعل اللجنة تذكر من تقرير الفريق العامل أن حكومات أخرى قد أعطت تفسيرات من هذا
النوع لحالات الاختفاء في بلدانها • كذلك يقال أن الأشخاص المختلفين تدفعهم نوازع تخريبية،
وأنهم قد لجأوا إلى مخابىء أو إلى الخارج لمواصلة أنشطتهم • ولكن حتى لو كان هناك عنصر
من الصدق في هذا القول فإنه لا يفسر أن كثيرا من التقارير عن حالات الاختفاء في غواتيمالا تذكر
أن الشخص المعني قد قبض عليه بالفعل، مع تحديد المكان والتاريخ • ولا يفسر ذلك القول
أيضا الحالات المتعلقة بالمحاكم الخاصة، التي لا يمكن تحليلها على نحو آخر • كما أن تلك
الحالات لا تبدو حالات اختطاف إجرامية نظرا لعدم توافر دليل على طلب أى فدية، بناء على
شهادات عديد من الأسرى، التي تحدثت مع البعض منها : ولو كانت حالات اختطاف سياسي،
فإن جثثهم لم يعثر عليها في العادة بحيث يرجح أنهم ما زالوا محتجزين في مكان ما على أيدي
أسريهم، أيًا تكن هوية هؤلاء •

٢-٢-٦ وقد درس مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في تقريره GB.224/9/17، المؤرخ في تشرين
الثاني / نوفمبر ١٩٨٣، شكوى تتعلق باختفاء السيدة يولاندا أوريزار مارتينيز دي أجويلار، المستشارة
القانونية لحدى نقابات العمال، وتضمنت الشكوى دليلا على أن أسرها قد شوهد وأنها محتجزة

في قاعدة برلين العسكرية في كويتزالتانغو * وتعرب اللجنة التابعة لمنظمة العمل الدولية عن قلقها لأنه لم يتم احراز تقدم بشأن هذه الحالة بعد سبعة أشهر من تحريات الشرطة *

٢-٦ موجة جديدة من الاغتيالات والاختطاف

٦-٣-١ يمكن أن يلاحظ تغيير رئيسي فيما بين الزيارتين اللتين قمت بهما من العناوين الرئيسية للصحف * فمن الأحداث الشائعة نسبيا الآن وقوع معارك بالبنادق في الشوارع ، يشمل ضحاياها بعض المارة الأبرياء * وفي حالات أخرى ، كان يعثر على جثث في الشوارع لضحايا ، جروحهم بليغة ومتعددة ، ومن الواضح أن هؤلاء الأشخاص قد قتلوا لسبب محدد * وبالإضافة الى ذلك فقد حدثت حالات اختطاف ، عادة ما اقترنت بطلب مالي أو سياسي على سبيل الفدية *

٦-٣-٢ وقد تجددت هذه الظواهر منذ أيلول / سبتمبر * وهي لا تقتصر على العاصمة ، وإنما كانت ترد عنها بلاغات في الفترة حتى منتصف تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، من جميع المقاطعات الـ ٢٣ ، باستثناء ست منها ، بدرجات متفاوتة * ومعرفة القاعل أبعد ما تكون عن الوضوح ، ويشمل الضحايا ابنة رئيس الشرطة في سانتا روزا وهي تلميذة ، ومحرا في إحدى الصحف ، وأخوات لرئيس الدولة والجنرال ريوس مونت(أطلق سراح ثلاثتهن جميعاً) ، وثلاثة عشر مواطنا عاديا ، قتل منهم اثنان وجرح ١١ ، وقد أسروا في إحدى معارك الشوارع في غواتيمالا سيتي في وضوح النهار ، في اليوم الأخير من زيارتي في تشرين الثاني / نوفمبر * وتم دفع مبلغ كبير من المال لاطلاق سراح المحرر الصحفي *

٦-٣-٣ وفي اليوم الأول من زيارتي في تشرين الثاني / نوفمبر قتل بالرصاص في الساعة ٨/٤ صبا ح الرئيس السابق لجامعة سان كارلوس في مكان انتظار السيارات بكليته بواسطة أربعة من القنطة غير المحروفين * ومنذ ثلاث سنوات اغتيل رئيس الجامعة آنثذ ، ولم تتجلى هذه الجريمة قط * وسألتني الصحافة عما اذا كنت أعتقد أن هذه الجريمة قد ارتكبت بقصد اغتنام فرصة وجودي في غواتيمالا ، للاضرار بصورة البلد * وقد أعربت عن شكي في ذلك آنثذ ، وعزز من رأيي نشر ملف عن العنف في صحيفة Prensa Libre في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ * فقد اغتيل رئيس أحد الأديرة في أنتيخوا في السابع من تشرين الثاني / نوفمبر * وفيما بين ١ و ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر اغتيل أو قتل ٢٣ شخصا آخرين ، من بينهم ٤ من رجال الشرطة وجندي ، واختطف ١٦ شخصا ، وجرح ١٦ ، وعثر على ٤ من المختطفين قتلى ، وعثر على ٣ جثث محترقة في سيارات * وأطلق سراح أحد المختطفين عندما دفعت أسرته مبلغا هائلا (fuerte suma) من المال ، وقبض على ٨ أشخاص * وتلك جرائم عنف صارخة ، حدثت في أجزاء مختلفة من البلد وكذلك في العاصمة : ويستثنى من هذه الأعداد الجرائم ذات الطابع الذي يدل على اغتيالات داخل الأسر ، وطادة ما تعرف بأنها جرائم منزلية *

٦-٤ أنشطة الجيش

٦-٤-١ ذكرت في الفصل ٤ أعلاه أنني أقبل صدق وقوع اثنتين من المذابح الأربعة التي ورد ذكرها هناك * وبوجود بطبيعة الحال كثير من الاتهامات الأخرى المتداولة ضد قوات الأمن ، بعضها يتعلق بحوادث مزعومة وقعت في وقت متأخر يصل الى آب / أغسطس أو أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ * وقد حاولت أن أحقق بصفة شخصية في القليل منها أثناء زيارتي في تشرين الثاني / نوفمبر * ولا زالت إحدى المسائل التي ظرت موضع تحقيق من الحكومة بناء على طلبي *

٦-٤-٢ ومهما يكن من شأن صدق هذه الحادثة فمن غير المحتمل أن تكون الحكومة قد دهشت تماما بسبب الاستنتاجات المؤسفة المتعلقة بهذا الموضوع المسجلة في تقريرى الأولي والتي تكررت في الفصل ٤ : ففي حزيران / يونيه أقر وزراء وأشخاص آخرون في السلطة صراحة بأنني سأجد كثيرا من المساوىء وأن الحالة لم تكن هيئة وسيستغرق التغيير وقتا • وظل لي المونسنيور فلوريس ، أسقف فير بازان العسكريين لا ينكرون أفعالهم ، والأحرى أنهم يحاولون تصحيحها •

٦-٤-٣ ويطبق الانضباط في الجيش عن طريق القانون العسكرى • وقد صدرت في ظل نظام الحكم السابق مدونة لقواعد السلوك لكل جندي تحدد قواعد الزامية للسلوك النموذجي ازاء السكان المدنيين • وتفرض عقوبات في الممارسة على المخالفات للانضباط • وضرب لي متحدث عسكرى أقدم مثلا في هوهوتيناغو (المرفق الثالث ، رقم ١٦) حيث قال ان تسعة من جنود الحامية قد قدموا للمحاكمة وصدرت ضد هم أحكام بسبب الاعتداء على النساء أو السرقة ، وهم مودعون في السجن • وكانت تجرى في ذلك الوقت (حزيران / يونيه ١٩٨٣) محاكمة أحد الضباط بسبب أسوأ استخدام سلطاته • وفي شباط / فبراير ١٩٨٣ اختفى أربعة أشخاص في مقاطعة هوهوتيناغو (المرفق الثالث ، رقم ١٦) ويقال انهم قد قتلوا • واتهم بهذه الجريمة ملازم ثان بالجيش وأربعة من رجال الشرطة العسكرية وقد موا للمحاكمة العسكرية • ولا أعرف ماذا حدث لرجال الشرطة العسكرية الأربعة ولكن الملازم الثاني برئت ساحته في آخر الأمر ، وأيدت الحكم الدائرة الثامنة لمحكمة الاستئناف المنعقدة في كويتزاليتيناغوسيتي في تموز / يوليه ١٩٨٣ • ولدى بيان صحفي من الجيش • وبعد محضر المحكمة العسكرية والاستئناف من الوثائق العلنية ، وقد طلبت الاطلاع عليهما ، ولكنهما لم ينطاحا حتى الآن • وأعتقد أنهما يستحقان الدراسة • فهذه قضية تثير الجدل • اذ يشير البيان الصحفي الى أن سائقي الحافلتين ، اللذين بنيت القضية على أقوالهما ، لم يقيما الدليل على شهادة تيهما أثناء المحاكمة العسكرية • وقد م الضابط شهادة غياب عن موقع الحادث أيدها أفراد فصيلته •

٦-٤-٤ وأقل من ذلك وضوحا بصفة عامة الطريقة التي يتصرف بها الجيش عندما ينفذ عمليات ضد المفاورين • ويشار في الفقرة ٦-٤ الى صعوبة التفريق بين المفاورين العالمين ، ومؤيديهم ، والقرويين الأبرياء • وقد تم الحد من المشكلة من حيث حجمها وليس من حيث طبيعتها بعد أن حصر التخريب في المناطق الريفية • ويجند المفاورون النساء والأطفال الذين يبلغ عمرهم ١٢ سنة فصاعدا الى جانب الرجال ، وتقر مجموعات سكانية بأكملها بأنها قد تعاونت • وتتعلق الادعاءات الآن بأعداد صغيرة في كل حادث بالمقارنة الى الادعاءات المتعلقة بعامى ١٩٨١ أو ١٩٨٢ • ولكن الادعاء يظل هو نفسه ، وهو أن الجيش يقتل مدنيين أبرياء • ويمكن ايضا مدي صعوبة التحقق من ذلك من حالة قرية أكول المذكورة في موضع آخر • فقبل بدء المستوطنة الحالية كانت القرية الاصلية مبعثرة على نطاق واسع في الوادى ، كل منزل بجوار مزرعته وكانت هناك كنيسة صغيرة ، ومدرسة يرجع تاريخها الى ١٩٧٦ ومزرعة صغيرة ظم ملاكها ، وهم من أصل ايطالى ، بتعليم أهالي القرية صنع الجبن • وكان طريق الوصول الوحيد عبر ممر منحدر من أعلى الجبل الذى يفصل القرية عن نيباج • وقيل لي أن عددا من أهالي القرية قد قتلوا منذ حوالي عامين • ومن المؤكد أن بعض المنازل الأكثر اعتزالا قد أحرقت خلال فترات أحداث نسبيا • فمن كان المسؤول عن ذلك ؟ يدعى في بعض الدوائر انه الجيش ، ووجهة النظر الرسمية ان المفاورين هم الذين فعلوها • وقد كانت هذه لفترة من الوقت احدى مناطق النزاع الحية • وقال لي أحد أهالي القرية

في تشرين الثاني / نوفمبر انهم كانوا منذ سنتين يحاربون مع المفاوضين * وبعد ذلك استسلموا للجيش عندما أخذ المفاوضون طعامهم وأسأفوا معاملتهم * ورأيتهم عند وصولهم حديثا الى نيباج في حزيران / يونيه الماضي ، وكانوا في حالة باعسة * وقد أعد لهم ، في احدى المراحل على الأقل ، ثلاثة فخاب ، تتكون من حفر مغطاة تخفي خوازيق مدببة ، أحدها في ممر رئيسي خارج باب احدى المنازل ، والثاني في مدخل الكنيسة والثالث على بعد مترين أو ثلاثة بعد ذلك في قلب الكنيسة * ومع الأسف ظنني لم أسمع الادعاء بأن الجيش هو الذى قتل القرويين الا عندما وصلت الى نيويورك ، ومن ثم فلم أتحركه في الموقع * على أنه لا بد أن هناك منظمين يرجح أن تكونا مسؤولتين عن ذلك *

٦-٤-٥ وبالنسبة لهذه الحادثة وما يشابهها ، فقد يمكن القول بأن الجيش يحتمل أن يعطي نفسه ميزة الانتفاع بالشك في أن الأشخاص القتلى هم بالفعل مخربون * وليس عدى دليل يثبت ذلك أو يدحضه * فقد تكون للمخربين دوافع دطئية في عرض مقتل مؤيديهم باعتباره اغتيلالا لأبرياء * ولا يسعني سوى أن أكرر أن أولئك الذين يعلنون هذه الادعاءات أو يروجونها يندرجون في ثلاث فئات : الذين تثبتوا من الوثائق وبسببهم تقديم دليل مقنع ، والذين يقولون بأمانة ان معلوما تهم منقولة عن غيرهم وتحتاج الى التثبت ، والذين لا يبدو أنهم بذلوا أى جهد على الاطلاق ، وهذا أقل ما يقال ، لاكتشاف ما اذا كانت ادعاءاتهم صحيحة *

٦-٤-٦ وقد كانت أنشطة الجيش في مناطق النزاع واحدة من أهم أسباب الشكوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان خلال السنوات الأخيرة * وأعرب أعضاء الحكومة الحالية عن شعورهم بالصدمة والدهشة من الادعاءات التي قيلت * ولمست أنكر عليهم ذلك * ولكن علاج السمعة العسكرية وسمعة البلد ككل يكمن معظمه ، في الوقت الراهن ، بين أيديهم * وعن نفسي ، فقد تم اصطحابي الى أى مكان طلبته ، مهما يكن ناثيا أو حساسا * ولكن ما من مقرر خاص يستطيع أن يصلح السجل بأكمله * اذ يلزم شيء أكثر رسوخا وشمولا *

٥-٦ الدوريات المدنية

٦-٥-١ هذه الدوريات تنظيمات محلية للمدنيين ، تخضع (الآن) لقيادة الجيش في المقاطعة وتكاد توجد في كل قرية في الريف * ويسبق تاريخها في بعض الأماكن نظام ريوس مونت ، حيث أن احداها في كيشي الجنوبية ، في سيميجا (المرفق الخامس ، رقم ٩) كانت تستعد في كانون الأول / ديسمبر للاحتفال بالذكرى السنوية الثانية لانشائها * ويختلف تسليح هذه الدوريات ، حسب درجة النشاط التخريبي المحلي ، وقد زود قليل منها ببنادق الجيش *

٦-٥-٢ وقد تعرض هذا النظام لانتقادات عديدة منها على سبيل المثال :

١' ان رجال القرية يرغبون على الانضمام اليها ، الى درجة ان الاحجام يعد دليلا على وجود ميول تخريبية وبعامل بناء على ذلك ؛

٢' ان قوائم الواجبات شاقة وتخل عن نحو خطير بأنشطة الاعضاء العادية باعتبارهم المعيلين لأسرهم ؛

٣' ان الدوريات تسيء استخدام السلطة التي تحصل عليها بهذه الكيفية حيث تسوى بالقوة منازعات ومنازعات قديمة وتهاجم في بعض الأحيان قرى أخرى ؛

٤٤٠ ان الجيش يستخدم الدوريات كقوة طليعة لتحمل الأثر الرئيسي لهجمات المغاورين ؛

٥٠٠ ان الجيش قد أرغمها على الاشتراك في عمليات قتل السكان في القرى المجاورة .

٥٠٣-٥٠٦ ويدعى في مقابل ذلك ان للنظام مزايا كثيرة . فالدوريات تشمل خط الدفاع الأول عن القرية ولها بذلك اثر سيكولوجي مفيد في استرداد الثقة لدى السكان . وهي تعمل في ظل مدونة صارمة تتعلق بالممارسة والانضباط ، مطبوعة على بطاقة الهوية الرسمية الصادرة لكل عضو . ويقتصر وجودها على منطقة القرية التابعة لها ولا يسمح لها بالعمل خارج نطاقها . وهي تتلقى على الأقل تدريباً على استخدام اسلحتها ، وفي بعض الأحيان على الأساليب التي يستخدمها المغاورون ، بهدف أن اكتشف نشاط المغاورين واستدعاء الجيش النظامي لا محاربتهم بنفسها . ويتيح ما توفره من أمن ، ولا سيما في المجتمعات المحلية النائية ، أن يواصل السكان ، الحياة في قراهم التقليدية ، حيث لا يسع الجيش أن يوفر مثل هذه الحماية .

٥٠٦-٥٠٤ ولا أعتقد أنه يمكن التعميم بالنسبة لكثير من هذه النقاط ، ولا أستطيع أن أشير على اللجنة بأن تقبل كنفذ شامل وقائع تتصل بحادث فردى أو بظروف في قرية بذاتها . وعدد الأشخاص المعنيين كبير جداً — فقد كان ٦٦٠٠٠ في مقاطعة الكيشي وحدها ، في الصيف الماضي . ولذلك فلا غرابة في أن تكون هناك فروق كثيرة والموقف أكثر تعقيداً بكثير مما قد توصي به بعض التعليقات المنشورة . ومما لا شك فيه أنه كانت هناك مساوئ ، لم تصحح أو تعاقب جميعها . وتختلف السياسات حسب الطريقة التي يخطرربها قائد الجيش المحلي أن يدرب ويوزع الدوريات في منطقته . ٥٠٥-٥٠٦ وأمضي الآن الى التعليق على المزايا والعيوب المذكورة أعلاه .

(أ) الخدمة الإلزامية

تختلف درجة الضغط التي تمارس على أعضاء المجتمع المحلي للانضمام الى الدورية المدنية اختلافاً بينا . وإذا كانت الأعداد قليلة ، فإن الخدمة يمكن أن تصبح عبئاً كبيراً ما لم يتسع نطاق المشاركة فيها بحيث يصبح رفض الانضمام غير مقبول . ويجوز ، تبادلياً ، أن يصدر القائد العسكري أوامر محددة ، كما أوردت الصحافة أنه قد حدث في مقاطعة غواتيمالا في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ : إذ ورد أن تعميماً قد صدر يطلب من جميع الرجال بين ١٨ و ٥٠ عاماً الانضمام ، حتى ولو كانوا يعملون في العاصمة ، ويشمل ذلك عطلات نهاية الأسبوع . ويعد الرفض دليلاً على وجود ميل تخريبية .

ومن المستبعد أن شكلاً من التجنيد الإلزامي المحلي ، كذلك الذي يمثلته عنصر "البنادق" من برنامج البقول والبنادق ، يتعارض مع أي من حقوق الانسان . على أنه يجب وصف الإلزام رسمياً وينبغي السماح باستثناءات معقولة . ويمثل التهديد باعتبار الاعتراض على الخدمة مثيرة للشك في وجود نوع من العلاقة بالانحراف أو التخريب في الجو الحالي في غواتيمالا ، تهديداً لحرية الشخص وسلامته .

(ب) قوائم الواجبات الشاقة

هناك تباين كبير في تواتر نوبات الواجب المتعينة على الأعضاء ، والأمثلة كما يلي :

سان كريستوبال فيراباز — (المرفق الثالث، رقم ١١)، مرة كل اثني عشر يوما (وذكر الأعضاء وعدد هم ٧٥ على وجه التحديد أنهم متطوعون وأن المستخدمين منهم يحصلون على أجورهم من رب العمل أثناء القيام بالواجب) •

سيميجا (المرفق الخامس، رقم ٥)، مرة كل ١٤ يوما •

باشيمولين (المرفق الخامس، رقم ٦) مرة كل شهرين •

لانسيتيلو (المرفق الخامس، رقم ٣) مرة كل ٤ أيام (وكانوا يفضلون كثيرا مرة كل ٨ أيام) •

وتعكس الاختلافات العدد المتاح من الأفراد ودرجة العصيان في المنطقة • وليس هناك شك في أن هذا شكل من الخدمة يبعد الرجال (وأحيانا النساء أيضا، من أعضاء الدوريات) عن العمل في حقولهم، بحيث يتركون بقية أفراد الأسرة ليعملوا على مدى ساعات أطول • ومن ناحية أخرى يؤكد رجال الدوريات المدنية في جميع أنحاء التيبالانو قيمة الدوريات في ضمان السلم ورفع المعنويات •

ويجد رآن يلاحظ في هذا الصدد أن المحصول كان هائلا في الخريف الماضي — إلى درجة أن رئيس الدولة أبلغني أنه قد يجري شراء القطن بسعر تدخل لكي تعيد لجنة التعمير الوطنية توزيعه • ومن الصحيح يقينا أنه كان يمكن أن يرى من الجوبقيا محصول الذرة في عديد من الحقول، وقيل لي أن بعض هذه المناطق لم تكن تزرع إلى وقت قريب، وربما حتى عام مضى • ولا بد وأن يكون نظام الدوريات المدنية قد أسهم في هذا التحسن في الأمن ومن ثم في الانتاجية •

(ج) إساءة استخدام السلطة

هناك كثير من الادعاءات بهذا الصدد، ولكن ليس من السهل التحقق منها أيضا • واقترح أن يطلب إلى الحكومة التحقيق في حادث في جنوب كيشي جمعت عنه أدلة مباشرة في تشرين الثاني/نوفمبر • وقد وصفت في تقريرى الأولي حادثا آخر وقع في مكان مختلف من المقاطعة ويرجع إلى شباط/فبراير ١٩٨٣، في بلدية تسمى شيشية • فقد اشتكت إحدى الدوريات المدنية، بناء على ما ذكرته الصحف، من أنها تتعرض لمضايقات من الدورية في القرية المجاورة، وتبادليا من البلدية المجاورة • وتركز القصة على احتجاج أحد رجال الدورية، وبتراذنه • وأكد هذه الرواية قائد منطقة كيشي العسكرية: فقد قال إن الدورية في القرية المجاورة اتهمت الضحية بأن لديه مخزنا سريلا لتقديم الطعام إلى المفاورين وألقت القبض عليه وحبسته • وفي أعقاب احتفال هاجمه أعضاء الدورية وأحد رجال البوليس وهم سكارى وبتروا أذنه • وقد أخذ إلى إحدى العيادات • وحوكم المعتدون وأدينوا وتم استبدال قائد الوحدة • ويبدو أن من المحتمل وقوع مثل هذه الحوادث • فالـدوريات تتألف من قرويين عاديين فحسب • وهم يتلقون تدريبا أساسيا ويخضعون للانضباط العسكرى، ولكن من بعيد • ووجدت في كثير من الحالات قدرا كبيرا من روح التضامن بينهم • غير أنه من المسموح لهم بحمل السلاح أثناء تادية الواجب • وهذا يزودهم بسلطة كبيرة على سكان القرى • وكل ما يـرد أدناه في الفقرة ١٧-١٨ عن تحبيذ ايجاد نظام للتحقيق في المساوىء المزعومة ينطبق بدرجة كبيرة على الدوريات المدنية شأن الجيش النظامي •

(د) الاستخدام كخط أول للدفاع

بناءً على ما تذكره الحكومة ، والقادة العسكريون ، فإن لدى الدوريات المدنية أوامر محددة بعدم الاشتباك مع أى قوات مخربة قد تصادفها ، بل ان تطلب المساعدة من الجيش . وهذا حسن جدا اذا ما كانت هناك فصيلة من الجيش في المنطقة المباشرة . على أن قلّة من الدوريات فحسب لديها هاتف ، ناهيك بجهاز راديو ، ومن ثم فقد اشتركت في معارك دموية ، مثلما حدث في أغوا زاركا (المرفق الثالث ، رقم ١٧) . ومن الطبيعي اذا ما قتل أحد رجال الدورية أن تعاني الأسرة . على أنني لم اكتشف احجما عن الالتحاق بالدوريات : فقد دعت في نيباج (المرفق الثالث ، رقم ١٢) لمصاحبة الدورية الليلية (غير أن مستشاري نهوني ، حيث أن ذلك كان محفوفاً بخطر بالغ) . ولا سبيل الى انكار أن الدوريات تتصرف كامتداد لوجود الجيش . وينبغي تحقيق التوازن بين الخطر والمشقة المفروضين على هذا النحو مقابل ما تحققه الدوريات من أمن على نطاق واسع . ولا يمكن استعواض هذا الأمن الا عن طريق التجنيد الالزامي في الجيش النظامي ووزع هذا الجيش على نطاق واسع ، مع وجود احتمال قوى في دخول نفس الأشخاص في هذه القوة المختلفة ، مع زيادة الاضطراب في معيشتهم هم وأسرهم .

(هـ) ارغام الجيش للدوريات على قتل سكان القرى المجاورة

ليس لدى اكتشافات شخصية تلقي الضوء على هذا النوع من الادعاء . غير أنه تجدر ملاحظة أن ادعاء من هذا النوع يرد في قصة قرية باركستوت في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ وتروى القصة المنشورة أن الجيش قد وصل الى قرية شيول في بلدية كونين المجاورة ، والواقعة على بعد ٩٥ كيلومتر ، الى الغرب من باراكستوت ثم استدعي جميع الأعضاء الذكور في الدورية المدنية . وتم جمع ٣٥٠ شخصا وقيل لهم أن يتجهوا الى باراكستوت حيث يتوقع منهم أن يظهروا رجولتهم . وانضمت لهم احدى فصائل الجيش غير أن رجال الدورية المدنية ، الذين استخدموا البنادق المقدمة من الجيش ، عهد اليهم بمحاصرة وقتل الرجال ، ثم النساء فيما بعد . وبقل ان مصدر هذه القصة كان عضوا في دورية شيول المدنية . وعندما زار المحقق ، المذكور أعلاه ، باراكستوت في حزيران / يونيو ١٩٨٣ ، سأل أهالي القرية على وجه التحديد ما اذا كانت هناك متاعب سابقة بينهم وبين أهالي شيول وقد نفوا ذلك . والتقى المحقق بدورية باراكستوت المدنية ، وصاحب محل عمره سبعون عاما وعدة زبائن له ، والعمدة ، وقرابة عشرين من أهالي القرية . ويذكر عدد ضحايا مذبحه كانون الأول / ديسمبر بصور مختلفة فيما بين ٣٥٠ و ٥٠٠ . وقد يثير الدهشة كون جميع هؤلاء الشهود على قيد الحياة : وكان الاحتمال المتوقع ان القرية لا يقطنها الا عدد ضئيل من السكان . وسبق أن ذكرت أنني أسقط من اعتباري مذبحه باراكستوت في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ باعتبارها اختلافا ، وأسقط معها تورط دورية شيول المدنية . على أنني أحث على اجراء تحقيق كامل عما يدعى بوقوع حوادث أخرى من هذا النوع .

٦-٦ الحرية الدينية

٦-٦-١ بعد ٤٥٠ سنة من وصول الغزاة الأسبان ، فإن غواتيمالا هي أساسا بلد يعتنق العقيدة الكاثوليكية . وفي مناطق السكان الأصليين تتخذ الكاثوليكية بعض مظاهر الاحتفالات والتصرفات الدينية القديمة دون أن يقلل هذا من اخلاص الحماسة الدينية المحلية . وفي نفس الوقت ، فإن ثمة

وجودا للمسيحية البروتستانتية في البلد منذ ما يزيد على ١٠٠ سنة، وهي تشمل عددا من الطوائف المختلفة • وقيام بعض الطوائف الانجيلية الأساسية الآتية بصفة رئيسية من الولايات المتحدة، بأعمال التبشير لضم أنصار جدد لا يقل في غواتيمالا عنه في سائر أنحاء أمريكا الوسطى • وتوفر الكثير من الأموال لدى هذه الهيئات لتوسيع نطاق أنشطتها يمثل عامل جذب اضافي في بلد محروم من النقد الأجنبي • وحقيقة أن الرئيس السابق ريوس مونت كان (ولا يزال) من البروتستانت الانجيليين، ويقدم حديثا في الاذاعة والتلفزيون مساء كل أحد، جعلتني أتساءل، ولا سيما في تموز/يوليه، عما اذا لم يكن هناك ضغط أو تأثير غير عادي يفرضان على الغواتيماليين من قبل الطوائف البروتستانتية أو أعضائها •

٦-٦-٢ وبالرغم من أن هذه مسألة أكاديمية في الوقت الحاضر فربما كانت الاستقصاءات التي أجريتها مثيرة للاهتمام • ولم يحدث، سواء في غواتيمالا أو في الخارج، أن تلقيت ما يدل على وجود صلة سياسية بين البروتستانتية والسياسة والمساعدة المقدمة من الحكومة • وكان أسقف غواتيمالا بالنيابة (الكاردينال كاسارييفو، الذي توفي قبل وصولي بأيام قليلة، يرى أن المعتقدات الدينية للرئيس في ذلك الوقت مشجعة للبروتستانت الانجيليين في البلد؛ ولكن ليس على أساس وطني بل كجزء من حملة أكبر تشمل أمريكا الوسطى موجهة من الولايات المتحدة • ولا شك أن الأموال والموارد دفعت الناس للانضمام الى الطوائف البروتستانتية • بيد أن البروتستانتية، بخلاف ذلك، بقدر ما استطعت التيقن، ليست سببا للشقاق • وهناك كنائس بروتستانتية مزدهرة في أماكن مثل اسكوينتلا (المرفق الثالث، رقم ٢) (وقد حضرت الصلاة في احداها، واستمعت الى عظة يمكن قبولها في أي كنيسة مسيحية في العالم)، ووصلت الى قرية أعيد التوطين فيها حديثا تسمى "السامري الصالح" El Buen Samaritano (المرفق الثالث، رقم ٨) سبقت الاشارة اليها أعلاه، يعيش فيها البروتستانت معا ويحميها الجيش في الوقت الحاضر •

٦-٦-٣ وأيا كان شأن العلاقة بين البروتستانتية والحكومة في ظل الرئيس ريوس مونت، فإن رئيس الدولة الحالي قد رأى بوضوح أنه كان هناك ارتباط أكثر مما ينبغي، وأكد من جديد في آب/أغسطس الانفصال التقليدي بين الكنيسة والدولة •

٦-٦-٤ وحق التعبير عن الديانة في العبادة والشعائر والممارسة متاح دون تمييز لكافة الطوائف في غواتيمالا • ويمكن ممارسة الشعائر البروتستانتية على نحو أوسع نطاقا من الشعائر الكاثوليكية • فثمة نقص شديد في عدد القس الكاثوليك في منطقة الريف • وقد تم حل أبرشية الكيشي بأكملها منذ سنوات قليلة إذ تقاعد المطران السابق ولم يحل مطران جديد محله الا مؤخرا • وشعرت بالأسف لأن الأسقف بالنيابة لم يستطع ان يقدم لي تفاصيل عن الحالة الراهنة ولكن الصورة بدأت تتكون مع امتداد الزيارة • وقد كانت هناك مزاعم متكررة بأن الجيش قام في أوائل الثمانينيات بمهاجمة القس ورجال الدين ومصادرة ممتلكات الكنيسة • ولا شك لدى في أن هذا صحيح، رغم أن الممتلكات ترد الآن اذا طلب ذلك • وفي غير هذه الحالة يتذرع الجيش بأن استخدامه للمباني يحول دون تدويرها، وقد رأيت مثلا يؤيد هذا في تشاخول (المرفق الثالث، رقم ١٣) •

٦-٦-٥ بيد أن ثمة سببا يبرر أنشطة الجيش • فبالنظر الى أن السياسة المتبعة تتمثل في شن حملة قاسية ضد المخاطرين وأن هناك أدلة لا تقبل الجدل على أنه حدث بالتأكيد في عهد الرئيس لوكاس غارسيا وخلال الشهور الاولى من رئاسة الجنرال ريوس مونت، فيما يبدو، ان قام بعض القس ورجال الدين الكاثوليك الموجودين في مناطق النزاع باتخاذ موقف موال للمخاطرين فعلا في تعليمهم

وأفعالهم • وقد عمت في أبرشية فيراباز مواد مكتوبة مثل كتاب " Christo Companero " الذى أنكره المصران نفسه ، وتم ترحيل مروجيه فعلا • وهناك ثلاث كنائس رائعة في ثلاث مدن بكيشي الوسطى (المرفق الثالث ، رقم ١٤) يمثلث اكسيل الذى يضم نيباج (المرفق الثالث ، رقم ١٢) وسان خوان كوتزال (المرفق الثالث ، رقم ١٤) وتشاخول (المرفق الثالث ، رقم ١٣) وتوجد في اثنتين من هذه الكنائس نصب دينية هامة ومبجلة • وكانت هذه الكنائس ، كما رأيت في تموز / يوليه ، لا تزال مفتوحة للأفراد للعبادة وتستخدم لهذا الغرض حيث كان الناس يصلون ويوقدون الشموع • ولكن الهيكل في نيباج (المرفق الثالث ، رقم ١٢) هدمه الزلزال في ١٩٧٦ ، وكان يعاد بناؤه في تموز / يوليه الماضي ، وبدا ، من منظره الخارجي في تشرين الثاني / نوفمبر ، أنه قد اكتمل • وكان الطرف الغربي من كنيسة كوتزال (المرفق الثالث ، رقم ١٤) مليئا بأكياس الذرة والفول ، لأنه لا يوجد ، كما قال العمدة ، مكان آخر لتخزين الأغذية التي تقدمها لجنة التعمير الوطنية • ولا تحدث سرقات لمثل هذه المخزونات • ولا يوجد قسس •

٦-٦-٦ وقد ذكر المسنون الاثنا عشر من جماعة السكان الأصليين الكاثوليك في نيباج ويسمون " الكوفرادياس " (cofradias) ، كيف أصبح القس مشتركا في الدعم الفعال للمغاوين وأنه حاليا معهم في الجبال برفقة أمين المقدسات التابع له • وقيل ان نفس الشيء حدث في تشاخول (المرفق الثالث ، رقم ١٣) • وفي سان خوان أكلول (المرفق الخامس ، رقم ٢) ، لم تدمر الكنيسة ، على عكس المدرسة ، أثناء الفترة التي تركت فيها القرية مهجورة • وفي تشرين الثاني / نوفمبر كانت تستخدم كمأوى للمخزونات وللنوم • ومرة أخرى قيل لي أن القس قد انضم الى المغاوين •

٦-٦-٧ وفي فترة الانتظار ، والى أن يستطيع المطران الجديد تعيين قسس ، يأتي الى المدن والقرى التي زرتها في المرتين ، قس بين حين وآخر ويقوم القداس ، ولكن هذا يحدث نادرا جدا • ويجد الناس صعوبة بالغة في الحصول على التناول الأول ، أو عقد الزواج ، أو تلقي الشعائر الأخيرة أو الدفن وفقا للطقوس المسيحية • وبالمثل ، فقد وجدت لدى وصولي الى سان لوئاس (المرفق الثالث ، رقم ٢١) ، في شرق ألتافيراباز^(٥) ، ان كثيرا من القرويين يشتركون في صلاة يوم الأحد التي يقيمونها في منازلهم بدون وجود أى قس •

٦-٦-٨ ولا أعتقد أنه يمكن ان يكون ثمة شك في أن بعض عناصر الكنيسة الكاثوليكية قد خابت آمالهم في امكن إجراء أى اصلاح اجتماعي ، بالسبل المشروعة ، في مناطق السكان الأصليين لدرجة جعلتها تتورط في الأنشطة التخريبية • ولا يلحق هذا القول جزافا • فعندما استمعت الى تأكيد لهذه الفكرة لأول مرة ، على لسان القس اليسوعي السابق لويس ادماردو ، على شريط كاسيت مرثي منذ حوالي سنتين ، وجدت صعوبة في تصديق قصته • ويمكن الآن قراءتها ، مع اجاباته الى مؤتمر صحفي أعقب البيان الذى أدلى به ، في مرفق الوثيقة E/CN.4/1501 ، في الصفحات ١١ الى ٣٥ من النسخة الانكليزية • وبثبت هذه القصة الآن ما سمعته كرسالة واضحة من جميع مستويات التسلسل الهرمي للكنيسة الكاثوليكية • وهناك برهان اضافي يرد في اشارته الى القس الاسباني اليسوعي السابق فرناندو هويوس (صفحة ٢٣) • وتحت يدى كتيب نشره حديثا جيش مغاوى الفقراء يصفه باعتباره عضوا في هيئة الادارة الوطنية لتلك المنظمة ويتحدث عن أنشطته ، وقد قتل في أثناء صدام كبير مع الجيش في شوكزونيل في هووتيناخو في تموز / يوليه ١٩٨٣ •

٦-٦-٩ وبغض النظر عن هذه الحالة ، فإن هناك عدة ادعاءات عن أن الجيش قد طارد أو اختطف أو قتل قسسا ورجال دين في أجزاء مختلفة من التيبيلانو • ونظرا لتأييد الكثيرين منهم علنا أو خفية للتخريب فليس في هذا ما يدعو إلى الدهشة ، رغم أنني لم أتأكد من أمثلة بذاتها ، كما أنه ليس من السهل قبول عدالة كل هجوم على القسس ورجال الدين • ولا زال هناك نقص في القسس الجدد ، سواء كانوا غواتيماليين وطنيين أو ، كما حدث كثيرا في الماضي ، معينين من الخارج لتعويض النقص في الوطنيين • وأخشى أن الشكوك التي نشأت على مدى السنين الأخيرة لن يسهل تبديدها • وسيعاني من ذلك كثير من السكان الكاثوليك في التيبيلانو الذين لا تتاح لهم في الوقت الحالي الحريات الدينية المنصوص عليها في المادة ١٨ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية •

٦-٦-١٠ وقد طلب الي في تشرين الثاني / نوفمبر من أعضاء طائفة هاري كريشنا أن يؤيد طلبهم لتسجيلهم في غواتيمالا كتنظيم ديني • وكان هذا الطلب قد رفض ولكنه كان معروضا على الاستئناف • ولا شك أنه سينظر في قضيتهم على النحو الملائم •

٧ - اهتمامات عامة فيما يتعلق بادعاء حدوث انتهاكات لحقوق الانسان

١-٧ - مشاكل التحقق

١-٧-١ - يتضح من الفقرات الواردة في الفصلين ٤ و ٦ وفي هذا الفصل أنني على علم بوجود ادعاءات كثيرة لم أتمكن من التحقيق فيها * ولما كان قد ثبت ، حيث أمكن اجراء تحقيق ، ان بعض هذه الادعاءات ليس صحيحا ، فيبدو لي أنه ليس من الحكمة أن أؤكد أيا من هذه الادعاءات دون التحقق منها * والروايات عن الأحداث في غواتيمالا تتراوح بين روايات متوازنة وواقعية أدلى بها أشخاص قضا فترات طويلة في هذا البلد وشرحوا ما سمعوه ورأوه بأنفسهم ، وروايات تتطوى على اتهامات مثيرة تتحدث عن ارتكاب أعمال وحشية * وقد قرأت بعناية جميع الوثائق المتاحة لي ، وانني أشعر بالامتنان لأولئك الذين تجشموا عاء تزويدي أو موافاتي بنسخ من تقاريرهم * وهؤلاء الأشخاص يعبرون عن آرائهم الخاصة وبامكان اللجنة أن تقرر ، من خلال الأدلة المقدمة ، إلى أى حد يمكن الاعتماد باطمئنان على محتويات هذه التقارير * وانني أدعو اللجنة الى دراسة تقريرى بنفس القدر من التمحيص الدقيق *

١-٧-٢ - وواقع الحال أن العديد من الانتهاكات المبلغ عنها يقال أنها حدثت في أماكن نائية ويتعذر الوصول اليها * وثمة تقارير أخرى تشير الى اسم قرية صغيرة دون أن تذكر اسم المركز أو حتى المحافظة المعنية * وفي غواتيمالا العديد من الأماكن التي تحمل اسم سان فرانسيسكو أو سيموى * وليس من السهل عادة الوصول الى المكان المعني دون الحصول على مساعدة ، بل حتى على اذن ، من الجيش * وقد كان هناك الكثير من الشك حول ما اذا كان بإمكانى ، حتى ولو انتقلت بطائرة عمودية ، ان أهبط في مكان قريب أستطيع منه زيارة احدى القرى التي اخترتها *

١-٧-٣ - وليس في ذلك ما يدعو للارتياح * فعدم التحقق يجعل من الصعب على المجتمع الدولي اجراء أى تقييم ، كما أن هذا الوضع لا يساعد على تحسين سمعة غواتيمالا ، وهو قبل كل شيء يعني انه لا يحدث تقدم في اتجاه فهم الممسكين بزمام السلطة لاسباب الاصرار على حقوق الانسان * فهذا الاصرار ليس صادرا عن نزعة عاطفية تحريرية بل عن احترام لحياة الانسان وكرامته ، وهو احترام قلما تمتع به السكان المحليون ، وقد تضائل للغاية خلال ما يقرب من عقدين ساد فيهما العنف * وليس لدى شك في ان العديد من المسؤولين في المراتب العليا للحكومة يتفهمون هذا الأمر تماما * وعلى هؤلاء أن يعملوا لضمان أن يحظى نهجهم بقبول عام * أما البديل فقد يتمثل في ظهور حلقة مفرغة حيث يتحول الحادث الذى قد يكون بسيطا الى موضوع للمبالغة والتنديد شديد اللهجة في جميع أنحاء العالم * ولما كانت السلطات عاجزة عن منافسة هذه الدعاية أو تبيان ما حدث حقا بصورة مقنعة فانها تنزع الى اغلاق أعينها وأذانها * والتقاوس عن العمل يفضي الى اللامبالاة بحيث قد يصبح الحادث التالي أشد خطورة بكثير * والتجاوزات يمكن أن تتعاظم ان هي تركت دون تحقيق *

١-٧-٤ - وليس التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاك حقوق الانسان للأفراد من المهام المعتادة لهيئات الأمم المتحدة * فالسلطات الوطنية هي وحدها التي تملك الوقت والموارد اللازمة لاجراء تحقيقات شاملة * وعلى ذلك ، فاني اقترح أن تركز الحكومة اهتمامها على انشاء هيئة ما لتحقيق هذه الغاية * ومن الامور التي أخذت تثبت صحتها في غواتيمالا حاليا انه من

الممكن انشاء مؤسسات نزيهة وموثوقة * ومن الأمثلة على ذلك انشاء المحكمة الانتخابية العليا * كما أذكر ان رئيس المحكمة العليا طمأنني في حزيران/يونيه عن الحالة في المحاكم ، اذ أبلغني انه نتيجة للتعيينات الجديدة فقد قطعت المحكمة العليا صلاتها بالاحزاب السياسية وغيرها من المصالح الخاصة وذلك لأول مرة في تاريخ البلاد * وقال انه يعمل مع محكمة موثوقة تماما * وليس لي أن أعبر عن أى تفضيل قوى لنظام معين * ولربما أمكن أن يضاف هذا النظام الى الدور الحالي الذى يضطلع به المدعي العام ، مع امكانية الانتصاف لدى المحاكم * ومن شأن ذلك أن يمثل تطورا عضويا له جذوره الراسخة في التاريخ والذاتير السابقة * وما يعنيني حقا هو تجنب الشك في أن أى محقق أو ناقد انما يعمل بدافع التعاطف مع الأنشطة الهدامة ، الأمر الذى يمكن أن يبطل فعالية المؤسسة المعنية *

١-٥- وتتنصل بهذا الحاجة الملحة الى التخلص من ذلك الشكل من أشكال العنف المبين في الفقرتين ٢-٦ و ٣-٦ ، اذ ان مناخ الخوف المتولد على هذا النحو يدل على أن ثمة خلا خطيرا قد حدث مرة أخرى * واذا كانت أعمال القتل والخطف قد توقفت تقريبا في ظل حكم ريوس مونت ، فذلك يدل على ان هذه الأعمال ليست أمرا لا سبيل الى تجنبه في غواتيمالا * وهذه الفرصة السياسية تتيح سبيلا آخر لتحقيق الطموحات السياسية * ولا شك ان التيقن من كشف الجريمة هو أفضل سبيل لمنعها سواء في غواتيمالا أو في غيرها * ولذا ، فهذا مجال آخر يتعين أن يحظى باهتمام الحكومة على سبيل الأولوية *

٢-٧- اللاجئين الى المكسيك

١-٢-٧- لقد كتبت في تقريرى المؤقت عن زيارتي الى مخيمين للاجئين يقعان في ولا يسة تشياباس في جنوب المكسيك * واعيد أدناه سرد المعلومات في هذا الشأن * الا أن الأمور تغيرت الى حد ما منذ تموز/يوليه ١٩٨٣ * وأثناء زيارتي الأخيرة الى غواتيمالا ، تحدث وزير الخارجية عن التفاوت الكبير في تقديرات عدد اللاجئين المعنيين ، اذ تتراوح التقديرات بين ٦٠٠٠ و ١٠٠٠٠ شخص وفقا للمصدر * وأعرب الوزير عن اعتقاده بوجود اجراء تعداد شامل في المكسيك لهذا الغرض * وفي منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر ، تلقيت من البعثة المكسيكية لدى الأمم المتحدة في نيويورك نتيجة التعداد الذى أجرته اللجنة المكسيكية لمساعدة اللاجئين " COMAR " في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ * وقد أظهر هذا التعداد ان في المكسيك ٧٠ مخيما يوجد فيها ٣٥٦ ٣٨ لاجئا ، ويشتمل هذا الرقم على ٩٥٩٣ رجلا و ٩٣٦٩ امرأة و ٩٧٧٦ فتى و ٩٦١٨ فتاة * وقد أخبرت أثناء زيارتي ان بعض اللاجئين قد وصلوا في وقت متأخر لا يتجاوز شهر أيار/مايو ١٩٨٣ * وتقول الحكومة المكسيكية ان اعداد اللاجئين لا تزال تتزايد ، وان كانت الحكومة الغواتيمالية قد أنكرت ذلك في الجمعية العامة *

٢-٢-٧- ومشكلة اللاجئين هي الآن موضع مناقشة نشطة بين الحكومتين المكسيكية والغواتيمالية * كما تشترك في هذه المناقشة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين * وهناك بعض القيود العملية المفروضة على أنشطة اللاجئين خلال وجودهم في المكسيك ، وان كانوا يتعاونون في الاضطلاع بمشاريع ترمي الى زيادة اكتفاءهم الذاتي * وعلى العموم ، فلا شك في أن هؤلاء اللاجئين ، شأنهم شأن العديد من اللاجئين الآخرين ، لا يتمتعون بحقوق الانسان كاملة * ولكن دون الدخول في التفاصيل ، ليس هناك ما يدل على أن الجهود الحالية التي تبذلها

الحكومة المكسيكية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لرعاية الشؤون الغذائية والصحية والتعليمية لهؤلاء اللاجئين هي أدنى مما يمكن تحقيقه بصورة معقولة * وهناك قضايا حساسة أخرى ناجمة عن وجود عدد كبير من المواطنين الغواتيماليين الذين يعيشون مباشرة عبر الحدود في المكسيك ، ولكن يبدو أن هذه القضايا لا تدخل في نطاق ولايتي *

٢-٣-٧ ويبدو أن اللاجئين في معسكرات أخرى قد وفدوا من عدد من الأماكن في غواتيمالا ، من بينها بعض القرى الصغيرة للغاية * وقد قمت بزيارة مخيمين رئيسيين هما مخيم بويرتوريكو ومخيم شاجول اللذين يقعان في الغابات التي ترويهما الأمطار المدارية بجوار نهر لاكتون * وقد وفد سكان معسكر بويرتوريكو (المرفق الرابع ، رقم ٤) (الذي سمي كذلك نسبة إلى النهر الذي يخترق المعسكر) من مستوطنات تعاونية تقع على مسافة غير كبيرة جنوبي الحدود في كيشيه الشمالية الواقعة في منطقة اكسان ، وقد وفد اللاجئون الموجودون في معسكر شاجول (المرفق الرابع ، رقم ٥) من أماكن تقع على مسافة أبعد في الجنوب في مقاطعة كيشيه حيث كانوا يعيشون ويعملون في تعاونيات في بلدية شاجول — ومن هنا جاء اسم المعسكر * ولكل طائفة أصلية في التعاونية زعيم ومتحدث باسمها ، وتحتفظ كل منها بكيانها * وعلى الرغم من أن قصتهم قد رويت للعديد من الزوار فإنها ليست مجرد معزوفة محفوظة جيداً ، لأنه باستطاعة أفراد آخرين من هاتين المجموعتين أن يدلوا بتفاصيل مفيدة ومتساوقة *

٢-٤-٧ وفيما يتعلق باللاجئين الموجودين في هذين المعسكرين ، فإن قصتهم تبدأ بمخادرتهم قراهم الصغيرة الأصلية التي تقع في منطقة شاسعة في "التيلانو" * وكانوا قد سمعوا أن الأراضي توزع في المنطقتين المعنيتين ، وكونت التعاونيات أثناء رئاسة الجنرال لاوجيرو غارسيا ، وكان الأولى قس من اتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية ، وكون الأخرى عقيد في الجيش * والأرض ملك للدولة وقد انشئت تدريجياً تعاونيات زراعية متطورة ، تضم مباني ومرافق مجتمعية * وكانت المحاصيل النقدية تنتج وتباع لدعم دخل الأسر ، وفي بداية الأمر كانت هذه المحاصيل تنقل إلى السوق بالطاائرات * وكان في أماكن الناس أن يشتروا أراضيهم داخل المستوطنة بدفع أقساط سنوية معقولة *

٢-٥-٧ وبعد ذلك خلال الفترة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨١ وصل الجيش ، في بداية الأمر بوحدات صغيرة كانت تقوم بتقييم استطلاعي تفصيلي للمجتمعات المحلية ، وأصبحت هذه الوحدات عدوانية وتمارس التدخل بشكل متزايد * وانتهى الأمر في كل مجموعة من التعاونيات بعمليات خطف وقتل واسعة النطاق في أواخر عام ١٩٨١ وأوائل عام ١٩٨٢ * وفر من نجا من هذه العمليات مع الناس من بقية مجموعة التعاونيات ، واستغرق الأمر بالنسبة لبعضهم فترة طويلة من الوقت لكي يصلوا إلى المكسيك ، ولم يترك بعضهم محاصيلهم كلية إلا بعد فترة طويلة من الوقت ، كانوا يعيشون خلالها في أكواخ في حقولهم أو في الجبال * ولم يصل بعض اللاجئين الموجودين في معسكر بويرتوريكو (المرفق الرابع ، رقم ٤) إلا في شهر أيار/مايو ١٩٨٣ ، بعد أن عاشوا على أطراف التعاونية أو أحرقوا مساحات صغيرة من الغابة لكي يزرعوا فيها المحاصيل في ظل ما كانوا يلقونه من ازعاج من الجيش ، ولا سيما من الطائرات العمودية *

٢-٦-٧ ولحالتهم جانبان أود أن أعلق عليهما إلى جانب القول بأن الدوافع الأصلية لتدمير هذه المشاريع المزدهرة يرجع إلى فترة لم أحاول تفصيلها :

(أ) في منطقتي اكسان (المرفق الثالث، رقم ٧) وشاجول (المرفق الثالث، رقم ١٣) في غواتيمالا كان ولا يزال يوجد نشاط لرجال حرب العصابات : وقد واصل الجيش خلال الأشهر الأولى لحكومة ريوس مونت شن حملة حازمة للقضاء على التخريب ، ولا غروا أن ارتيب في أن السكان المحليين الذين استمروا في العناية بمحاصيلهم خلسة يساعدون أو ، على الأقل ، يؤيدون رجال حرب العصابات • ويبدو أنه لا توجد حتى الآن وسيلة ناجحة للاتصال بين الجيش والسكان المحليين ،

(ب) وحتى بعد ذلك في عام ١٩٨٣ فإن الأدلة التي جمعت من أنحاء أخرى في منطقة " التيبلاو " ، التي تقع على مسافة كبيرة من الحدود ، تثبت أن رجال حرب العصابات قد ارغموا السكان المحليين على زراعة أغذية لهم في مساحات من الغابة قطعت أشجارها • ومن السهل تبين هذه المساحات من الجو وهي تؤخذ كعلامات للنشاط التخريبي • ولذا فإنه لا غروا أن حسب الجيش بالخطأ أشخاصا مدنيين وأبرياء تماما في اكسان ، (المرفق الثالث، رقم ٧) مشريين كلاجئين محليين يزرعون القمح في مناطق من الغابة قطعت أشجارها ، مخربين يلاحقون ويطاردون • ومن المرجح أن هؤلاء الأشخاص الذين وفدوا مؤخرا كانوا ضحايا للقتال الشديد المستمر بين الجيش ورجال حرب العصابات •

٧-٢-٧ — وان معظم الناس الذين زاروا المعسكرات ، قد وجدوا أن اللاجئين إذا كانوا على استعداد للتكلم في هذا الموضوع يودون العودة إلى المستوطنات التي تركوها سواء أكانت قرى أو تعاونيات • ولدى انطباع بأن الناس في المعسكرين اللذين زرتهم يدركون أن تعاونياتهم قد دمرت ، وأنه لو أتيح لهم الاختيار لاختاروا أن يستوطنوا من جديد على أساس تعاوني حيثما أتيح لهم ذلك بشكل معقول • فهم قبل أي شيء قد نزحوا للانضمام إلى التعاونيات الأصلية خلال السنوات العشر الماضية ، ولم يبدو أي رغبة في العودة إلى القرى الصغيرة التي نزحوا منها في المرة الأولى ، بيد أن ما يطالبون به هو ضمانات لمستقبلهم • وأن على الوكالات الأخرى للامم المتحدة أن تستطلع هذه المشكلة وأن تسعى لتذليلها • ومن ناحية حقوق الإنسان يجب أن توفر لهم مزايا للعودة إلى غواتيمالا للمشاركة في برامج إعادة البناء الجارية حاليا • بيد أن حالتهم هي إلى حد كبير نفس حالة اللاجئين المحليين • وأن لديهم أسبابا وجيهة للخوف من الجيش • ويغذى هذا الخوف الاتصال المستمر والذي اعتقد أنه قائم بين المعسكرات ورجال حرب العصابات • ومن ناحية أخرى ، فإنه من المحتمل أن أعوان الحكومة يحاولون اقناعهم بالعودة • والنتيجة هي نفس الحيرة والريبة التامة اللتين يعاني منهما اللاجئون المحليون الذين تحدثت معهم خلال الفترة التي جاءوا فيها إلى الجبال • وقد كان هذا هو الرأي الذي كونه في الصيف الماضي • ومهما كان الوضع الآن ، فإن الأولوية يجب أن تكون للترتيبات التي يتعين اتخاذها لاتاحة الفرصة للاجئين للعودة إلى غواتيمالا ، إذا هم رغبوا في ذلك ، وأن تتاح لهم معرفة الحالة الراهنة داخل البلد حتى يتمكنوا من اتخاذ قرار في هذا الصدد • وقد ظهرت دلالات في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ على أن مجموعة كونتادورا تؤيد تشكيل لجنة تضم أعضاء من عدة بلدان لمعالجة هذه المشكلة •

٧-٣- القرى المحمية أو النموذجية

٧-٣-١- ظل السكان المحليون في أرياف منطقة "التيبيلانو" ينزعون حتى وقت قريب إلى العيش في مجتمعات متفرقة جدا • ومن الجو ، يمكن رؤية منازل معزولة في الجبال والغابات ، تحيط بها رقعة من الأرض المزروعة ويمتد إليها طريق طويل متعرج • وحتى في المستوطنات الأكبر حجما ، غالبا ما تكون المنازل متباعدة • ولا يقتصر الأمر على استحالة حماية سكان منتشرين على هذا النحو فحسب ، بل انه من الصعوبة بمكان أيضا أن توفر لهم الهياكل الأساسية والمرافق الحديثة • وكما يتضح في مكان آخر من هذا التقرير ، فإن عددا كبيرا من قروبي الأرياف قد تحولوا إلى لاجئين داخليين ، وتسعى السياسة التي تنتهجها الحكومة إلى إعادة توطينهم في قرى أكبر ، وذلك في البداية على الأقل • وهذه القرى هي أما أن تكون قرى جديدة يجري تشييدها أو قرى ناشئة عن توسيع المستوطنات القائمة • وقد أوضحنا في الفصل الخامس المزايا التي يحققها ذلك فيما يتعلق بتحسين مستوى المعيشة •

٧-٣-٢- ويتولى الجيش عادة حراسة هذه القرى ، ويحتاج السكان في بعض الحالات إلى تراخيص لمغادرة المنطقة ، أو أنهم فعلوا ذلك في وقت من الأوقات • وقد أثار هذا الوضع انتقادات خطيرة قد يكون في الوسع تلخيصها في مقطع ورد في تقرير صدر مؤخرا عن هيئة كنسية تحظى باحترام كبير ، جاء فيه : " لقد تلقينا صورا للاجئين داخليين محاطين بأسلاك شائكة في المعسكرات الحكومية في منطقة التافيراباز حيث يعيش المئات من الفلاحين في خوف شديد تحت رقابة عسكرية صارمة " • (لم يحدد الموقع) • وينطوي هذا القول على إيحاء بأن هذه القرى هي جزء من عملية طويلة الأجل تهدف إلى إضفاء الطابع العسكري على المناطق الريفية •

٧-٣-٣- وقد توجهت ، خلال زيارتين ، إلى كثير من القرى الجديدة أو المجددة أو الموسعة الموضوعة تحت الحراسة العسكرية ، كما توجهت إلى قرية أخرى (هي موضوع لا دعائين محددتين بحدوث تجاوزات من قبل الجيش) لم يبق فيها أي وجود عسكري • وقد رأيت أيضا ، خلال الزيارة التي قمت بها في الصيف ، العديد من اللاجئين الداخليين الذين كانوا في أغلب الأحيان يعيشون في مساكن مؤقتة • وادراكا مني للصداء التي تثيرها عبارة القرى " المحمية " أو " النموذجية " نتيجة للاحداث التي وقعت في فييت نام أو زمبابوي (حيث لم تكن لي سوى تجربة شخصية ضئيلة) فأنني أقدر هذا القلق ، لكن الصعوبة هي في تحديد ما اذا كان لهذا القلق ما يبرره • فإذا كان الهدف هو قطع سبل الاتصال بالمخاويرن والحيلولة دون تقديم الدعم اليهم ، فلا شك في أن الحكومة ترى لهذه المستوطنات فعاليتها ، فهي ترى ان الدعم الايجابي أو السلبي للمخاويرن من قبل سكان الأرياف يمثل " المياه التي تعوم فيها الأسماك " ، وانه لا بد للجيش من العمل على منع هذا الدعم للأنشطة الهدامة •

٧-٣-٤- وقد قيل لي بقوة عندما زرت منطقة "التيبيلانو" انني لن أجد الفرصة للاستماع إلى القصة كاملة • فقد قيل ان وجود الطائرة العمودية التي تقل أفرادا مسلحين وان معظمهم أو كلهم يرتدي ملابس مدنية ، كما كان الحال في كل من الزيارتين اللتين قمت بهما ، بالإضافة إلى وجود أفراد من مفرزة الجيش بين الجمهور في كثير من الأحيان ، ستفوت على فرصة الاطلاع على الحقيقة • وقد احترمت الحكومة طلبي بالأ يرافقتي سوى أقل عدد ممكن من الأفراد المسلحين • ولم يكن هناك ما يدل على خوف الناس من الطائرة العمودية ، ولدى صور فوتوغرافية التقطتها

بنفسى لرد فعل القرويين تجاه هذه الطائرة ، وهي صور لا تدل على أى قلق بل انها تظهر
الأطفال الفضوليين الذين كانوا يحدقون في داخل الطائرة وهي جاثمة على الأرض ، كما تظهر
حشدا عابدا جدا حول الطائرة عند وصولها واقلعها • وفي الزيارة التي قمت بها في الصيف في
مثلث اكسيل الذى يشتمل على نيباج وكوتزال وشاجول (المرفق الثالث ، الأرقام ١٢ و ١٤ و ١٣) ،
وكذلك خلال يوم من أيام تشرين الثاني /نوفمبر قضيته في تشيمالتيناخو وسولولا وجنوب كيتشى ،
تنقلت في سيارات جيب تحمل علم الأمم المتحدة ، أو في سيارات تحمل لوحات ترخيص خاصة • وفي
كوبان وسان كريستوبال فيراباز (المرفق الثالث ، الرقمان ٩ و ١١) ، تنقلت في سيارة خاصة بصحبة
ضابطين أو ثلاثة بملابسهم الرسمية •

٧-٣-٥ — وليس من الممكن القول بصورة قاطعة الى أى حد أحجم الناس عن التعبير
عن آرائهم • وهناك أربع نقاط ينبغي توضيحها في هذا الصدد •

(أ) اذا كان على مقرر خاص أن يجمع معلومات للجنة عن طريق التجوال الواسع
النطاق واجراء الكثير من المحادثات في جميع أنحاء بلد ما ، فانه من الصعب معرفة الكيفية التي
يمكن بها اجراء مثل هذه العملية بطريقة أقل وضوحا للعيان • فقد اضطررت الى الافصاح عن
هويتي ، واضطرت الحكومة الى تأمين الحماية لي (وهي حماية أشعر أنا ومن كان معي بالامتنان
لها) • ولا يمكن في حدود الوقت الضيق المتاح الا للطائرات والطائرات العمودية أن تغطي تلك
المناطق والمسافات •

(ب) وبالرغم من انه كان من الضروري الى حد ما الابلاغ عن الأماكن التي أريد
زيارتها ، فلم يجر لي أى استقبال منظم الا في نيباج (المرفق الثالث ، رقم ١٢) ففي تلك المنطقة ،
طلب عدد من المجموعات مقابلي وكانوا في انتظارى عند مهبط الطائرة • وبخلاف ذلك ، لم تكن
هناك أية دلالة على وجود ترتيب مسبق • بل على العكس من ذلك ، فان وصولي لم يكن متوقعا
على ما يبدو • وفي تشواتالوم في شمالي تشيمالتيناخو (المرفق الثالث ، رقم ٢٢) وصلنا بعد
ظهير يوم الأحد ، وكان العمدة في منزله وتعين احضاره • وبدأ عدد آخر من الناس ينضم الى
التجمع بصورة تدريجية • وفي تشواباج (سان كيشي) وسيتزاكبيك (التا فيراباز) (المرفق الخامس ،
الرقمان ٨ و ٥) كان من الضروري التجول في القرية وما حولها بحثا عن الناس للتحدث اليهم •

(ج) وفي أى حديث مع مجموعة من الناس ، يمكن بسهولة ملاحظة الجو السائد
ففي غواتيمالا ينزع الحشد من الجمهور الى التزام الصمت طالما كانوا متفقين مع ما يقوله المتحدث
والا فانهم يرفعون أصواتهم للتعبير عن اعتراضهم • وليس من الممكن أن يقف المرء ، وهو محاط
باناس يصخرون اليه باهتمام كبير ، دون أن يلحظ دلالات على مشاعر التوتر أو الضغط أو الخوف ،
أو على غياب مثل هذه المشاعر •

(د) ان الأشخاص الذين تحدثت اليهم في أوقات مختلفة وأماكن مختلفة كانوا كثيرى
العديد ومتنوعين ، وقد ضموا نساء وأطفالا فضلا عن الرجال ، وقد تم الاتصال بهم جميعا بصورة
عشوائية • وقد كان عدد كبير من الذين تحدثت اليهم في الصيف من اللاجئين المحليين الذين
وصلوا حديثا ، قبل نحو يوم واحد ، بعد اقامة طويلة في الجبال • وكانت أماكن تواجدهم متباعدة
جدا • وليس من الممكن التصديق بأن هؤلاء الناس جميعا تعلموا أن يردوا معزوفة واحدة هي
صدى للدعاية الحكومية •

والنتيجة التي خلصت اليها أنه ربما كانت هناك بعض التحفظات ، ولكن الناس كانوا على العموم مستعدين للتحدث بصراحة ملحوظة • ولا أوافق على أن ما قيل لي كان دائما انصاف حقائق أو أكاذيب ، وان المعلومات التي اعطيت لي هي معلومات غير موثوقة برمتها •

٧-٦٣- وتبعاً لذلك ، فسوف أعيد سرد ما سمعته ورأيت في عدد من المستوطنات •

(أ) هناك ثلاث قرى صغيرة في اكسان الواقعة الى الشمال من كيشي • وتقع هذه القرى على بعد ٢٥ كلم من الحدود المكسيكية • وكان سكان كل من هذه القرى قد هجروا منازلهم ، ولكنهم بحلول حزيران /يونيه ١٩٨٣ عادوا بصورة رئيسية وبدأوا في إعادة بناء أوضاعهم الحياتية • وفي سيتون (المرفق الثالث ، الرقم ٦) كان هناك أيضا نحو ٢٤ لاجئا من اللاجئين الداخليين الذين وصلوا حديثا من قرية أخرى تدعى اكسلوكو ، وكانت دورية مدنية قد عثرت عليهم بعد ان ظلوا مدة عامين في الجبال ، وسيتم تدريبهم وتوطينهم في المجتمع المحلي • وقد فرغت مؤسسة خاصة لتوها من انشاء مصنع صغير لتجهيز حبوب الهال في القرية • وفي سانتياغو اكسان المجاورة (المرفق الثالث ، الرقم ٧) ، قام الجيش بإعادة توطين مجموعة من الأكسيل بعد غيابهم الطويل كلاجئين في مقاطعة اتشوينانغو ، وتم بناء عيادة صغيرة يعمل بها طبيب لمدة ٢٠ يوما في الشهر ، وكان العمل جاريا في انشاء مهبط للطائرات • وكانت القرية الثالثة ، وهي ال بويو سامارتانو (المرفق الثالث ، رقم ٨) لا تزال موضع حماية نشطة من قبل الجيش سواء حول المستوطنة أو في الحقول • وكان ثلاثون جنديا يتولون رعاية ١٦٠ من سكان مجموعة مام • وكانت المواد الخام اللازمة لبناء المساكن متوفرة كما كانت هناك مدرسة صغيرة تفتح أبوابها ٢٠ يوما في الشهر • ولم تكن المستوطنة محاطة بأي أسلاك شائكة •

(ب) ومستوطنة تشيسيك الواقعة في شمال التاغيراباز (المرفق الثالث ، رقم ١٠) هي مستوطنة كبيرة تتألف من ثلاث مجموعات من المنازل المبنية حديثا • وقد طلبت زيارة هذه المستوطنة لأنني سمعت ما يوحى بأن أهاليها يخضعون للاكراه • وكانت المستوطنة الأصلية قد دمرت بكاملها وعاد السكان الحاليون الى التجمع من جديد في مجتمع محلي أكثر اندماجا • وتم بلوغ المرحلة ٢ من خطة العمل لمناطق الصراع : اذ تم بناء منازل على قطع من الأرض مساحة كل منها ١٤ مترا × ٤٠ مترا وهناك بئرقام بحفرها مهندسو الجيش • وقد اختار سكان هذا المجتمع المحلي أن تكون الأولوية في تحسين الهياكل الأساسية لإنشاء شبكة لمدادات المياه والمجاري • وبالرغم من فقدان قطعان المواشي والدواجن وخلايا النحل التي كانت موجودة في الأصل فقد تم تزويد الأسرب ١٢ دجاجة لكل منها • كما منحت هذه الأسر ، في حزيران /يونيه ، حيازة مؤقتة لقطع من الأرض تقع بالقرب من القرى وذلك لتنفيذ المزيد من المشاريع الزراعية • وفي تشرين الثاني /نوفمبر ، قرأت ان هذه المنطقة هي من المناطق التي يقوم فيها المعهد الوطني للتحويل الزراعي " INTA " بمنح سندات ملكية نهائية للأرض • ان هذا المجتمع المحلي ليس مجتمعا منهارا في معنوياته ولا مذعورا • فقد وصلت اليه ، دون الاعلان عن زيارتي ، أثناء مأدبة غداء حضرها جميع الوجهاء المحليين • وقد تم فيما بعد أداء رقصات تقليدية • ولم يبد أحد اهتماما كبيرا بالفرزة العسكرية أو بالطائرة العمودية أو بالمصاحبين لي ، وان كان العمدة والمرافقون لهما قدموا لنا شرحا سريعا للحقائق الموجزة أعلاه •

(ج) وفي أول تموز /يوليه ١٩٨٣ ، قمت بزيارة نيباج ، وسان خوان كوتزال ، وشاجول في وسط كيشي (المرفق الثالث ، الأرقام ١٢ و ١٤ و ١٣) • وقد زاد سكان كل بلدة من هذه

البلدات الصغيرة في أعقاب تدفق اللاجئين من الأرياف المحيطة بها * وفي نيباج ، التقيت بمجموعة من ٤٠ شخصا من قرية صغيرة تدعى بوليه (المرفق الثالث ، الرقم ١٥) الواقعة بمحاذاة الطريق المؤدية الى البلدتين الأخريين * ويبدو من مظهر هذه القرية انها كانت قد أحرقت قبل حوالي سنة * ولحل أهاليها كانوا يودون العودة الى قريتهم ، ولكنهم ، شأن الآخرين في هذه البلدات ، يدركون ان هذا الأمر ليس ممكنا ولا مأمونا * وكانوا مقتنعين بالبقاء في نيباج في الوقت الحاضر حيث يجرى تدريس أطفالهم بلغة اكسيل ثم باللغة الاسبانية في المدرسة الابتدائية ، بعد أن نسوا كل ما كانوا قد تعلموه في وقت سابق من المدرسين الذين قدموا الى بوليه * وفي كوتزال التقيت بالاجئين اثنين من كل من قريتي تشيسيس واكسكال ، وقد قالوا لي ان قراهم قد دمرت وانهم سيقفون في كوتزال أو في شاجول للبحث عن عمل * وكانت هناك مجموعة من النساء والأطفال الذين نجوا من معركة نشبت بين المفاوضين ودورية مدنية قتل فيها أفراد الدورية * وهناك مجموعة مماثلة من الاكسيل التقيت بها في نيباج وقد هجرت قريتها في اكل *

وتوجد مفرزات من الجيش في هذه المناطق ولكن ليس هناك ما يدل على وجود أسلاك شائكة * وهناك طرق رديئة تتجه من الجنوب وتربط بين البلدات ، وهناك خدمات للنقل بحافلات الركاب ومن الواضح انها مستخدمة بصورة جيدة *

(د) والحالة في ننتون (المرفق الثالث ، رقم ١٨) ليست مغايرة للحالة في تشيسيك * فقد بدأت الحياة تعود الى مجراها الطبيعي بعد هجر البلدة كليا نتيجة للتحرشات من قبل المخربين * وقد أخذت هذه التحرشات شكل عمليات القتل الانتقائي ، وحرق المنازل ، والحملات الدعائية ، والتهديدات ، (فقد تعرض العمدة الذي كان يشغل هذا المنصب قبل هذه الأحداث وبعد ها ، الى تهديدات منذ الوقت الذي أعلن فيه عن ترشيحه) * وبعد تعرض البلدة لدمار هائل شمل مبنى البلدية ، اعيد بناء الجانب الأكبر منها وعادت اليها معظم الأسر بينما ظلت الأسر المفقودة في المكسيك *

وقد استؤنفت خدمات النقل بالحافلات الى مدينة اويتيناغو * وكان هناك تواجد عسكري دون وجود أى دالة على فرض قيود حرية الحركة *

(هـ) وفي فيراباز ، أخبرني شخص موضع ثقة كبيرة وليست له صلة بالحكومة ، انه توجد معسكرات اعتقال في فيراباز حيث يقيم اللاجئون داخل أسوار من الأسلاك الشائكة ويلزم أن يحصلوا على تصاريح للخروج منها * وسمى ثلاثة معسكرات جميعها نائية ، واعترف بأنه لم يقم بزيارتها وقال أنه يعي مدلول عبارة " معسكر اعتقال " * ولسوء الحظ انه لم يتمكن من مرافقتي عندما قمت ، بعد ثلاثة أيام ، بزيارة احدى القرى التي سماها لي وهي قرية سان لوكاس (المرفق الثالث ، رقم ١٢) التي تقع على الحدود بين التا فيراباز وايزابال بالقرب من تيليمان ، وهي قرية نائية بالفعل * وسكان هذه القرية هم من الككشيز ، وقد عاشوا في ثماني قرى في المنطقة المجاورة ولا يزالون يقومون بزراعة أراضيهم بالطرق التقليدية الا أنهم يعيشون مركزيا وسط كتبية صغيرة من الجيش * وتقوم دورية مدنية أحيانا بمراقبة العاملين في الحقول النائية * وقد عاينت حدود القرية (ولدى صـور فوتوغرافية لها) * ولا توجد هناك أية أسلاك شائكة باستثناء قطعة قصيرة صدئة داخل المستوطنة تساعد على اجتياز بقرة واحدة * ويقوم ملازم أول في الجيش فعلا باصدار تصاريح للناس من أجل الخروج للمشاركة مثلا في دروس دينية أو لعب كرة القدم في قرى أخرى * ولم يرفض ابدا منح تصريح

لأى فرد * وكان الهدف من هذه التصاريح أن تكون اثباتا للدورية العسكرية أو الدورية المدنية أن الشخص المعني يقوم بنشاط مشروع * وقد كان هناك نشاط للمخاورين في المنطقة * ففي اليوم السابق لزيارتي ، عثر سكان سان خوسيه وهي إحدى القرى الثماني الأصلية ، على مجموعة من الرجال الغرباء المسلحين يحصدون القمح في أراضي القرويين ، وقد لاذ هؤلاء المسلحون بالفرار عند قدوم الجيش *

(و) ان وادى سان خوان كول (المرفق الخامس ، رقم ٢) هو موطن الأكسيل الذين التقيت بهم في تموز/يوليه في نيباج * وقد عادوا الآن ومعهم اناس من الكيشي جاؤوا من قرية تدعى تشالوج تقع خلف الجبل التالي ، وهناك ما مجموعه ٤٥ أسرة * وقد أدت هذه المجموعات المختلطة من الأسر في بادئ الأمر الى ظهور بعض المشاكل بسبب التنافس التقليدي القائم بين الأكسيل والكيشي ، إلا ان الجميع يدوا متعاونين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر * والمشروع يتميز بالطموح : ان لا يجرى تطويره بسرعة فحسب ، بل ان المنازل التي يجرى انشاؤها مزودة أيضا بامدادات المياه والكهرباء وبطريق مرور جديدة وصلت الشاحنات عبرها الى القرية * وهناك أراضي خاصة وأراض مشاع ومشط للأشجار من أجل التوصل في الوقت المناسب الى توفير الأخشاب والحطب من التلال المنزوعة الأشجار * وقد كان في القرية مفرزة للجيش : وفي ٢٦ آب/اغسطس ، أى بعد يومين من وصول المفرزة ، وقع هجوم من قبل المخاورين ، كما وقع هجومان آخران بعد عودة السكان المدنيين * وقد انتخب العمدة بأغلبية ١٢٨ صوتا ، من بين ٤ مرشحين ، وذلك بعد اجراء اقتراع عام * وفي الأيام الأولى ، كان يلزم الحصول على تصاريح لمغادرة المستوطنة ، ولكن هذا الاجراء أوقف بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر * ولم تكن هناك أية أسلاك شائكة أو حواجز أخرى *

(ز) وتمثل ياليجوكس ، الواقعة في وسط التا فيراباز مشروعا من مشاريع لجنة التعمير الوطنية ، ويجرى إعادة تجميع المنازل المتفرقة عبر شارع رئيسي * ويقوم السكان المحليون بإنشاء طريق مرور طوله ٣٢ كلم * ويبلغ عدد الأسر المعنية ١٦٠ أسرة من مستوطنتي ياليجوكس وتزالا ميلا أصليتين * وهناك مركز صحي وبناء عام متعدد الأغراض * ولم أقم بزيارة الوادى بنفسى ولكن مجموعة من الصور التي التقطتها مصورون غير محترفين توضح أن الحواجز الوحيدة الموجودة هي الحواجز التقليدية المصنوعة من سيقان الذرة الجافة حول قطعة الأرض الاختبارية المخصصة لزراعة الفاكهة والخضر وفي أماكن أخرى *

(ح) وفي أيلول/سبتمبر كنت في جنيف ودعيت الى التحدث الى شاب قال انه من منطقة تقع في جنوب تشيمالتيناغو * وقال لي ان الجيش يطبق ، في قرية تدعى باتشيولين (المرفق الخامس ، الرقم ٦) ، نظاما قمعيا خاصا باصدار التراخيص وان عقيدا في الجيش يملك عقارات مابرج يضيف المزيد من الأراضي اليها عن طريق مصادرة أراضي القرويين * وقيل لي ان الوصول الى القرية يتطلب السير على الأقدام مسافة طويلة * والواقع ان هناك طريق ملائمة ، ويمكن الوصول بحافلات النقل الى منطقة تقع على بعد ٢ كلم من القرية * وليس هناك أى تواجد للجيش : ولم يطلب قط الحصول على تراخيص * وهناك عقيد متقاعد يمتلك عقارا صغيرا في المنطقة الصغيرة المجاورة ولكنه لم يقيم قط بحرمان أى شخص من أرضه * وعلى أية حال فهو لم يعد يعيش في تلك المنطقة * وقد دهش القرويون لأسئلتي واضطرت الى اطلاعهم على وثيقة موقعة تبين سبب التحقيقات التي أجريتها ، وحتى يتمكنوا من شرح الوضع لعمدتهم *

٧-٣-٧ ان ما يدعوا الى الاستفاضة في سرد هذه التفاصيل هو ان مسائل مثل وجود الأسلاك الشائكة ونظام التراخيص من المسائل التي لا يصعب التحقق منها كما هو الحال بالنسبة لبعض المسائل الأخرى • وتبين الخرائط المرفقة مساحة المنطقة التي استمدت منها الأمثلة • ولم أجد أى أثر يدل على وجود قيود مادية غير معقولة • فمعظم القرى تقع في مناطق لا يزال النزاع فيها مستمرا ، فلا غرابة في أن توجد بها قوة عسكرية لأسباب تكتيكية ولحماية السكان المدنيين • وقد تكون لدى هؤلاء السكان بعض التطلعات الى العيش في قراهم القديمة ولكنهم لا يجهلون ما يمكن أن يؤدي اليه تركيز السكان من فوائد في مجالي التنمية والمرافق • الا ان ما يدعوا الى اثاره هذا الموضوع في هذا الفصل هو ان الوقت وحده كفيل بالحكم على ما اذا كانت المنطقة تخضع لأي شكل من أشكال الرقابة العسكرية الطويلة الأجل • وما دامت غارات وهجمات المغاويرين مستمرة فان الجيش سوف يبقى بدون شك ، كما أن هناك وحدات تقنية تشترك في العديد من المشاريع الانمائية • الا أن اللجنة قد ترغب في مواصلة دراستها لهذه القضية •

٧-٤-١ حرية التعبير

٧-٤-١-١ ومن المساهمات الهامة في تحقيق الاستقرار أن تتمتع الاحزاب السياسية بحرية اجراء حملات انتخابية بصورة حرة في الانتخابات القادمة • وهذا ينطبق أيضا على أحزاب الوسط أو يسار الوسط • ومن الأمور المقلقة ما ذكر عن اغتيال ثلاثة من زعماء الحزب الديمقراطي المسيحي مؤخرا بالقرب من العاصمة • ذلك أن هذا الحزب يتحدث صراحة عن العنف المستشري في البلد • فليس ما يتعرض للخطر هو أحد الحقوق الهامة من حقوق الانسان فحسب ، بل الأداء السياسي للمجتمع الغواتيمالي ذاته أيضا •

٧-٤-٢ وترتبط بهذه المسألة أيضا حرية الصحافة • فاستنادا الى الانباء والافتتاحيات الصحافية ، وكذلك من خلال الحاح المراسلين الصحفيين في طرح الأسئلة علي ، شعرت في تشرين الثاني/نوفمبر أن ثقة الصحف بحريتها زادت عما بدت عليه في حزيران/يونيه • وهذا بالتأكيد انعكاس للسياسة الحكومية الراهنة • وفي هذا المجال أيضا سيكون التعبير عن الآراء التي هي موضع جدل وتغطيتها في الانتخابات القادمة بمثابة اختبار حاسم لهذه الحرية • فمن الواضح أن العنف يعوق حرية التعبير بصورة مباشرة ، وهو يعوقها أيضا بصورة غير مباشرة عن طريق الضغط المالي الذي يفرض نتيجة لدفع مبالغ ضخمة افتداء لمحرر مخطوف •

٧-٤-٣ ولا يمكن التوصل الى استنتاج في هذه المرحلة عن حالة هذا الحق من حقوق الانسان • وستظل اليقظة ضرورية •

٧-٥-١ النقابات - حرية تشكيل الجمعيات

٧-٥-١-١ انني أدرك أن هذا التقرير لا يفي هذا الموضوع حقه • وبالرغم من أنني تحدثت مع بعض النقابيين في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر ، فانني لم أتلق بعد الكثير من المواد التي وعدت بها •

٧-٥-٢ لقد كان لدى الحركة النقابية دائما ميل لأن تبقى محلية وبالتالي مجزأة • وقد عانت هذه الحركة من حالات متتالية من "الحصار" أو "الانذار" • وحتى الآن فان عملية اعادة

تشيطها لا تزال في مرحلة مبكرة ، وان كان رئيس الدولة قد أخبرني في تشرين الثاني /نوفمبر أنه سيسمح للنقابات بالعمل بحرية في وقت قريب ، وسيسمح لنقابتين وثمانية اتحادات بمباشرة أنشطتها •

٧-٥-٣ — وليس هناك اتفاق حول الكيفية التي ينبغي بها تنظيم الحركة • وقد اقترح تشكيل اتحاد وطني ، وهو اقتراح يلقي بعض الدعم داخل البلد ومن قبل النقابيين الموجودين في المنفى ، وان كانت هذه الفئة الأخيرة توافق على الفكرة لا على الأشخاص المسؤولين عنها • الا أن نقابيا آخر اعترض على المشروع مفضلا تشكيل منظمات أصغر •

٧-٥-٤ — وثمة مصدر أكيد يشير المصاعب لمنظمى العمل النقابي • وهذا المصدر هو الميل الى مساواة النقابيين تلقائيا بالشيوعيين أو بمثيري المتاعب من ذوى الأنشطة الهدامة • وفي أيار/مايو ١٩٨٢ قال الرئيس ريوس مونت (وكان رئيسا للجمهورية آنذاك) " لقد دأبنا على اعتبار كل نقابي عدوا لنا وشيوعيا وعضوا في حزب العمل الغواتيمالي أو في القوات المسلحة الثائرة ، وما الى ذلك ، في حين أن النقابي ليس في الواقع سوى عامل بسيط " •

٧-٥-٥ — ولذلك فان هذا أيضا هو حق آخر من حقوق الانسان التي ينبغي متابعة تطورها • ولا يمكن التوصل الى استنتاج قاطع في الوقت الحالي سوى القول بأن عملا كثيرا يمكن أن يتحقق في هذا المجال •

٨ - الاستنتاجات والتوصيات

٨-١- ان حدود ولايتي تتمثل في اجراء دراسة شاملة لحالة حقوق الانسان في غواتيمالا • ولا حاجة بي الى الاعتذار لأنني خصصت جزءا كبيرا من هذا التقرير لبنود لا تحظى في كثير من الأحيان باهتمام كبير عند تقييم الحالة في غواتيمالا • اذ انه ما لم يطرأ تحسن ملموس في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فلن تتاح للسكان فرصة للمشاركة في العديد من الحقوق المدنية والسياسية • ان الحق في الحياة هو حق أساسي منصوص عليه في كلا العهدين الدوليين • وقد يكون انتهاك هذا الحق نتيجة للفقر والافتقار الى الرعاية الطبية بقدر ما يكون نتيجة لاعمال القتل •

٨-٢- وقد أرسى المجتمع الدولي مجموعة من المعايير في هذين العهدين • ويمكن النظر الى هذه المعايير باعتبارها أمرا ينبغي السعي اليه وبلوغه ، أو أمرا يتعرض للانتهاك • ومن السهل تصنيف الانتهاكات ونشرها على العالم • أما تحقيق تلك المعايير أو السعي الى بلوغها فهو أقل ضجيجا وربما كان أقل مدعاة للنشر • والانتهاك مسألة تستغرق ساعات ، ولكن تحقيق المعايير قد يستغرق سنوات ويحتاج الى تغيير كبير في المواقف • وفي اعتقادي أنه يتعين على اللجنة أن تولي كلا الجانبين مقدارا متساويا من الاهتمام ، وأن تشجع كما تتدد •

٨-٣- ان المتاعب التي تواجه غواتيمالا ناجمة عن التفاوت الاجتماعي والعنقي والخبن الاقتصادي • وقد أعلنت الحركات الثورية عن توقها الى احداث الاصلاحات التي تراها ضرورية • غير أن الحكومة أيضا قامت بمبادرات ظاهرة ، منذ أوائل عام ١٩٨٢ على الأقل ، تسعى الى تحقيق نفس الهدف •

التوصية ١ - ينبغي للجنة أن تدعم خطط التنمية الريفية التي تتفدها الوزارات والوكالات الحكومية والجيش بالتنسيق مع لجنة التعمير الوطنية ، وأن تتابع تنفيذ مختلف المشاريع وأن تتبين لأي مدى تم اعدادها بالتشاور مع المجتمعات المحلية المعنية لمعرفة أفضليتها ، وأن تهتم بدراسة فعالية هذه المشاريع •

التوصية ٢ - من المسائل التي ينبغي أن تكون موضع اهتمام خاص ، مسألة حقوق الملكية الخاصة أو الملكية المشتركة للأراضي التي تمكن سكان الريف من تجاوز زراعة الكفاف بحيث يمكنهم تحقيق دخل اضافي من مختلف المحاصيل النقدية المناسبة والمتنوعة • وتقدير المشورة التقنية للعمال الزراعيين ، وتوفير التعليم في المجتمعات المحلية ، وتوفير الرعاية الصحية بما في ذلك تخفيض معدل الوفيات بين الأطفال ، وتوفير الهياكل الأساسية ، مثل الطرق وامدادات المياه •

٨-٤- وهذه الاصلاحات والاستثمارات ستكون معرضة دائما للخطر نتيجة لوجود مناخ من العصيان والتخريب السياسي • وقد صحبت الفترة الطويلة التي سادت خلالها هذه الظاهرة في غواتيمالا وجود الحكم العسكري في معظم الوقت • وترتبت على ذلك المجابهات المسلحة وهي ظاهرة خطيرة نتجت عنها كافة أشكال العنف الشخصي فضلا عن تدمير الممتلكات العامة والخاصة •

التوصية ٣ - بالنظر الى أن الصراع الداخلي لم يسفر عن انتصار أي من الجانبين ، فإن عملية الاصلاح الانتخابي الحالية سعيًا الى اجراء انتخابات ديمقراطية نزيهة لانتخاب حكومة مدنية هي من مجالات الاهتمام الأساسية في اشاعة مناخ يفضي الى تعزيز كافة جوانب حقوق الانسان •

ملاحظة : هناك معضلة حقيقية • فالجميع يريدون اجراء الانتخابات • الا أن الحكومة تطرح برنامجا تريد أن تلتقى عليه جميع القناعات السياسية ، ولكنها تواجه بمطالب بعض الأحزاب التي

قد لا يمكن تلبيتها بسهولة * ومع ذلك يجب تشجيع الاتصالات الرامية الى اقناع الأحزاب السياسية الهامة بالمشاركة في الانتخابات القادمة * وهذا النوع من المشاكل موجود في العديد من البلدان التي عانت من العنف الداخلي * ومن الناحية الأخرى فإن الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي يدعو الى اجراء انتخابات أيضا بشرط أن يكون هو نفسه مسؤولا عن جميع الترتيبات * ومن الواضح تماما أن الممسكين بزمام السلطة في الوقت الحالي لن يوافقوا قط على هذا الحل *

٥٨- ويشكل اللاجئون ، سواء كانوا داخل غواتيمالا أو في المكسيك (أو في أماكن أخرى بدرجـة أقل) مشكلة معقدة *

التوصية ٤- ينبغي اجراء كافة الاتصالات اللازمة عن طريق التفاوض مع الحكومة المكسيكية، وعن طريق مجموعة كونتادورا ، وعن طريق المكاتب المحلية لهيئة الصليب الأحمر وغيرها من المنظمات ذات الصلة وذلك من أجل تخفيف مشاكل اللاجئين الغواتيماليين في الخارج وتمكينهم من العودة الى بلدهم اذا هم رغبوا في ذلك *

التوصية ٥- ينبغي مواصلة استقبال اللاجئين الداخليين بعطف وتقديم المساعدة العملية لهم * وينبغي مواصلة عمليات العفو العام * ان حالة أولئك اللاجئين الذين يعودون هي من الخطورة ، بحيث يلزم تقديم مساعدات كبيرة لهم من أجل تمكينهم من استعادة صحتهم ، وتوفير التعليم لأطفالهم ، واتاحة الفرص لهم لتأمين سبل معيشتهم *

٦٨- ان مجالات كاملة من مجالات النشاط الذي يقوم به الجيش والشرطة وقوات الأمن الأخرى مثل الدوريات المدنية ما برحت تخضع لانتقادات واسعة النطاق * والادعاءات كثيرة الى حد أدى الى قيام الشكوك في قطاعات معينة مثل الأشخاص الذين قبلوا العفو، وبعض قساوسة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، وأساتذة الدين ، والراهبات ، وغيرهم من الأشخاص الذين يقدمون المساعدة (الدولية في الغالب) والنقابيين * وهذا نتيجة للاستقطاب السياسي الذي قد يكون له ما يبرره من الناحية التاريخية ، ولكنه يضر بالمصالحة داخل البلد * ومن الصعب وضع تقدير سليم للأحداث المستمرة التي يتعرض لها هؤلاء الناس ، وذلك بسبب الافتقار الى التحقق * وما من شيء أكثر تدميرا للثقة الداخلية ولسمعة غواتيمالا في الخارج أكثر من انتشار الروايات غير المتحقق منها عن الارهاب الذي تمارسه السلطات ضد السكان *

التوصية ٦- ان الاشاعات والادعاءات والتكذيبات كثيرة جدا ، ومن الصعوبة بمكان تأكيدها أو نفيها * وقد ترى اللجنة أن تدعو الحكومة على سبيل الاستعجال الى وضع نظام للتحقيق يكون فعالا ومقنعا على السواء *

ملاحظة : يضطلع مكتب المدعي العام بمسؤولية التحقيق في جميع حالات اساءة استخدام السلطة أو تجاوز الاختصاصات التي يمارسها أي مسؤول حكومي ضد المواطنين * وقد تحدثت الى المدعي العام في شهر حزيران /يونيه ، وقال أنه أحال الى المحكمة بمجرد تعيينه مخالفة خطيرة اكتشفها في ادارته ذاتها * وخلال الأشهر الستة الأولى من حكم نظام ريوس مونت ، زادت حالات تسوء استخدام السلطات الادارية بمقدار ٩٤٩ ٥ حالة مقارنة بما كانت عليه في الأشهر الستة الأخيرة لحكومة لوكاس غارسيا * وبالرغم من أن حملة مكافحة الفساد التي شرع فيها الجنرال ريوس مونت قد انتهت الآن (بحجة انها ثبتت استعداد أي موظف في الخدمة المدنية لاتخاذ أي قرار) فان الحكومة الحالية تقول انها لم تخفف حملتها على الفساد *

٧-٨ ان مؤسسات الدولة الجديدة أو المجددة تحتاج الى تشجيع فعال .

التوصية ٧ — ينبغي للمحكمة الانتخابية العليا أن تواصل عملها ، وينبغي للحكومة أن تنظر بعناية في آراء المحكمة بشأن النقاط الفنية .

التوصية ٨ — ينبغي السماح للمحكمة العليا بإعادة النظر في قضايا الاشخاص الذين أدانتهم المحاكم الخاصة Tribunales de Fuero Especial ، وينبغي ازالة العقبات الفنية عن طريق اصدار تشريعات .

٨- وكسبيل الى دعم العودة الى الديمقراطية ، ينبغي التأكيد بصفة خاصة على ضمان الحريات الضرورية الملازمة للديمقراطية .

التوصية ٩ — ينبغي ضمان حرية التعبير والنشر لكي يتسنى التعبير عن كافة الآراء السياسية .

التوصية ١٠ — ينبغي عدم تقييد أنشطة النقابات وغيرها من الجمعيات أو مساهمتها في البرامج أو الحملات السياسية .

ملاحظة : يبدو أن الخط الفاصل بين حرية التعبير وبين الدعاية الهدامة كان غامضا جدا لفترة من الوقت . والمخاطر المترتبة على ذلك بالنسبة لأولئك الذين يرغبون في التعبير عن آثار تثير الجدول هي مخاطر واضحة وينبغي التقليل منها الى أدنى حد ممكن .

التوصية ١١ — يجب توضيح حالات الاختفاء والقتل والخطف .

٩-٨ لقد وصف التقرير المبدئي المقدم الى الجمعية العامة بأنه تقرير مؤقت عن حالة مؤقتة . وهذه الحالة لا تزال مؤقتة بالنظر الى حدوث عدد هائل من التغيرات اسبوعا بعد اسبوع . وقد تمكنت في هذا التقرير من الاستفادة من دراسة الوضع على امتداد فترة تاريخية قصيرة . فقد أتاحت لي الزيارة التي قمت بها في حزيران /يونيه وتموز /يوليه فرصة الحصول على صور أولية سريعة عن الحالة . ومنذ ذلك الحين أمكن الحصول على صورة أكمل نتيجة للقيام بزيارة أخرى وأجرا كثير من الاتصالات مع المعنيين بالحالة بصورة مباشرة والحصول على كميات كبيرة من المواد المكتوبة .

٩-١٠ وأختتم بالاشارة الى التناقض بين المبادرات القوية في اتجاه التقدم والتطور والجوانب التي تشير انتقادات قاسية . ان تاريخ غواتيمالا حافل بالكثير من الأفكار الرائعة التي تدعو الى اصلاح الاجتماعي والزراعي والاقتصادي . والكثير من هذه الأفكار لم يتحقق قط من الناحية القانونية أو العملية . وهناك الآن المزيد من هذه الأفكار التي بدأ اثرها يتضح في الواقع العملي . وينبغي مواصلة هذا الاتجاه واكماله . فاذا امكن لقوات الأمن أن تميز بين الأطفال والشيوخ وبين القرويين الذين ربما يشتهم ، من منطلقات واقعية ، في اشتراكهم في الأنشطة الهدامة ، واذا أمكن التقليل من الحرص على الحيولة دون خضوع أنشطتهم لتحقيق نزيه ، فسيكون من الأيسر الاتفاق بشأن الجانب الآخر من المشكلة .

واني لآمل أن تعمل اللجنة على تشجيع اتباع نهج بناء ازاء الجانبين اللذين سبق وصفهما .

المرفق الأول

القرار ١٩٨٣/١٠٠

ان الجمعية العامة ،

اذ تكرر تأكيد ما تتحمله حكومات جميع الدول الأعضاء من التزام بتعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية ،

واذ تشير الى قرارها ٣٧/١٨٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ،

واذ تشير الى قرار لجنة حقوق الانسان ٣٧/١٩٨٣ المؤرخ في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٣ ، الذي اعربت فيه اللجنة من جديد عن قلقها البالغ ازاء التقارير المتواصلة عن انتهاك حقوق الانسان في غواتيمالا على نطاق واسع ،

واذ تلاحظ أيضا أن اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات اعترفت ، في قرارها ١٢/١٩٨٣ المؤرخ في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، بوجود نزاع مسلح ذي طابع غير دولي في غواتيمالا ناجم عن عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية لها طابع هيكلية ، وان قوات الأمن والمؤسسات الحكومية لم تحترم قواعد القانون الدولي الانساني في ذلك النزاع ،

واذ تعرب عن ارتياحها لتعيين مقرر خاص للجنة حقوق الانسان ، واذ تحيط علما بالتعاون الذي قدمته حكومة غواتيمالا للمقرر الخاص ،

واذ تحيط علما بالتقرير المؤقت للمقرر الخاص عن حالة حقوق الانسان في غواتيمالا ، الذي قدمه بموجب قرار لجنة حقوق الانسان ٣٧/١٩٨٣ المؤرخ في ٣ آذار/مارس ١٩٨٣ ،

واذ ترحب برفع حالة الحصار والغاء المحاكم الخاصة ،

واذ يقلقها العدد الكبير من الأشخاص المختفين ، بما في ذلك الأشخاص الذين تفيد التقارير أن المحاكم الخاصة قامت بمحاكمتهم ، ممن لا تزال حالاتهم بلا تفسير رغم النداءات التي وجهتها منظمات دولية مختلفة ،

١ - تعرب عن بالغ قلقها ازاء الانتهاكات الخطيرة المستمرة لحقوق الانسان في غواتيمالا ، لا سيما ارتكاب أعمال العنف ضد المدنيين ، وانتشار القمع والقتل والتشريد الجماعي للسكان الريفيين والأصليين ، التي دلت التقارير الاخيرة على انها زادت ؛

٢ - تطلب الى حكومة غواتيمالا أن تكف عن تشريد السكان الريفيين والأصليين بالقوة وعن ارغام الناس على الاشتراك في الدوريات المدنية التي تسبب انتهاك حقوق الانسان ؛

٣ - تحث حكومة غواتيمالا على اتخاذ تدابير فعالة لضمان الاحترام الكامل لحقوق الانسان والحريات الأساسية من قبل جميع سلطاتها ووكالاتها ، بما فيها قواتها الأمنية ؛

٤ - ترجو من حكومة غواتيمالا ان تحقق في مصير الأشخاص الذين مازالوا مختفيين والذين لم يقدم أي حساب عنهم وأن توضح مصيرهم ، ومنهم الأشخاص الذين دلت التقارير على أن المحاكم الخاصة قد قامت بمحاكمتهم ؛

- ٥ — تطلب إلى حكومة غواتيمالا أن تضع نظاما لالغاء الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم الخاصة التي ألغيت في الوقت الحاضر ؛
- ٦ — تناشد حكومة غواتيمالا أن تسمح للمنظمات الانسانية الدولية أن تقدم المساعدة في التحقيقات التي تجرى للتعرف على مصير المختفين بغية اعلام ذويهم عن مكان وجودهم وأن تزور المحتجزين أو السجناء ، وأن تسمح لها بتقديم المساعدة الى السكان المدنيين في المناطق التي يسودها النزاع ؛
- ٧ — تناشد أيضا جميع الأطراف المعنية في غواتيمالا أن تكفل تطبيق القواعد ذات الصلة في القانون الانساني الدولي المنطبق في حالات النزاع المسلح ذات الطابع غير الدولي لحماية السكان المدنيين ولوضع حد لجميع اعمال العنف ؛
- ٨ — تطلب إلى الحكومات أن تمتنع عن تقديم الأسلحة وغيرها من المساعدات العسكرية ما استمر الابلاغ عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان في غواتيمالا ؛
- ٩ — تدعو حكومة غواتيمالا والأطراف المعنية الأخرى الى مواصلة التعاون مع المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان ؛
- ١٠ — ترجو من لجنة حقوق الانسان أن تدرس بعناية تقرير مقررها الخاص وأي معلومات أخرى عن الحالة في غواتيمالا وأن تنظر في اتخاذ المزيد من الخطوات لتأمين الاحترام الفعال لحقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع في هذا البلد ؛
- ١١ — تقرر أن تواصل نظرها في حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في غواتيمالا في دورتها التاسعة والثلاثين •

المرفق الثاني

الخلفية التاريخية ١٩٥٤ - ١٩٨٢

١ - في ٣ تموز/يوليه ١٩٥٤ دخل الكولونيل كارلوس كاستيلو أرماس وجيشه من رجال حركة التحرير الوطنية^(١) غواتيمالا سيتي • وقد برز كاستيلو من مجلس عسكري حاكم كرئيس مؤقت وثبت وضعه قانونيا بعد ذلك باستفتاء شعبي • وقد ألغي دستور عام ١٩٤٥ ونودي بتكوين جمعية تأسيسية كي تعيد كتابة الدستور • وأقر الدستور الملغى رسميا في ٢ شباط/فبراير ١٩٥٦ • ولم يسمح الدستور بالمعارضة السياسية وقلص أنشطة نقابات العمال الى حد كبير • فأصبح على زعماء نقابات العمال أن يحصلوا على تصريح من الحكومة من أجل تنظيم نقاباتهم • وأوقف الدستور العمل بقانون الاصلاح الزراعي • وحل المرسوم بقانون رقم ٩٥٥ محل كل التشريعات الزراعية السابقة • وأعيدت الى ملاكها السابقين معظم الأراضي التي سبق أن وزعت بموجب برنامج الاصلاح الزراعي الذي وضعه الرئيس أربينز غزمان • وبعد أن أوقف العمل بقانون الاصلاح الزراعي أعطت الحكومة الحق لكل اصحاب الأراضي الذين كانوا قد فقدوا ممتلكاتهم عن طريق المصادرة في ان يعاد النظر في قضاياهم • وفي معظم الحالات كانت القرارات تصدر لصالح اصحاب الأراضي • وأغتيل الرئيس كاستيلو أرماس في تموز/يوليه ١٩٥٧ •

٢ - وبعد حكومتين مؤقتتين وانتخاب ألغاه الكونغرس ، انتخب الجنرال ميغيل ايدىغوراس فوينتس رئيسا وتولى منصبه في ٢ آذار/مارس ١٩٥٨ وأثناء هذه الفترة استشرت الاضطرابات الاجتماعية في جميع انحاء البلد • وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠ تمرد صغار ضباط الجيش وتركز التمرد في مدينة بورتو باربوس الصغيرة في محافظة ايزابال على ساحل الكاريبي • وقد أسفر هذا عن وقف الضمانات الدستورية وعلان " حالة الحصار " • وعندما فشل التمرد انضم بعض الجنود الثائرين الى بقايا الحزب الشيوعي المنحل لتكوين جماعات حرب العصابات المعروفة باسم القوات المسلحة الثائرة • وحركة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر الثورية ، وجهة مغاويرى ادغار ابارا • وأصبحت الهجمات المسلحة تشن على مختلف الكيانات العامة والخاصة •

٣ - وعلاوة على كل هذا الاضطراب السياسي برز الرئيس السابق خوان خوزيه اريبالو بريميخو كمرشح في الانتخابات التالية • ورأت الاقلية المتنفذة المحافظة في غواتيمالا في ذلك تهديدا مباشرا لمصالحها الشخصية وعارضت هذا التحريم معارضة شديدة ، متذرة بأن الحكومة تفتح الباب بذلك امام الشيوعية •

٤ - وفي آذار/مارس ١٩٦٣ اطاح انقلاب قام به انريكي بيرالتا ازورديا وزير الدفاع بالرئيس ايدىغوراس فوينتس وألغيت الانتخابات التي كان قد تقرر أن تجرى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ • وحل الكونغرس ، وألغي دستور عام ١٩٥٦ ، وحظرت الأنشطة السياسية ، وأبقى على " حالة الحصار " التي سبق ان فرضها الرئيس ايدىغوراس • وسن قانون اساسي جديد تولى بموجبها الكولونيل بيرالتا ازورديا رئاسة البلد على ان تكون له سلطة تشريعية • وأصدرت الحكومة مرسوما

(١) من المهم أن نلاحظ أن حركة التحرير الوطنية ، كانت تلقى تأييد الولايات المتحدة الأمريكية •

بقانون للانتخابات اعلنت فيه أن الانتخابات ستجرى في ٢٤ آذار/مارس ١٩٦٤ لتكوين جمعية تأسيسية وطنية تقوم باعداد دستور جديد وتمهد الطريق للانتخابات الجديدة • وقد شارك في الجمعية حزبان سياسيان فقط هما حزب حركة التحرير الوطنية والحزب الثوري • واجتمعت الجمعية التأسيسية الوطنية في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٦٤ وكان أول عمل قامت به هو التصويت على إلغاء دستور عام ١٩٥٦ رسميا وهو الدستور الذي كان قد أوقف العمل به من قبل ، والتصديق على جميع المراسيم بقوانين التي اصدرتها حكومة بيرالتا • وفي ٢٧ تموز/يوليه ١٩٦٥ ، رفع الرئيس بيرالتا " حالة الحصار " وسمح بممارسة النشاط السياسي مرة أخرى • وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ صدر الدستور الجديد وبدأ نفاذه في ٥ أيار/مايو ١٩٦٦ • وفي آذار/مارس جرت انتخابات عامة لا اختيار رئيس ونائب للرئيس و ٥٥ نائبا (و ٢٣ نائبا مناوبا) للكونغرس الجديد • وتقدم لها المرشحون التالية اسماهم : الكولونيل خوان دي ديويس اغيلاردى ليون (الحزب الدستوري الديمقراطي) وماريو منديز مونتينيغرو (الحزب الثوري) ، والكولونيل ميغيل انخيل بونسيانو سامايو (حركة التحرير الوطنية) •

٥ — وقد انتحر ماريو منديز مونتينيغرو وحل محله شقيقه الدكتور خوليو سيزار منديز مونتينيغرو وهو استاذ في القانون • وقد انتخبه الكونغرس رئيسا بأغلبية ٣٥ صوتا ضد ٩ أصوات في ٦ آذار/مارس ١٩٦٦ • والجدير بالملاحظة انه في ٤ أيار/مايو ١٩٦٦ وقع اتفاق بين الحزب المنتخب وبين العسكريين ، وافقت بموجبه الحكومة على احترام القوانين التي تحظر أنشطة الشيوعيين وحلفائهم ، وعلى مواصلة الكفاح ضد العناصر التخريبية الا اذا استسلمت ، وتأييد الجيش في كل التدابير اللازمة للقضاء على التخريب ، بينما يظل الجيش محتفظا بوضع مستقل •

٦ — ووفقا في آب/اغسطس ١٩٦٦ على قانون يعرض العفو على جماعات المفاويزين بشرط أن يسلموا اسلحتهم ويعودوا الى الحياة الاجتماعية • وقد رفض زعماء جماعات المفاويزين هذا القانون وقررت الحكومة بعد ذلك في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٦ استعمال القوة العسكرية • وقد اذن لملك الأراضي ومدىرى المزارع وممثليهم بحمل السلاح واعتبروا بمثابة موكلين بتنفيذ القانون في حدود الولاية القانونية لمزارعهم • وفي ١ آذار/مارس ١٩٦٧ تم التخفيف من حالة الحصار القائمة وأعلنت " حالة طوارئ " مما معناه ان الوضع أصبح أقل حدة • وانتهت " حالة الطوارئ " بعد ذلك بشهرين •

٧ — وفي كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ ، اوقفت الضمانات الدستورية مرة أخرى لمدة ٣٠ يوما بسبب اضطرابات حدثت في المدن ، وفي ١٩ آذار/مارس ١٩٦٨ فرض الرئيس منديز مونتينيغرو حالة الحصار التي رفعت في حزيران/يونيه من العام ذاته •

٨ — ورغم عودة الحكم المدني ، فقد زادت اعمال العنف والارهاب ، ومنها اغتيال سفير الولايات المتحدة جون غوردون مبن وعضوين من اعضاء البعثة العسكرية للولايات المتحدة في غواتيمالا في آب/اغسطس ١٩٦٨ • كما اختطف سفير المانيا الغربية كارل فون اسبرتي وقتل • وكان البلد يعاني من حالة ارهاب كامل وكان العنف يتصاعد بشكل تصعب السيطرة عليه •

٩ — وعين الرئيس منديز مونتينيغرو الكولونيل كارلوس آرانا أوسوريو مديرا لحملة مقاومة حرب المفاويزين •

١٠ — وقد مات آلاف من الأشخاص في المناطق الريفية في الفترة ما بين عام ١٩٦٦ وعام ١٩٦٨ ، وبالذات في محافظتي ايزابال وزاكابا •

١١- وإلى جانب حملة مقاومة التمرد ، فقد تم تنظيم جماعات مدنية شبه عسكرية لمقاومة المشكوك في انهم من المغاورين • ومن أشهر هذه الجماعات منظمة الحركة الوطنية المعادية للشيوعية (مانو) ، التي عرفت بعد ذلك باسم مانو بلانكا ، وفرقة الموت • وقيل ان هذه الجماعات شبه العسكرية أسرت وعذبت وقتلت عددا كبيرا من الناس اشتبه في انهم نادوا بأفكار شيوعية •

١٢- وفي عام ١٩٦٨ اختطفت إحدى هذه الجماعات اسقف غواتيمالا ماريو كاسا ريغوبه هدف جعل ذلك يبدو وكأنه من عمل المغاورين اليساريين ولكن عندما اكتشف ان حركة (مانو) هي المسؤولة عن ذلك اطلق سراح الأسقف • وعند ها اقبل وزير الدفاع ، رئيس البوليس الوطني الكولونيل آرانا أوسوريو ، وآخرون • وأوفد الكولونيل آرنا سفيرا الى نيكاراغوا ، ليعود بعد ذلك بسنة واحدة مرشحا للرئاسة عن حركة التحرير الوطنية •

١٣- وجرت الانتخابات في ١ آذار/مارس ١٩٧٠ • غير انها اتسمت باختطاف البرتو فونتوس مور وزير خارجية غواتيمالا • ومن بين المرشحين الثلاثة وهم : الكولونيل كارلوس آرانا أوسوريو (حركة التحرير الوطني) وماريو فوينتيس بريوتشينو (الحزب الثوري) وخورخي لوكاس كايبيرو (حزب غواتيمالا الديمقراطي المسيحي) ، حصل آرانا أوسوريو على اغلبية الاصوات • وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٧٠ ، انتخبه الكونغرس رئيسا •

١٤- ما ان تولي الرئيس آرانا أوسوريو منصب الرئاسة حتى شرع في العمليات المضادة لحرب المغاورين • فأعلن " حالة الحصار " وعلق جميع الضمانات المكفولة بموجب الدستور بنية القضاء على المغاورين اليساريين في غواتيمالا ، بأية وسيلة لازمة •

١٥- ونتيجة لذلك بلغ عدد الأشخاص الذين لقوا مصرعهم والمختفين حذوذا مفزعة • ولهذا الغرض جرى انشاء جهاز اطلق عليه الشرطة العسكرية المتحركة • وطلبت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان من حكومة غواتيمالا تزويد ها بمعلومات في أيار/مايو ١٩٧١ ، وأيلول/سبتمبر ١٩٧٢ وحزيران/يونيه ١٩٧٣ ، على التوالي • وحسب ما ذكرته لجنة أسرا الأشخاص المفقودين بلغ عدد حالات الاختفاء خلال عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ سبعة الاف شخص • وبالنظر الى هذه الحالة الخطيرة ، قامت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بالنظر في القضايا الفردية التالية :

" ألف - القضية ١٧٠٢ ، التي عرضت في رسالة مؤرخة في شباط/فبراير ١٩٧١ ، شجبت فيها عدد من الحوادث التي زعم أنها ارتكبت انتهاكا لحقوق الإنسان في غواتيمالا ، وبصفة خاصة ، مقتل عدد من الأفراد أثناء " حالة الحصار " التي اعلنت في ذلك البلد في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ •

" باء - القضية ١٧٤٨ ، التي عرضت في رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٧٢ ، شجبت فيها أيضا حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا وبصفة خاصة مقتل واختفاء ٢٩٦ شخصا في الفترة الواقعة بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ والشهور الأولى من عام ١٩٧٢ •

" جيم - القضية ١٧٥٥ ، التي عرضت برسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ ، شجبت فيها حالات الاعتقال التعسفي لعدد من الأفراد في مدينة غواتيمالا يوم ٢٦ أيلول/

سبتمبر ١٩٧٢ ، وعدم اتخاذ تدابير فعلية بشأن أوامر المثل أمام المحكمة التي قدمتها بعض الأطراف إلى السلطات القضائية المختصة " (٢) .

١٦- وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ ، قامت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بدراسة تلك القضايا وبتعيين الدكتور غينارو ر. كاريو مقرا ، وبناء على توصية من المقرر طلبت اللجنة من حكومة غواتيمالا الموافقة على السماح للجنة فرعية بجمع البيانات الموقعية اللازمة . ورد وزير الخارجية ببرقية مؤرخة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ نصها كما يلي :

" ان حكومة غواتيمالا تحترم وتكفل حقوق الإنسان ، وبقدرا احترامها لسيادة الدول الأخرى ، فهي حريصة على سيادتها هي . وبالنظر إلى ما تقدم وحيث ان البلد في غمرة أنشطة ديمقراطية سابقة للانتخابات ، فإن غواتيمالا لا تسمح للجنة بالزيارة خاصة وأنها ربما تكون نزاعة لقبول التحريفات التي قد تبديها الأحزاب السياسية في خضم معركة الانتخابات الرئاسية التي حدد موعدا لها بالفعل " (٣)

١٧- وفي ٣ آذار/مارس ١٩٧٤ ، أجريت الانتخابات الرئاسية التي ينص عليها الدستور . وتلقى اللواء أفريين ريوس مونت (الحزب الديمقراطي المسيحي) والبرتو فوينتيس مور أكبر عدد من الأصوات بيد أن المجلس الانتخابي صادق على نتائج مختلفة وأعلن أن أيا من المرشحين لم ينل أغلبية مطلقة وأن اللواء كجيل أيوغينيولوغيرود غارسيا سوف يتولى الرئاسة . وادى الاحتجاج على الانتصار الانتخابي للواء لوغيرود غارسيا إلى موجة احتجاجات على تزيف نتيجة الانتخابات .

١٨- وأعرب عن الاتهامات في جميع أنحاء البلد . ومع ذلك ، وكما سيرى في الفقرات التالية ، قام الرئيس لوغيرود ، أثناء فترة رئاسته ، بالتشجيع على تكوين التعاونيات الزراعية وللمرة الأولى منذ عام ١٩٥٤ ، سمح بقدر من النشاط النقابي ، بما في ذلك الدخول في الإضرابات ، دون تدخل أو قمع . وجاء في التقرير الذي أعدته منظمة الدول الأمريكية عن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا ما يلي : " ان حكومة لوغيرود غارسيا ، باتاحتها لقدر من الحرية ، تبادلت وجهات النظر مع الأحزاب السياسية والاتحادات ، وأفلحت في كبح جماح العنف " (٤) .

١٩- ووقع زلزال مشؤوم في غواتيمالا في شباط/فبراير ١٩٧٦ . ونتيجة لذلك أعلنت في الحال " حالة الطوارئ " . وذكر المجلس القومي للطوارئ في حزيران/يونيه ان قرابة ٢٥٠٠٠ شخص لا قوا حتفهم .

(٢) لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ، عشر سنوات من النشاط ١٩٧١-١٩٨١ الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية ، واشنطن العاصمة ، ١٩٨٢ ، صفحة ١٢٨ .

(٣) منظمة الدول الأمريكية ، " تقرير لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية غواتيمالا " (OAS/SER.L/V/II.53 Dec.12, Rev.2,13, Oct.1981) ، صفحة ١ ، الفقرة ٢ .

(٤) المرجع نفسه ، الصفحة ١١٤ ، الفقرة ٩

٢٠ — وتجدر الإشارة الى انه خلال حكومة لوغيرود غارسيا قامت غواتيمالا بموجب المرسوم رقم ٦ — ٧٨ الصادر في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٨ ، بالتصديق على الاتفاقية الامريكية بشأن حقوق الانسان ، مع التحفظ التالي :

" تصادق حكومة غواتيمالا على الاتفاقية الامريكية بشأن حقوق الانسان الموقعة في سان هوزيه ، كوستاريكا ، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩ ، مع التحفظ بشأن الفقرة ٤ من المادة ٤ من الاتفاقية ، حيث أن دستور جمهورية غواتيمالا لا يستثني ، في المادة ٥٤ منه ، من تطبيق عقوبة الاعدام الا الجرائم السياسية ، ولكن ليس الجرائم العامة ذات الصلة بالجرائم السياسية " .

٢١ — ولم يكن يحق للرئيس لوغيرود غارسيا من ناحية دستورية ان يترشح لفترة رئاسة اخرى لمدة أربع سنوات . وترشح للانتخابات عام ١٩٧٨ ثلاثة من العسكريين . فاختار تحالف الوسط — اليمين اللواء فيرناندو لوكاس غارسيا (وزير الدفاع من ١٩٧٥ الى ١٩٧٧) مرشحا للرئاسة وفرانسيسكو فيلاغران كرامر (الحزب الثوري) لمنصب نائب الرئيس . أما حزب حركة التحرير الوطني التقليدي فاختار الكولونيل هنريك بيرالتا ازورديا ، واللواء بيرالتا منديز عن الديمقراطيين المسيحيين .

٢٢ — وأجريت الانتخابات في ٥ آذار/مارس ١٩٧٨ . وحصل اللواء لوكاس غارسيا على اغلبية مطلقة . ووفقا للدستور ينبغي للكونغرس أن ينتخب الرئيس . وفي ١٣ آذار/مارس ١٩٧٨ ، رشح اللواء لوكاس غارسيا بأغلبية ٣٥ صوتا مقابل لا شيء ، وعند اجراء التصويت كان ٢٦ من المندوبين غائبين .

٢٣ — وخلال الفترة من ١٩٧٨ الى مطلع ١٩٨٢ ، ظلت لجنة حقوق الانسان تتلقى ، على اساس مستمر ، ادعاءات بالانتهاكات الصارخة والجماعية لحقوق الانسان من مصادر مختلفة .

٢٤ — وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، اغتيل البرتو فوينتيس مور ، زعيم الحزب الثوري الحقيقي وعضو الكونغرس ، ووزير الخارجية سابقا ، بينما كان يجلس خلف عجلة قيادة سيارته في قلب مدينة غواتيمالا . وقوبل هذا الفعل بالادانة الفورية من قبل المجتمع الدولي . واعتمدت لجنة حقوق الانسان ، في دورتها الخامسة والثلاثين ، القرار ١٢ (د - ٣٥) الذي قررت فيه ارسال برقية الى حكومة غواتيمالا بشأن اغتيال الدكتور فوينتيس مور . وذكرت اللجنة انها سترحب بأي معلومات حول هذه المسألة .

٢٥ — وخلال عام ١٩٧٩ ، جذبت حالات الاغتيال والاغتصاب لاسباب سياسية الانتباه العالمي وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ قام بعض السكان الاصليين من الكيشي باحتلال السفارة الأسبانية في مدينة غواتيمالا . وقامت الشرطة الوطنية بالهجوم على المبنى ، بالرغم من طلب السفير الأسباني ووزير خارجية اسبانيا . ونتيجة هذا الهجوم لقي ثمانية وثلاثون شخصا حتفهم ، بعضهم من جروح بالرصاص وآخرون بسبب الحريق الذي نشب . ولم ينج سوى السفير وفلاح واحد . واصيب الفلاح بجراح خطيرة ونقل الى المستشفى واختطف اثناء الليل وعثر عليه في الصباح التالي ميتا . وقامت اسبانيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع غواتيمالا . واستدعت المكسيك سفيرها مؤقتا . واعربت الأمم المتحدة عن القلق بشأن هذه الحالة .

٢٦- ونسبت معظم هذه الأفعال الى فرقة يمينية من القتلة تسمى الجيش السرى المناهض للشيوعية ومن بين ضحايا هذا الجيش عدد من السياسيين المرموقين * واستمرت موجة العنف طوال رئاسة لوкас غارسيا * وفي ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، قدم نائب رئيس غواتيمالا ، الدكتور فرانسيسكو فيلاغران كرامر ، استقالته " بسبب اختلافات اساسية مع الرئيس حول سياسته بشأن حقوق الانسان وسيطرة اليمين على الحكومة " *

٢٧- وقامت لجنة حقوق الانسان في دورتها الثامنة والثلاثين بالنظر في مذكرة أعدها الأمين العام عملاً بالقرار ٣٣ (د - ٣٧) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٨١ بشأن حالة حقوق الانسان في غواتيمالا * وذكر في الوثيقة A/CN.41/1501 الفقرة ١٨ ، ان الادعاءات الرئيسية الموجزة من الوثائق التي وردت فيما يتصل بالمادة ٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان تشمل ما يلي :

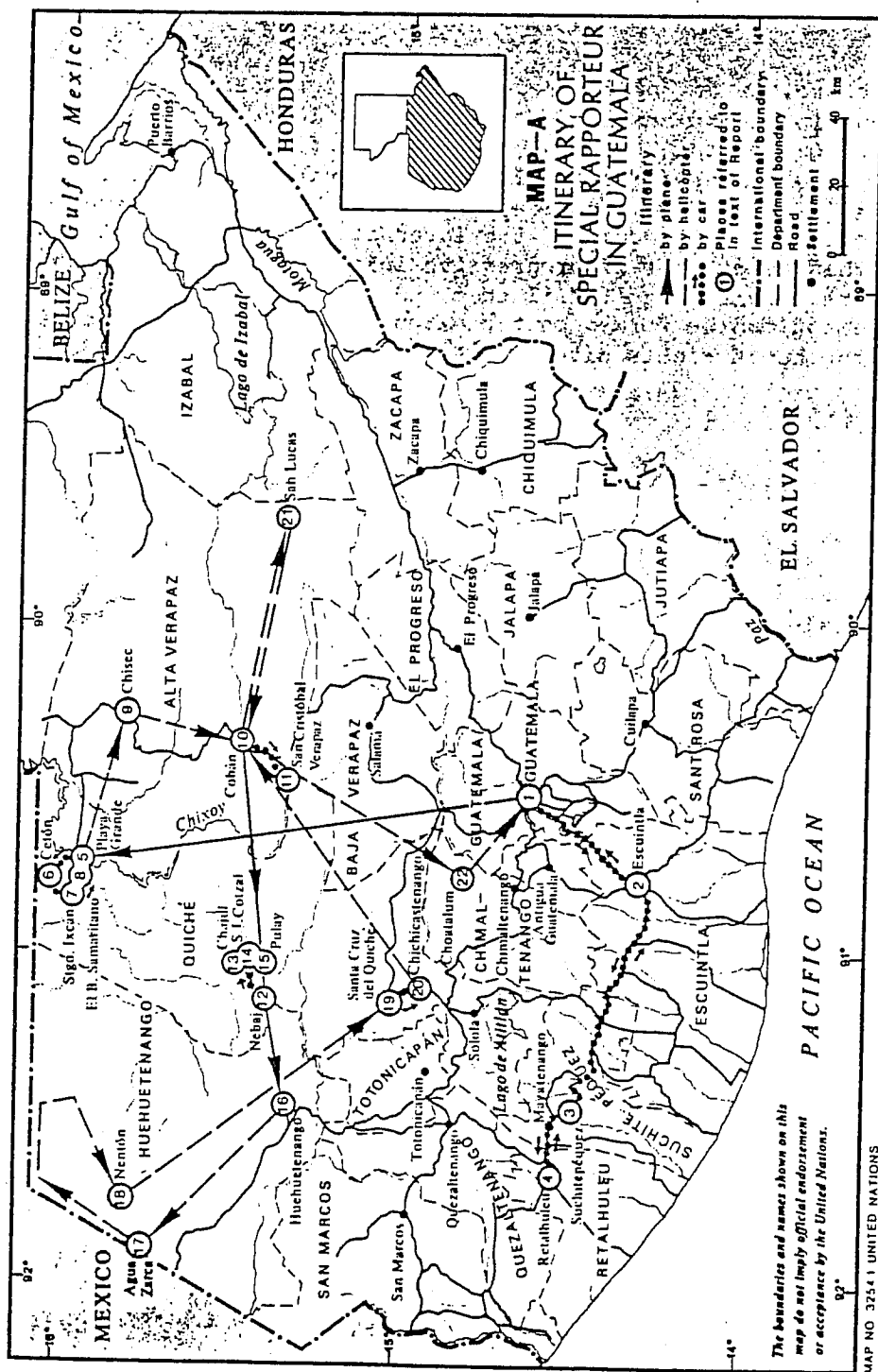
(أ) القتل الجماعي لأفراد الشعب من قبل عناصر قوات الأمن والمتطرفين المسلحين ؛

(ب) الزيادة المطردة في عدد حالات الاختفاء والاختطاف ؛

(ج) استمرار حالات الاعدام بلا محاكمة *

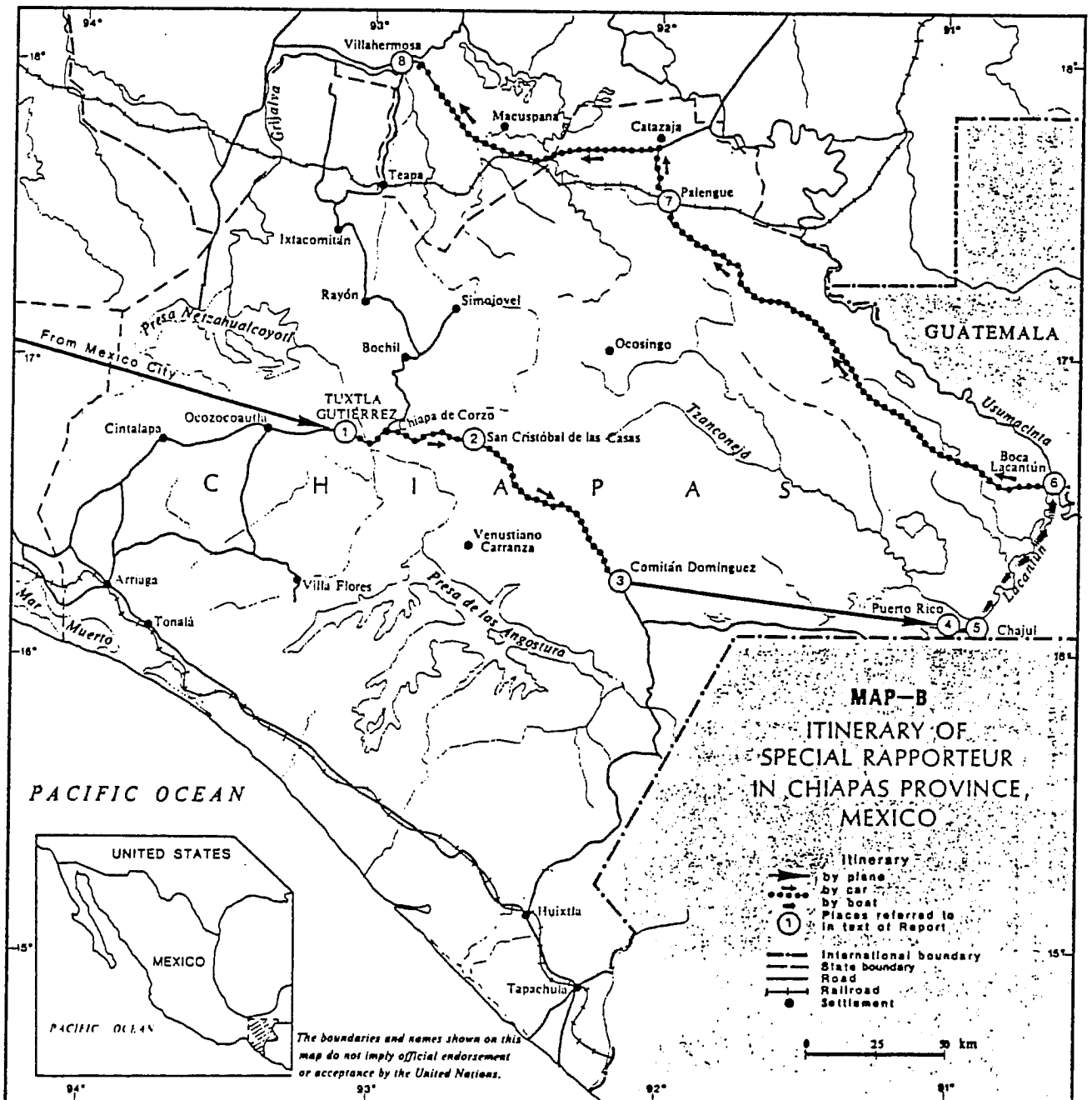
المرفق الثالث

خط السير الذي اتبعه المقرر الخاص في غواتيمالا
تموز / يولييه ١٩٨٣



المرفق الرابع

خط السير الذي اتبعه المقرر الخاص في ولاية تشياباس الواقعة في المكسيك



دارة التنمية الاجتماعية الريفية

"مسارح مجزئة" أو قيد التنفيذ
(من حزيران / يوليو حتى تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣)

المرفق السادس (تابع)

رئاسة الجمهورية
لجنة التعمير الوطني
غواتيمالا

من كانون الثاني/يناير حتى حزيران/يونيه ١٩٨٣ :

١ ٢٣١	مجموع المشاريع في المنطقة المتنازع عليها :
٢٥٠	مجموع المشاريع في المنطقة غير المتنازع عليها :
<hr/>	
١ ٤٨١	

مجموع مشاريع المساكن الأولية :

٥ ٤٤٧ المنطقة المتنازع عليها :

مجموع مشاريع المساكن الأولية :

المنطقة غير المتنازع عليها :

٢٨٠
<hr/>
٥ ٧٢٧

من تموز/يوليه حتى تشرين الثاني/نوفمبر :

٤٢٠ المشاريع في المنطقة المتنازع عليها :

٢٧٧ المشاريع في المنطقة غير المتنازع عليها :

٦٩٧
<hr/>
٥٨٦
<hr/>
١ ٢٩٠

المجموع

المساكن الأولية في المنطقة المتنازع عليها :

المساكن الأولية في المنطقة غير المتنازع عليها :

١ ٨٧٦

المجموع

المجموع العام للفترة من كانون الثاني/يناير الى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ :

المشاريع في المنطقة المتنازع عليها (كانون الثاني/يناير — حزيران/يونيه)

١ ٢٣١

المشاريع في المنطقة غير المتنازع عليها (كانون الثاني/يناير — حزيران/يونيه)

٢٥٠

المرفق السادس (تابع)

٤٢٠	المشاريع في المنطقة المتنازع عليها (تموز/يوليه - تشرين الثاني/نوفمبر)
٢٧٧	المشاريع في المنطقة غير المتنازع عليها (تموز/يوليه - تشرين الثاني/نوفمبر)
٢١٧٨	المجموع
٥٤٤٧	المساكن الأولية (كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه)، المنطقة المتنازع عليها
٢٨٠	المساكن الأولية (كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه) المنطقة غير المتنازع عليها
٥٨٦	المساكن الأولية (تموز/يوليه - تشرين الثاني/نوفمبر)، المنطقة المتنازع عليها
١٢٩٠	المساكن الأولية (تموز/يوليه - تشرين الثاني/نوفمبر)، المنطقة غير المتنازع عليها
٧٦٠٣	المجموع

ملاحظة: في الفترة من تموز/يوليه الى تشرين الثاني/نوفمبر، شرع في تنفيذ المشاريع التالية:

- ١ - "أكول" (نيباج، إل كيشي)
بالتنسيق مع القطاع العام • وسينجز المشروع في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ •
- ٢ - "ياليجوكس" (سيناهو، ألتا فيراباز)
ينفذ بتمويل من لجنة التعمير الوطني والعاملين فيها •
- ٣ - "سانتا ماريا دي خيسوس" (ساكاتيبكويز)
تنفذ مشاريع بناء هياكل أساسية، حيث تتولى مسؤوليتها قيادة الجيش بالاستعانة
بمراقب ومشرف تنمية اجتماعية تابعين للجنة التعمير الوطني • وقد شرع في تنفيذ
هذه المشاريع في شباط/فبراير ١٩٨٣ •
